إتحاد المصارف العربية

مجلة شهرية متخصصة
العدد 547 – عدد حزيران/يونيو 2026
www.uabonline.org

القمّة المصرفية والإقتصادية العربية - الأوروبية 2026 في باريس

حوار إستراتيجي ومؤسسي دائم بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الإستثمارات في التنويع الإقتصادي والتحوّل الطاقوي

وزير المالية القطري
علي بن أحمد الكواري
«شخصية العام - الرؤية القيادية 2026»

محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي محمد عيسى بلقاسم
«محافظ العام 2026»

الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية
الإنتقال من الرقابة المنهجية التقليدية إلى الإستباقية

FIRST

More than a card, a statement.

QNB | PARIS SAINT-GERMAIN

PREMIUM PARTNER

qnb.com.qa/first

السادة رئيس وأعضاء مجلس إدارة
إتحاد المصارف العربية والأمين العام

محمد الإتربي
رئيس مجلس الإدارة
(مصر)

د. جوزف طربيه
رئيس اللجنة التنفيذية
(لبنان)

عبد المحسن الفارس
نائب رئيس مجلس الإدارة
(المملكة العربية السعودية)

زياد خلف عبد
نائب رئيس مجلس الإدارة
(العراق)

د. وسام حسن فتوح
الأمين العام

الشيخ محمد الجراح الصباح
(الكويت)

وليد بن خميس الحشار
(سلطنة عمان)

عثمان بن جلون
(المغرب)

عبد الله مبارك آل خليفة
(قطر)

باسم السالم
(الأردن)

عبد الرزاق محمد الهوش
(ليبيا)

د. ياسر الشريفي
(البحرين)

مصطفى الخلفاوي
(الإمارات العربية المتحدة)

ناجي غندري
(تونس)

د. أحمد علي عمر بن سنكر
(اليمن)

محمود الشوا
(فلسطين)

عباس عبدالله عباس
(السودان)

أحمد حميد الديب
(جيبوتي)

الحنشي ولد محمد صالح
(موريتانيا)

فادي جليلاتي
(سوريا)

يوسف بن هندة
(المصارف المشتركة)

صندوق النقد العربي
(بصفة مراقب)

المحتويات

كلمة العدد

التحوّلات الجيوسياسية العالمية وفرص الإستثمار في القطاع المصرفي العربي 7

موضوع الغلاف

القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية 2026 في باريس 9

وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري «شخصية العام – الرؤية القيادية 2026» 22

وزير المال القطري: هدفنا تعزيز الإستثمارات المتبادلة وتطوير مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود 24

محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي محمد عيسى بلقاسم : «محافظ العام 2026» 25

الدكتور وسام فتوح الأمين العام : شاركة مصرفية كبيرة للبنان في قمّة باريس 28

جلسات القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الاوروبية 2026 33

التوصيات: تعزيز الشراكة الاقتصادية والمالية العربية – الأوروبية وتسريع تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي الهندي – الشرق أوسطي 46

الجزء الثاني من البرنامج التحكيمي الدولي في النزاعات المصرفية والمالية والتجارية الدولية53

مؤتمرات

الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية 55

جلسات الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية 62

نشاط الاتحاد

ورشتان مصرفيتان متخصّصتان عبر التواصل المرئي 75

الأبحاث والدراسات

المصارف المصرية تُواصل أداءها القوي رغم التحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية 77

المصارف الليبية تتمتع بمستويات مرتفعة جداً من السيولة 86

تسوية التجارة العالمية بإستخدام العملات المشفّرة 91

التوازن المالي وتحوّل سياسات المصارف ومستقبل النظام النقدي والمالي 97

رئيس مجلس الإدارة
السيد محمد الإتربي

الأمين العام
د. وسام فتوح

الاشتراكات: للمصارف والمؤسسات المالية 300 دولار أميركي

المراسلات: ص.ب: 2416–11 / بيروت – لبنان / هاتف: 377800 1 961+

فاكس: 961–1–364955 / 961–1–364952 / **بريد إلكتروني:** magazine@uabonline.org

موضوع الغلاف

موضوع الغلاف

الدراسات والأبحاث

الأبحاث والدراسات

قمّة بوتين – شي 2026 ... نحو نظام عالمي جديد 104

أثر الذكاء الإصطناعي في تغيير نموذج الإنتاج العالمي 109

مـقـالات

البرفسور الدكتور صادق الشمّري: نموذج تطبيقي مقترح لتأهيل الكوادر المصرفية 112

أخبار إقتصادية

الدكتورة رانيا المشاط تسلمت منصبها وكيلاً للأمين العام للأمم المتحدة وأمينًا تنفيذيًا للإسكوا 115

تردي أوضاع النساء بسبب تداعيات الصراعات في المنطقة 116

«موديز» ترجّح إنكماش الإقتصاد اللبناني 14 % 117

أخبار مصرفية

الأستاذ نزار ناصر حسين، يتسلَّم مهام محافظ البنك المركزي العراقي خلفاً للدكتور علي محسن العلاق 119

محافظا المركزي البحريني والإماراتي يبحثان ترسيخ الشراكة وتعزيز التكامل المالي والمصرفي 120

مرحبا أنا ميرا! من الإعتماد اللبناني 122

البنك الأهلي المصري يطلق أول منتج تمويلي 124

بنك القاهرة يحصد جائزة «البنك الأكثر ثقة في الخدمات المصرفية للأفراد في مصر لعام 2026» 125

أعلى شهادة إدّخار بنك مصر يونيو/حزيران 2026 126

مجموعة QNB تطلق إطاراً إستراتيجياً متكاملاً لتعزيز رفاهية موظفيها 127

مصرف الجمهورية يعلن أنه سيُطلق قريباً خدمة الحوالات المالية العالمية 128

البنك العربي يحصد جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026» 130

مجموعة بنك الكويت الدولي «KIB» تشارك في إصدار صكوك بقيمة مليار دولار
لصالح البنك الإسلامي للتنمية 131

المصرف الأهلي العراقي يعلن زيادة رأسماله إلى 650 مليار دينار 132

أخبار مصرفية

أخبار إقتصادية

أخبار مصرفية

NBE
الأهلي
SME
SHARE YOUR BUSINESS DREAMS WITH
THE ONE WHO WILL HELP YOU GROW
AL AHLY BUSINESS
15011
THE FASTEST AND EASIEST FINANCING
SOLUTION WITH EXPERTISE IN ALL FIELDS
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
TERMS & CONDITIONS APPLY
BEWARE DON'T SHARE YOUR BANKING OR PERSONAL DETAILS WITH ANYONE
Tax Number 200-000-642

التحوّلات الجيوسياسية العالمية وفرص الإستثمار في القطاع المصرفي العربي

د. وسام فتوح
الأمين العام لإتحاد المصارف العربية

فرضت الأحداث الدولية الأخيرة تحوّلات جيوسياسية عالمية، إنعكست على الإقتصادات العربية والأوروبية، كما على أمن الطاقة العالمي، وتركت تداعيات على إستقرار الأسواق المالية. وفي هذا السياق نجدّد الدعوة إلى حماية الإقتصادات العربية من خلال تمويل القطاع المصرفي العربي لهذه الإقتصادات، وخصوصاً أن حجم هذا القطاع يزيد عن 3 تريليونات دولار، مما يزيد الحاجة إلى تمويل المشاريع الإنتاجية.

ونرى أهمية توجيه التمويل نحو القطاعات المنتجة بما يحقق أهداف التنمية المستدامة، حيث كان قد سعى إتحاد المصارف العربية مؤخراً بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغرب آسيا (الإسكوا) بإجراء مسح لإستكشاف أيّ من القطاعات التي تتلقى تلك الكتلة النقدية الكبيرة من التمويلات، سواء البترول أو السياحة أو الصناعة أو الإقتصاد الأخضر وتمويل السلع الإستهلاكية، بحيث يُمكننا بعد هذا التحليل إعداد خطة عمل جيدة للإقتصاد العربي.

والحق أنه لا يزال توفير التمويل اللازم لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في حلول العام 2030 تحدّياً رئيسياً للمنطقة العربية، لذا فإن الإتحاد يلتزم السعي إلى تشجيع المصارف العربية على حشد تريليون دولار أميركي دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في حلول العام 2030، وذلك بالشراكة مع الإسكوا.

وتسعى هذه المبادرة التمويلية الطموحة إلى الإسراع في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة في كافة الدول العربية ودعم تحقيق التحوُّلات الرئيسية اللازمة في ستة مجالات هي الحماية الإجتماعية، والطاقة، والتعليم، والنظم الغذائية، والتحوُّل الرقمي، والتنوُّع البيئي والطبيعة.

إننا ننطلق بهذه المبادرة لكي نساهم على قدر ما أمكن بالإجراءات التحويلية اللازمة حتى العام 2030. علماً أن تضمين أهداف التنمية المستدامة في التحوُّل الاقتصادي جوهري، ويتطلّب مساهمات جميع المعنيين في كافة القطاعات. ويعكس هذا الإلتزام إصرارنا على دعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية وفي جعلها واقعاً لمجتمعاتنا وأوطاننا.

ويُتوقع أن تستفيد جهات مختلفة من هذه المبادرة، منها الحكومات والمؤسسات (بما فيها المؤسسات المتناهية الصِغر والصغيرة والمتوسطة) والأسر في المنطقة العربية.

وتوفر قمّة الأمم المتحدة لأهداف التنمية المستدامة فرصة لتأمين الحلول المبتكرة والزخم اللازم لتغيير المسار وتحقيق الأهداف العالمية في حلول العام 2030.

إننا نسعى في إتحاد المصارف العربية من خلال المؤتمرات والقمم المصرفية العربية والدولية، إلى تعزيز التعاون العربي المشترك، كذلك التعاون مع أوروبا وبلدان أخرى، كما تعزيز التكامل الإقتصادي في الدول العربية والإستثمار في القطاعات الإقتصادية المختلفة وخصوصاً في القطاع المصرفي وقطاعي الزراعة والسياحة.

في المحصّلة، إن المصارف هي المحرّك الأساسي للإقتصادات العربية، إذ تساهم هذه المصارف بقوة في دفع عجلة النمو من خلال تقديم تمويلات ضخمة للقطاعين العام والخاص، وتمويل مشاريع البنية التحتية والتنمية. وقد تجاوزت تمويلات القطاع المصرفي العربي حاجز ثلاثة تريليونات دولار، وهو ما يعادل الناتج المحلي الإجمالي للمنطقة العربية. كما تعمل المصارف كحجر زاوية لحماية الإقتصادات وتوجيه رؤوس الأموال نحو المشاريع المنتجة، مما يخلق فرص عمل جديدة ويحسن القدرة الشرائية، في ظل قيام المصارف بإدارة أصول تتجاوز 4.4 تريليونات دولار، كما تمتلك قاعدة ودائع ضخمة تصل إلى2.8 تريليون دولار، مما يمنحها القدرة على مواصلة تمويل الاقتصادات.

المنصة الرقمية وتطبيق بنك القاهرة

TAP & TRACK

للشركات

حلول ذكية لإدارة نفقات الشركات

تطبق الشروط والأحكام

رقم التسجيل الضريبي 599-007-200

16990

www.bdc.com.eg

بنك القاهرة
Banque du Caire

القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية 2026 في باريس

«نحو توازن إقتصادي ومالي عالمي جديد»

الشخصيات الرئيسية خلال افتتاح أعمال القمة المصرفية وقوفاً للنشيد الوطني الفرنسي (لامارسييز)

طرحت القمّة المصرفية والاقتصادية العربية – الأوروبية 2026، في العاصمة الفرنسية باريس على مدار يومين بعنوان «نحو توازن إقتصادي ومالي عالمي جديد»، وتحت رعاية رئيس الجمهورية الفرنسية إيمانويل ماكرون، وبتنظيم من إتحاد المصارف العربية، وبالتعاون مع كل من الفدرالية المصرفية الأوروبية، بروكسيل، غرفة التجارة العربية – الفرنسية، باريس، الإتحاد من أجل المتوسط، برشلونة والفدرالية المصرفية الفرنسية، باريس، وبمشاركة واسعة رفيعة المستوى لكبار المسؤولين في المنظمات المالية والمصرفية العربية والدولية، أفكاراً جديدة تتماشى مع التحوّلات الجيوسياسية والمالية العميقة الراهنة في مشهد الإقتصاد العالمي.

وفي ختام حفل الإفتتاح، منح إتحاد المصارف العربية كلاً من وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري جائزة «شخصية العام – الرؤية القيادية 2026»، تقديراً للسياسات المالية التي رسمها الكواري، والتي إتسمت بنهج مالي محافظ ومتزن قائم على الإستدامة والمرونة والإنضباط المالي، ومحافظ مصرف ليبيا المركزي، ناجي محمد عيسى بلقاسم، جائزة «محافظ العام 2026»، تقديراً لجهوده في تعزيز الإستقرار المالي في ليبيا.

وتحدّث في أعمال القمّة، نخبة من كبار المسؤولين والخبراء، وفي مقدّمهم: جيرار ميستراليه المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لممرّ الهند – أوروبا الإقتصادي IMEC، فرنسا، الدكتور محمد معيط المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، واشنطن، ياسين جابر وزير المال اللبناني، علي بن أحمد الكواري وزير مالية دولة قطر، محمد الإتربي رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، الدكتور جوزف طربيه، رئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية، الدكتور وسام فتوح الأمين العام للإتحاد، مايا أتيغ المديرة العامة للاتحاد المصرفي الفرنسي، راؤول ديلامار رئيس الغرفة التجارية الفرنسية – العربية، ناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، إسبانيا، الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، البحرين، ناجي محمد عيسى بلقاسم، محافظ مصرف ليبيا المركزي، الدكتور سليم صفير رئيس مجلس إدارة جمعية مصارف لبنان، إضافة إلى العديد من الوجوه النافذة في عالم المصارف والإقتصاد العالمي.

الحضور الرسمي والمصرفي العربي والأجنبي المشارك في افتتاح القمة المصرفية والاقتصادية العربية – الأوروبية

مقدم الحضور الرسمي والمصرفي العربي والأوروبي في حفل إفتتاح القمة المصرفية

د. جوزف طربيه يتوسط د. فادي خلف ود. سليم صفير

وديع الحنظل ود. وسام فتوح يتوسطان د. شايب عينو ود. علي طارق

مقدم الحضور الرسمي والمصرفي العربي والأوروبي المشارك في حفل إفتتاح القمة المصرفية

الافتتـــــاح

د. الهادي شايب عينو

د. الهادي شايب عينو

في بداية إفتتاح القمة عرض الدكتور الهادي شايب عينو، الأمين العام لإتحاد المصارف الفرنكوفونية، لمحاور القمة متحدثاً عن التحوُّلات الجيوسياسية والأزمات الإقتصادية المتسارعة نتيجة الحروب، مشيراً إلى التعقيدات التي تلاحق الأزمات العالمية، أبرزها المشكلات في التحوُّل المناخي، الطاقة وغيرها، معتبراً أن الحلول موجودة من قبل الحكومات، في ظل التكنولوجيا المتسارعة التطور والذكاء الإصطناعي.

وقد أبرزت كلمات الإفتتاح مجتمعة أربع أولويات إستراتيجية رئيسية تمثلت في: تعزيز الشراكة العربية – الاوروبية، وتسريع تنفيذ الربط والتكامل الإقليمي وفي مقدّمها الممر الإقتصادي الهند – الشرق الأوسط وأوروبا IMEC، ودعم التحوّل في مجالي الطاقة والتكنولوجيا الرقمية، إلى جانب تعزيز التعاون متعدّد الأطراف وترسيخ أسس الإستقرار المالي والإقتصادي.

الحضور الرسمي والمصرفي العربي والأوروبي في حفل إفتتاح القمة

محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية: الإقتصاد العالمي يُواجه تحدّيات متزايدة ذات طابع إقتصادي وجيوسياسي

افتتح الأستاذ محمد الإتربي رئيس إتحاد المصارف العربية أعمال القمة، معرباً عن شكره للرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون على دعمه المستمر لهذا الحدث، ومشيداً بالتعاون القائم بين إتحاد المصارف العربية وكل من الإتحاد المصرفي الأوروبي، والإتحاد المصرفي الفرنسي، والإتحاد المصرفي الفرنكوفوني، والذي يعكس مستوى متقدّماً من التنسيق بين المؤسسات المالية على المستويين العربي والأوروبي، لافتاً إلى أن القمّة «باتت تشكّل منصّة إستراتيجية مهمة تجمع مختلف المؤسسات المصرفية والمالية والتكنولوجية، بهدف مناقشة أبرز القضايا والتحدّيات الإقتصادية العالمية المتسارعة».

وأشار الإتربي إلى «أن الإقتصاد العالمي يُواجه تحدّيات متزايدة ذات طابع إقتصادي وجيوسياسي، تؤثر بشكل مباشر على حركة الأسواق العالمية وسلاسل الإمداد والتجارة الدولية، ما يجعل من تعزيز التعاون والتكامل بين الدول والمؤسسات المالية خياراً إستراتيجياً لمواجهة هذه التحوّلات»، موضحاً «أن الشراكة العربية – الأوروبية شهدت تطوّراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وأصبحت تمثل ركيزة أساسية لتعزيز

الأستاذ محمد الإتربي

الإستقرار المالي ودعم جهود التنمية المستدامة في مختلف المناطق»، مشدّداً على «أهمية العلاقات التاريخية والثقافية والسياسية التي تجمع العالم العربي وأوروبا»، لافتاً إلى «الدور المحوري الذي تضطلع به فرنسا في تعزيز الحوار والتعاون بين الجانبين».

وختم الإتربي مؤكداً ثقته بأن هذا الملتقى سيُسهم في تعميق الشراكة العربية – الأوروبية، وفتح آفاق أوسع للتعاون البنّاء بين المؤسسات المصرفية والمالية، بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم الإستقرار الإقتصادي العالمي».

حضور عربي وأوروبي في حفل إفتتاح القمة

الحضور الرسمي المصرفي العربي والأوروبي في أعمال القمة

مشاركة رسمية مصرفية عربية وأوروبية في القمة

مايا أتيغ المديرة العامة للإتحاد المصرفي الفرنسي: تعزيز التعاون المصرفي الدولي ضرورة لمواجهة التحدّيات الرقمية

السيدة مايا أتيغ

أكدت مايا أتيغ المديرة العامة للإتحاد المصرفي الفرنسي، «أن تعزيز التعاون بين المؤسسات المصرفية الدولية أصبح ضرورة ملحّة في ظل التغيُّرات الإقتصادية والجيوسياسية المتسارعة التي يشهدها العالم»، مشدّدة على «أهمية تطوير شراكات مستدامة بين المؤسسات المالية، بما يُسهم في دعم الإستقرار المالي وتعزيز قدرة القطاع المصرفي على التكيُّف مع التحوُّلات العالمية، لا سيما في مجالات البنية التحتية والتنمية الإقليمية».

وأشارت أتيغ إلى «أن التحدّيات الراهنة، بما في ذلك المخاطر الجيوسياسية، والتطور المتسارع في تقنيات الذكاء الإصطناعي، والتهديدات السيبرانية، تفرض على المؤسسات المصرفية تكثيف التنسيق والعمل المشترك لوضع حلول فعّالة ومستدامة»، مؤكدة «أن مستقبل القطاع المصرفي يعتمد بشكل أساسي على تعميق التعاون الدولي وتبادل الخبرات، بما يضمن تعزيز الإستقرار المالي ودعم مسارات التنمية الإقتصادية المستدامة».

راؤول ديلامار رئيس الغرفة التجارية الفرنسية العربية: مواصلة الإستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية الإقليمية

السيد راؤول ديلامار

وفي كلمته، أكد راؤول ديلامار، رئيس الغرفة التجارية الفرنسية العربية – فرنسا، أهمية تعزيز التعاون بين المؤسسات المصرفية والمالية العربية والأوروبية والفرنكوفونية في ظل التحدّيات العالمية المتسارعة، مشيراً إلى «أن هذه الشراكة تمثل ركيزة أساسية لدعم التنمية الإقتصادية وتعزيز الإستقرار المالي في المنطقة»، مشدّداً على «أهمية مواصلة الإستثمار في مشاريع البنية التحتية والتنمية الإقليمية، بإعتبارها من المحرّكات الرئيسية للنمو الإقتصادي، وأداة فعّالة لتعزيز التكامل بين الأسواق العربية والأوروبية».

وتناول ديلامار أبرز التحدّيات التي تواجه القطاع المالي والمصرفي في المرحلة الراهنة، وفي مقدّمها التوترات الجيوسياسية المتصاعدة، والتحوّلات التكنولوجية السريعة، وتطورات الذكاء الإصطناعي، إضافة إلى المخاطر المتزايدة المرتبطة بالأمن السيبراني وحماية الأنظمة المالية الرقمية، مؤكداً «أن مواجهة هذه التحدّيات تتطلّب تعزيز الحوار والتنسيق المستمر بين المؤسسات المصرفية والإقتصادية، وتبادل الخبرات والمعرفة، والعمل المشترك على تطوير أطر تنظيمية وتقنية قادرة على مواكبة المتغيّرات العالمية».

وختم ديلامار مؤكداً «أن الشراكة العربية – الأوروبية ستظل عاملاً محورياً في دعم الإستقرار الإقتصادي، وتعزيز فرص الإستثمار والتعاون المستقبلي بين الجانبين».

الحضور المصرفي العربي والأوروبي المشارك في حفل افتتاح أعمال القمة

جيرار ميستراليه المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لمشروع «ممر الهند – أوروبا الإقتصادي»: يُعزّز الترابط الإقتصادي والنقل بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا

وفي كلمته الإفتتاحية، قدّم جيرار ميستراليه، المبعوث الخاص للرئيس الفرنسي لمشروع «ممر الهند – أوروبا الإقتصادي»، رؤيته حول المشروع ودوره في تعزيز الترابط الإقتصادي واللوجستي، مشدّداً على أهمية مشروع الممرّ الإقتصادي أي ممرّ الهند – الشرق الأوسط – أوروبا، مؤكداً «أن المشروع يُعزّز الترابط الإقتصادي والنقل بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا»، معتبراً «أن أهمية الإستقرار الإقليمي تكمن بالتعاون الإقتصادي الذي يُعد الركيزة الأساسية لتحقيق الاستقرار الإقليمي والدولي»، معرباً عن سعادته بالمشاركة في هذه القمّة المهمة، معتبراً أن الدعوة لحضورها «يُعد إعترافاً بأهمية التدفقات اللوجستية الحيوية بين الشرق الأوسط وأوروبا، لا سيما في ظل الأزمات الحالية مثل التوترات مع إيران وإغلاق مضيق هرمز».

كما قدّم ميستراليه شرحاً عاماً ورؤية إستراتيجية حول أهمية المشروع وأهدافه الرئيسية (الطاقة، والنقل اللوجستي، والبيانات الرقمية)، وأثره المتوقع على الإستقرار السياسي والإقتصادي بين القارات الثلاث، مؤكداً أن هذا الممرّ يربط بين مجتمعات تضم نحو 2.5 مليار شخص (جزء كبير من سكان العالم)، ورغم أن العديد من الصراعات الحالية تتركز في الجزء الأوسط من هذا الممر، إلاّ أن تعزيز هذه العلاقات الإقتصادية يمكن أن يلعب دوراً جوهرياً في تحقيق الإستقرار السياسي للمنطقة والعالم.

السيد جيرار ميستراليه

حضور رسمي ومصرفي مُتخصص خلال افتتاح القمة

Where ambition shapes the future

Transforming visions into achievements, side by side

Ahlibank stands with those who aspire to reach new heights. We believe that in dreaming big, we don't just imagine the future, we create it.

Our ambition reaches for the stars, and we invite you to join us in crafting a tomorrow filled with endless possibilities.

Through our comprehensive services, from Corporate Banking to Retail & Private Banking and beyond, we're here to help you turn your boldest visions into lasting achievements.

Ahlibank. With your ambition, we shape the future.

البنك الأهلي
ahlibank

كلمات رئيسية

شهدت الجلسة الإفتتاحية للقمّة، كلمات رئيسية لعدد من الشخصيات الدولية البارزة، عكست إلتزاماً جماعياً بتعزيز التعاون العربي الأوروبي في مواجهة التحدّيات الإقتصادية والجيوسياسية المتصاعدة.

ياسين جابر وزير المال اللبناني: إلتزامنا الإصلاح والتعافي لم يتزعزع

وزير المال اللبناني ياسين جابر

في الكلمات الرئيسية، رأى وزير المال اللبناني ياسين جابر «أن لبنان يمرُّ بواحدة من أكثر المراحل قسوة في تاريخه الحديث، فالحرب المستمرة عليه فرضت أثماناً بشرية وإقتصادية باهظة، وحوّلت قرى بأكملها الى ركام، وإقتلعت مجتمعات من أراضٍ إرتبطت بها عبر أجيال متعاقبة، وعرّضت مئات الألوف للنزوح ودمّرت المنازل والبنى التحتية وإندثر جزء من التراث الثقافي الذي يعود إلى قرون، كما وتعطّلت الأنشطة الاقتصادية بشكل كبير وتعرّضت المالية العامة لضغوط هائلة»، مؤكداً أنه ورغم التحدّيات الجسيمة، فإن صمود الشعب اللبناني لا يزال راسخاً، قائلا: «إلتزامنا الإصلاح والتعافي لم يتزعزع، ونواصل العمل على تعزيز الحوكمة والحفاظ على إستمرارية المؤسسات ووضع الأسس اللازمة للتعافي وإعادة الإعمار وتحقيق نمو مستدام».

وأكدّ الوزير جابر «نظرة لبنان الثابتة الى برنامج مدعوم من صندوق النقد الدولي بإعتباره ركيزة أساسية في إستراتيجية التعافي وإستعادة الثقة وإطاراً يساعد لبنان على حشد التمويل الخارجي ودعم العودة المستدامة الى النمو والإستقرار»، مشدّداً على «أن مستقبل التعاون الأوروبي العربي يجب ألاّ يقتصر على إدارة الأزمات، بل ينبغي أن يستند إلى رؤية مشتركة لتعزيز المرونة الإقتصادية، والتكامل الإقليمي، والإستثمار، والنمو المستدام».

جانب من الحضور المصرفي العربي والأجنبي

السيد راؤول ديلامار، السيد جيرار ميسترالیه، السيد محمد الإتربي، السيدة مايا أتيع

د. محمد معيط
المدير التنفيذي في صندوق النقد الدولي، واشنطن: دور الشراكة العربية – الأوروبية

معالي الدكتور محمد معيط

وأكد الدكتور محمد معيط، المدير التنفيذي لصندوق النقد الدولي، واشنطن، «أن المرونة الإقتصادية أصبحت ضرورة لا غنى عنها»، مشدّداً على أهمية تطبيق الدول إصلاحات حقيقية ودعم الإستثمار، مركّزاً على ضرورة الإستثمار في الأفراد وبناء بنية تحتية قوية، ومؤكداً دور الشراكة العربية – الأوروبية الفعّال في تحقيق الإستقرار والنمو المستدام، داعياً إلى إتباع سياسات ذكية تساعد في تكامل الموارد والخبرات لمواجهة التحدّيات العالمية.

د. سليم صفير
رئيس جمعية مصارف لبنان

وقال د. سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان: «يبقى لبنان، رغم التحدّيات التي يواجهها، جسراً طبيعياً بين العالم العربي وأوروبا، وأن نهوضه يتطلّب إصلاحات واقعية وشراكة قائمة على الثقة والتوازن»، مشيراً إلى «أن الأزمة التي تمر في لبنان ليست مجرّد أزمة مصرفية، بل هي أزمة بنيوية شاملة نتجت عن تراكمات في السياسات المالية والنقدية والمؤسساتية. ويكتسب هذا التوصيف أهمية خاصة، لأنه يعني أننا لا نواجه مشكلة مصرفية فحسب، بل تحدّياً يطال مجمل البنية الاقتصادية والمالية للدولة. كما أنه يدل على أن المقوّمات الأساسية القادرة على دعم عملية النهوض لم تختفِ. وتكتسب هذه الحقيقة أهمية خاصة بالنسبة إلى المستثمرين، لأن الفارق بين الأزمة البنيوية والأزمة الناتجة عن إعسار شامل هو فارق جوهري، فقدرات لبنان الإقتصادية، وقطاعه الخاص، وخبراته المالية، وموارده البشرية، لا تزال قائمة. ومع الإصلاحات المناسبة والإرادة السياسية الواضحة، يُمكن معالجة الاختلالات وإرساء أسس تعافٍ مستدام».

ولفت د. صفير إلى «أن الإقتصاد اللبناني واصل نشاطه رغم الظروف الإستثنائية التي مرّ ويمر بها، ما يؤكد استمرار وجود عناصر القوة والقدرة على التعافي. لذلك، يجب أن تكون الإستجابة شاملة، من خلال الحفاظ على ما تبقى من عناصر قابلة للحياة، وإرساء إطار مالي أكثر شفافية وحداثة، والأهم من ذلك استعادة الثقة الضرورية للمودعين والمستثمرين على حد سواء. وإلى جانب إعادة الهيكلة المالية، يتمثل التحدّي أيضاً في إعادة بناء بيئة ثقة مستدامة قائمة على الشفافية والوضوح والأمان القانوني. وعندها فقط سيتمكن لبنان من استقطاب الاستثمارات الإقليمية والدولية واستعادة مصداقيته المالية الكاملة»، مؤكداً «أن إرادة إعادة البناء هذه تقتضي أيضاً تقييماً موضوعياً وصريحاً للمسار الذي قطعناه، فبعد سنوات من الأزمة، تدعونا النتائج المحققة إلى إعادة النظر في بعض المقاربات وإلى التحلي بقدر أكبر من الجرأة في البحث عن حلول مستدامة».

الدكتور سليم صفير

جانب من الحضور الرسمي والمصرفي في أعمال القمة

ناصر كامل
الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، إسبانيا

وقال ناصر كامل الأمين العام للإتحاد من أجل المتوسط، إسبانيا: «لم تعد الإفتراضات التي حكمت الإقتصاد العالمي لعقود كافية لمواجهة واقع اليوم، إذ إن السؤال المطروح أمامنا ليس ما إذا كان نظام إقتصادي ومصرفي عالمي جديد يتبلور، فهو يتبلور بالفعل، لكن السؤال الحقيقي هو: مَن سيُشكّله، وبأي مبادئ؟».

أضاف كامل: «بالنسبة إلى إتحاد منطقة اليورو المتوسطية وجوارها المباشر، لا يُمثل هذا مجرّد تحدٍ، بل فرصة إستراتيجية، إذ تقع منطقتنا عند ملتقى القارات، وممرّات الطاقة، والربط الرقمي، والطرق البحرية، والتدفقات المالية، ورأس المال البشري. وتمثل أوروبا والعالم العربي معاً أحد أهمّ الفضاءات الإقتصادية في القرن الحادي والعشرين، فضاءً قادراً على أن يصبح قوة إستقرار في إقتصاد عالمي يزداد تشتتاً، لكن الموقع الجغرافي الاستراتيجي وحده لا يكفي، إذ يجب علينا الآن الإنتقال من التقارب إلى الشراكة، ومن الحوار إلى الإستثمار المشترك، ومن السياسات الإنفعالية إلى رؤية إقتصادية مشتركة».

أضاف ناصر كامل: «سيتحدّد مستقبل الإقتصاد العالمي بالمرونة والترابط والثقة، وسيلعب القطاع المصرفي دوراً حاسماً في تحديد المناطق التي ستنجح في هذا التحوّل»، مشيراً إلى أن «البنوك لم تعد مجرّد وسيط لرأس المال، بل أصبحت الآن مهندسة للتحوُّل: فهي تموّل التحوّل الأخضر، وتسرّع الشمول الرقمي، وتدعم الشركات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، وتعزّز أمن الطاقة، وتُمكّن من ربط البنية التحتية. وبشكل متزايد، تحدّد

السيد ناصر كامل

قدرة المجتمعات على إستيعاب الصدمات وتحقيق نمو مستدام. لهذا السبب، يجب أن يتطوّر التعاون المصرفي الأوروبي العربي ليصبح ركيزة إستراتيجية للإستقرار والإزدهار الإقليميين».

وسلّط ناصر كامل الضوء على خمس أولويات ينبغي أن توجه عملنا الجماعي: أولًا، يجب علينا بناء إطار عمل جديد للإستثمار الإستراتيجي، ثانياً، يجب علينا تسريع التكامل المالي والتعاون التنظيمي، ثالثًا، يجب أن يصبح التحوُّل الأخضر إستراتيجية مشتركة للنمو الإقتصادي، رابعاً، يجب أن يخدم التحوُّل الرقمي الشمول الإقتصادي وخامساً، يجب علينا إستعادة الثقة في التعاون متعدّد الأطراف».

وخلص كامل إلى أنه «لن يتشكّل النظام الإقتصادي العالمي الناشئ بالقوة الإقتصادية وحدها، بل سيتشكل أيضاً بالقدرة على بناء شراكات عابرة للمناطق والثقافات والأنظمة، إذ تمتلك أوروبا والعالم العربي جميع المقوّمات اللازمة لقيادة هذا التحوّل: رأس المال والتواصل، والإبتكار والتركيبة السكانية، والأسواق وحرية التنقل، والتاريخ والطموح».

الأمين العام لإتحاد المصارف العربية د. وسام فتوح:

وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري

«شخصية العام – الرؤية القيادية 2026»

قاد سياسات مالية إتسمت بنهج مالي محافظ ومتزن

قائم على الإستدامة والمرونة والإنضباط المالي

الدكتور وسام فتوح يلقي كلمته في القمة

منح إتحاد المصارف العربية، وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري، جائزة «شخصية العام – الرؤية القيادية 2026»، خلال فعّاليات إفتتاح القمّة، وفي هذه المناسبة ألقى الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح كلمة التكريم فقال:

«يُعد السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية القطري، من أبرز الشخصيات الإقتصادية والمالية في منطقة الخليج العربي، حيث إرتبط إسمه خلال السنوات الأخيرة بكثير من الإنجازات والسياسات التي عزّزت مكانة إقتصاد بلده وإستدامته المالية».

أضاف د. فتوح: «قاد معاليه سياسات مالية إتسمت بنهج مالي محافظ ومتزن، قائم على الإستدامة والمرونة والإنضباط المالي، وحافظ على الإستقرار المالي رغم التقلبات الإقتصادية العالمية وأسعار الطاقة. وقد تميّزت مسيرته المشرّفة بالتخطيط الإستراتيجي بعيد المدى، بما يربط السياسة المالية بأهداف التنمية المستدامة والتحوّل الإقتصادي. وقد برز دوره في إدارة التداعيات الإقتصادية الناتجة عن التوترات الإقتصادية العالمية، مع التأكيد على قوة الإحتياطات السيادية لبلده ومتانة الإدارة الإقتصادية فيه».

وتابع د. فتوح: «ساهم معاليه في تنفيذ برامج وإستراتيجيات تهدف إلى تنويع الإقتصاد وتقليل الإعتماد على النفط والغاز عبر دعم قطاعات التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والخدمات اللوجستية والسياحية.

وفي عهده، أطلقت وزارته مبادرات لتمكين القطاع الخاص، وزيادة مساهمته في الإقتصاد الوطني، بما يدعم النمو المستدام وخلق فرص إستثمارية جديدة.

وإستطاع معاليه، من خلال رؤيته الإقتصادية المتقدمة، ونهجه الإداري المتوازن، أن يساهم في تعزيز الثقة بالإقتصاد الوطني، والتصنيف الإئتماني القوي لدولة قطر، وأن يطور السياسات المالية التي تجمع بين الإنضباط المالي وتحفيز النمو والإستثمار، بما ينسجم مع تطلعات القيادة الرشيدة ورؤية قطر الوطنية المستقبلية».

وقال د. فتوح: «إن تكريم الوزير بن أحمد الكواري، وإن كان رمزاً بسيطاً، إنما يحمل في طيّاته تقديراً عميقاً من كل مَن لمس أثر عطاءاتكم، وإستثمر في مشاريعكم، وتأثر بإيمانكم، بأن الإنسان محور التنمية، وأن الإستثمار الحقيقي هو في بناء قدراته ومستقبله من أجل عالم أكثر عدالة وكرامة وإنسانية.

إننا في إتحاد المصارف العربية نُعرب لكم عن محبتنا الصادقة، ونشكركم على وقوفكم الدائم إلى جانب إتحادكم، إتحاد المصارف العربية، مع تمنياتنا الصادقة لمعالي وزير المالية القطري السيد علي الكواري بدوام التوفيق والسداد، ولدولة قطر أعزّها الله ولشعبها الطيب ولمجموعة بنك قطر الوطني دوام التقدم والإزدهار».

وفي الختام، دعا د. فتوح كلاً من الإتربي والدكتور طربيه للصعود إلى المنصّة، وتسلّم الدرع التكريمية.

معالي الأستاذ محمد الإتربي يقدم الدرع التقديرية إلى السيد علي بن أحمد الكواري وزير المالية القطري، في حضور السادة راوول ديلامار، جيرار ميسترياليه ومايا أتيغ

وزير المال القطري علي بن أحمد الكواري:

هدفنا تعزيز الإستثمارات المتبادلة وتطوير مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود

معالي وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري يلقي كلمته إثر تسلّمه جائزة «شخصية العام – الرؤية القيادية 2026»

من جهته، تحدث وزير المال القطري علي بن أحمد الكواري، رداً على تكريمه من قبل إتحاد المصارف العربية، فبدأ كلمته بتقديم خالص الشكر والتقدير للإتحاد والإتحاد المصرفي الفرنكوفوني ولكافة الشركاء والمنظمين على جهودهم في تنظيم هذه القمّة الإقتصادية والمصرفية الأوروبية – العربية في باريس.

وأعرب الكواري عن إعتزازه بتسلم «جائزة القيادة ذات الرؤية المستقبلية 2026»، معتبراً إياها تكريماً يعكس النهج الإستراتيجي لدولة قطر في دعم التنمية الإقتصادية المستدامة، وتعزيز متانة القطاع المالي، وترسيخ أسس النمو والإزدهار إقليمياً ودولياً»، مشيراً إلى «أن القمّة تنعقد في مرحلة تشهد تحوّلات اقتصادية وجيوسياسية متسارعة، إلى جانب تحديات متزايدة تتعلق بأمن الطاقة وإستقرار الأسواق العالمية»، مؤكداً أهمية تعزيز الشراكة بين أوروبا والعالم العربي بإعتبارها ركيزة أساسية لدعم الإستقرار الإقتصادي العالمي وتحقيق التنمية المشتركة.

وشدد الوزير الكواري على موقف دولة قطر الداعي إلى مواصلة العمل المشترك من أجل: «تعزيز الإستثمارات المتبادلة، وتطوير مشاريع البنية التحتية العابرة للحدود، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والمالي لبناء اقتصاديات أكثر مرونة في مواجهة التحديات المستقبلية»، لافتاً إلى «ضرورة تعزيز الأمن السيبراني وحماية الأنظمة المالية في ظلّ التطورات المتسارعة التي يشهدها الإقتصاد الرقمي العالمي».

وختم الكواري كلمته بالإشارة إلى «أن بناء توازن إقتصادي ومالي عالمي أكثر إستدامة، يتطلّب توحيد الجهود وتبنّي رؤى طويلة الأجل تضع الإنسان والتنمية في صدارة الأولويات، وتحوّل التحدّيات الراهنة إلى فرص حقيقية للنمو والتقدم».

محافظ مصرف ليبيا المركزي ناجي محمد عيسى بلقاسم

«محافظ العام 2026»

تقديراً لجهوده في تعزيز الإستقرار المالي

معالي محافظ ليبيا المركزي الأستاذ محمد عيسى بلقاسم يلقي كلمته

في سياق القمة المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية في باريس، تُوِّج محافظ مصرف ليبيا المركزي، ناجي محمد عيسى بلقاسم، بجائزة «محافظ العام 2026» من قبل إتحاد المصارف العربية، تقديراً لجهوده في تعزيز الإستقرار المالي في ليبيا. وقد جاء هذا التكريم تقديراً لإسهاماته في دعم وتطوير القطاع المالي والمصرفي في ظل ظروف إستثنائية، وتعزيز أوجه التعاون الإقتصادي العربي والدولي.

وفي هذا السياق، أشاد الدكتور وسام فتوح، الامين العام لإتحاد المصارف العربية، بالجهود التي بذلها معالي المحافظ ناجي محمد عيسى بلقاسم، في قيادة مسيرة الإصلاح والتطوير في القطاع المصرفي الليبي، وتعزيز الرقابة والإشراف المالي، وتوسيع نطاق الشمول المالي، وتحديث المنظومة المصرفية بما يتوافق مع أفضل المعايير والممارسات الدولية.

معالي الأستاذ محمد الإتربي يقدم الدرع التقديرية إلى معالي المحافظ الأستاذ محمد عيسى بلقاسم في حضور السادة مايا أتيغ، جيرار ميستراليه وراؤول ديلامار

وأعرب المحافظ ناجي محمد عيسى بلقاسم عن «بالغ إعتزازه وفخره بهذه الجائزة»، معتبراً إياها «وساماً لكل موظف في مصرف ليبيا المركزي، ولكل العاملين في المصارف التجارية الليبية، الذين كانوا خير سند وعون في تحقيق هذه الإنجازات»، مجدّداً عزمه على «مواصلة مسيرة العمل الجاد لتحقيق المزيد من الإستقرار والتنمية في القطاع المصرفي الليبي، وتعزيز مكانة ليبيا إقليمياً ودولياً».

وقال المحافظ عيسى بلقاسم: «لقد إنطلقت جهود المصرف المركزي وفق رؤية إصلاحية متكاملة تهدف إلى تحقيق الإستقرار الإقتصادي، والحفاظ على الإستدامة المالية، وتعزيز الثقة في النظام المصرفي الليبي، حيث تمكّنا من إستكمال مسيرة توحيد المؤسسة المصرفية على مستوى الدولة، وتوحيد مصرف ليبيا المركزي والمحافظة على إستقلاليته، والنأي به عن التجاذبات السياسية، رغم التحدّيات والإنقسامات التي لا تزال تشهدها كافة المؤسسات السيادية والتنفيذية الأخرى، بالإضافة إلى معالجة بعض الإختلالات أهمها تدهور قيمة الدينار الليبي، وإدارة ملف سعر الصرف بصورة تدريجية ومتوازنة، من خلال تقييم واقعي لقيمة الدينار، ووضعه عند السعر التوازني الذي يُحقق الإستقرار المالي والنقدي، ويحافظ على الإحتياطات من النقد الأجنبي دون إحداث صدمات مفاجئة تؤثر على الإستقرار المنشود، وبما يساهم في معالجة الإختلالات وتحسين كفاءة تخصيص الموارد».

أضاف المحافظ عيسى بلقاسم: «كما نجح المصرف المركزي في سحب إلغاء بعض الإصدارات النقدية التي طُبعت خارج المصرف المركزي لفئتي الخمسين والعشرين ديناراً، وإحلال محلها فئات جديدة أكثر أماناً وجودة.

كما أولى المصرف إهتماماً كبيراً بتعزيز سلامة القطاع المالي وحمايته من المخاطر، من خلال تطوير نظام مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتعزيز الإمتثال للمعايير الدولية ذات الصلة، بما يرسخ نزاهة النظام المالي الليبي، ويعزّز إندماجه في المنظومة المالية العالمية، إستعداداً لإجراء عملية التقييم المتبادل من قبل مجموعة العمل المالي في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – مينافاتف».

وتابع عيسى بلقاسم: «إيماناً منا بأهمية الشمول المالي كركيزة أساسية للتنمية المستدامة، قام المصرف بإعداد وإعتماد الإستراتيجية الوطنية للشمول المالي، بهدف توسيع نطاق الخدمات المصرفية والمالية لتشمل مختلف فئات المجتمع، وتعزيز إندماج الأفراد والمؤسسات في الإقتصاد الرسمي.

وفي هذا الإطار، شهدت وسائل الدفع الإلكتروني تطوراً غير مسبوق، حيث واصلنا العمل على التوسُّع في إستخدام أدوات الدفع الإلكتروني ونشر ثقافة المدفوعات الرقمية في مختلف

أنحاء البلاد، بما يحدُّ من الإعتماد على النقد الورقي، ويعزّز الشفافية والكفاءة الإقتصادية، فقد بلغ إجمالي التعاملات الإلكترونية خلال الأشهر الخمسة الأولى فقط من العام الجاري نحو 341 مليار دينار ليبي، مقارنة بـ 389 ملياراً خلال العام 2025، و136 مليار دينار خلال العام 2024، وهو ما يعكس النمو المتسارع في إستخدام هذه الخدمات ونجاح خطط التحوّل الرقمي التي يقودها المصرف المركزي عبر إطلاق المدفوعات الفورية وحزمة الأدوات الجديدة، إلى جانب تفعيل دور المحافظ الإلكترونية وزيادة عدد نقاط البيع، حيث بلغ عدد العمليات المسجلة على خدمة الدفع الفوري ما بين يناير/كانون الثاني ومايو/أيار 2026، 25 مليون عملية، بإجمالي مبلغ 162 مليار دينار ليبي، وبلغ عدد البطاقات المصدّرة 5.8 ملايين بطاقة وعدد نقاط البيع 201 ألف نقطة حتى مايو/أيار 2026، ليتجاوز معدّل الشمول المالي في ليبيا نسبة 80 % .

وبهدف تنظيم سوق الصرف الأجنبية، فقد تم للمرة الأولى تنظيم وإطلاق نشاط الصرافة وفق إطار قانوني ورقابي واضح، حيث تم منح 290 إذناً لمزاولة النشاط شركات ومكاتب الصرافة، بما يضمن تنظيم السوق وتعزيز الرقابة على التعاملات المالية والنقدية.

كما نجح المصرف في إستعادة ثقة المؤسسات المالية الدولية، وتمكين البلاد من إستئناف توريد النقد الأجنبي بعد إنقطاع إستمر 15 عاماً، وهو ما يمثل مؤشّراً واضحاً على تحسُّن الثقة الدولية في القطاع المصرفي، وقدرته على إدارة إحتياجات السوق وفق القنوات الرسمية.

كما عمل المصرف على تطوير أدوات السياسة النقدية وإستحداث أدوات غير تقليدية، من بينها شهادات إيداع المضاربة المطلقة، والحسابات المقيّدة بالدينار، إلى جانب تنظيم نشاط التأجير التمويلي، وتفعيل صناديق الإستثمار، بما يُسهم في تنويع الأدوات التمويلية.

وعملنا في ظروف صعبة لإطلاق برنامج حساب الخزانة الموحّد، الذي كان حلماً في ظل إنقسام مالي هيكلي، وغياب الشفافية وآلية عمل منضبطة في بند المرتبات في الميزانية العامة، فقد أطلقنا منظومة «راتبك لحظي» التي أسهمت في تسريع إجراءات صرف مرتبات العاملين في القطاع العام، وضمان وصولها إلى مستحقيها بصورة أكثر كفاءة وسرعة، والتي أحدثت نقلة في آلية صرف المرتبات، حيث تم تقليص المدة الزمنية لإتمام إجراءات صرف المرتبات من أسبوعي عمل إلى نحو ساعتين فقط، بما ينعكس بالإيجاب على حياة المواطنين ويعزّز الثقة في المنظومة المصرفية.

مقدم الحضور الرسمي والمصرفي العربي في أعمال القمة

الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية:
مشاركة مصرفية كبيرة للبنان في قمّة باريس

وصف الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية لعام 2026، في العاصمة الفرنسية باريس، بأنها «قمّة هامة شارك فيها العديد من الوجوه اللبنانية في عالم المصارف والمال مثل: الوزير ياسين جابر، سليم صفير رئيس جمعية مصارف لبنان، فادي خلف أمين عام جمعية المصارف، ومازن سويد رئيس لجنة الرقابة على المصارف والدكتور جوزيف طربيه رئيس الإتحاد الدولي للمصرفيين العرب ورئيس اللجنة التنفيذية لإتحاد المصارف العربية».

أما عن الهدف من عقد هذه القمّة في العاصمة الفرنسية، فأوضح د. فتوح:

«تعقد هذه القمّة في ظل ظروف جيوسياسية متوترة، وهي ظروف كبرى، لكن رغم ذلك، فقد تجرّأ إتحاد المصارف العربية على عقد هذه القمّة»، منوّهاً بـ «المشاركة القطرية العالية المستوى في القمّة، وهي برئاسة وزير المالية القطري علي بن أحمد الكواري، بالإضافة إلى مشاركة معظم البنوك القطرية، ووفود من البحرين والإمارات والكويت، إلى جانب مشاركة ليبية كثيفة ومن مصر، لكن تبقى المشاركة الأكبر هذا العام هي لوفد لبنان، حيث ألقى وزير المالية اللبناني ياسين جابر كلمة شرح فيها الأوضاع المالية والإقتصادية الراهنة في لبنان».

أضاف د. فتوح: «إنها منصّة دولية برعاية الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون، وفي حضور كبار المستشارين لديه، إذ خصّص إتحاد المصارف العربية في هذه القمّة منصّة كبرى للبنان»، معتبراً «أن الإتحاد قد خدم لبنان من خلال هذه القمّة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعيشها هذا البلد».

لقطات من وصول و استقبال الرسميين والمصرفيين و المتحدثين و الضيوف المشاركين في افتتاح أعمال القمة المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية لعام 2026

بنك بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders
INTELLIGENCE IN BANKING
Shaping the Next Era Together
www.bankofbeirut.com
Lebanon | UK | Sultanate of Oman | Australia | Nigeria

جلسات القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الاوروبية 2026
ناقشت التحوّلات الجيوسياسية الدولية وأمن الطاقة العالمي

حضور رسمي ومصرفي عربي وأوروبي لافت خلال أعمال القمة المصرفية في باريس

سعى إتحاد المصارف العربية الى عقد القمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الأوروبية 2026، في العاصمة الفرنسية باريس على مدار يومين، تحت رعاية الرئيس الفرنسي إمانويل ماكرون، وتنظيم إتحاد المصارف العربية، لتشكل منصّة حوار إستراتيجية تجمع كبار صنّاع القرار من القطاعين العام والخاص، بما في ذلك القيادات المصرفية والمالية، وصنّاع السياسات الإقتصادية، والخبراء الدوليين، بهدف مناقشة أبرز التحدّيات الإقتصادية والمالية التي تواجه المنطقة الأورو – متوسطية في ظل التطورات الجيوسياسية الراهنة.

كما هدفت القمّة إلى تعزيز الحوار والتعاون بين الدول العربية والأوروبية، وإستكشاف فرص الشراكة الإقتصادية والإستثمارية، إضافة إلى بحث الدور الذي يمكن أن يلعبه القطاع المصرفي العربي – الأوروبي والعالمي في تعزيز الإستقرار المالي، ودعم التجارة والإستثمار، وبناء إقتصادات أكثر قدرة على مواجهة الصدمات والأزمات العالمية.

وناقشت جلسات القمّة على مدار يومين، محاور «التحوّلات الجيوسياسية العالمية وتأثيرها على الإقتصادات الأوروبية والعربية»، و«أمن الطاقة العالمي وأثره الحاسم على إستقرار الأسواق المالية»، و«فرص الإستثمار المشتركة: الفرص والتحديات والنمو المستقبلي»، و«الذكاء الإصطناعي والأمن السيبراني، وحماية البنية التحتية المالية في عصر التهديدات الرقمية».

ولم تقتصر الجلسة الافتتاحية ومراسم توزيع الجوائز على إطلاق أعمال القمة وبرنامجها الحافل بالنقاشات رفيعة المستوى، بل شكلت أيضاً مناسبة لتأكيد أهمية القيادة الواعية والرؤية الإستراتيجية والتعاون الدولي في مواجهة التحديات المتسارعة التي يشهدها العالم، وفي المساهمة ببناء توازن اقتصادي ومالي عالمي أكثر استقراراً واستدامة.

ومن خلال الكلمات التي ألقاها كبار المسؤولين وصنّاع القرار وممثلو المؤسسات المالية والإقليمية والدولية، إلى جانب تكريم شخصيات لعبت أدواراً بارزة في دعم التنمية الاقتصادية والمالية في بلدانها، رسمت هذه الجلسات ملامح التوجهات الرئيسية التي ستقود أعمال القمّة، والمتمثلة في تعزيز الحوار، وتوطيد الشراكة العربية – الأوروبية، وتشجيع الحلول المبتكرة للتعامل مع التحديات الجيوسياسية والإقتصادية والطاقوية والتكنولوجية التي تعيد تشكيل الإقتصاد العالمي.

كما أكدت المناقشات وجود إرادة مشتركة لدى مختلف الأطراف لتعزيز التعاون الاقتصادي والمالي بين أوروبا والعالم العربي، وتوسيع آفاق الاستثمار، ودعم التحولين الرقمي والطاقوي، وتقوية مرونة الأنظمة المالية، بما يخدم أهداف النمو المستدام والشامل.

وإنطلاقاً من هذه الرؤية، تواصلت أعمال القمة عبر سلسلة من الجلسات المتخصّصة التي تناولت أبرز القضايا والتحديات والفرص التي ترسم مستقبل العلاقات الاقتصادية والمصرفية العربية – الأوروبية في المرحلة المقبلة.

اليوم الأول

الكلمة الرئيسية

قبل إنطلاق جلسات النقاش، قدّم كل من السيد جيرار ميستراليه، المبعوث الخاص لرئيس الجمهورية الفرنسية للممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC)، والسيد ماتياس فيكل، رئيس غرفة التجارة الدولية – فرنسا (ICC France)، رؤيتهما الإستراتيجية التي أرست الإطار العام للمناقشات، من خلال تسليط الضوء على التحوّلات الجيوسياسية والاقتصادية والتجارية العميقة التي تعيد رسم ملامح النظام العالمي.

وأكد ميستراليه الأهمية المتزايدة للممر الاقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC) باعتباره أحد المشاريع الاستراتيجية الكبرى الرامية إلى تعزيز الترابط بين أوروبا والشرق الأوسط وآسيا، مشيراً إلى دوره المحتمل في تعزيز مرونة سلاسل الإمداد العالمية، وتأمين تدفقات التجارة والطاقة، وفتح آفاق جديدة أمام الشراكات الاقتصادية والاستثمارية طويلة الأمد.

من جانبه، شدّد السيد ماتياس فيكل على ضرورة الحفاظ على النظام متعدّد الأطراف وتطويره بما يتلاءم مع التحديات التي يفرضها عالم يشهد تزايداً في مظاهر الإنقسام والتنافس الجيوسياسي، عارضاً الجهود التي تبذلها غرفة التجارة الدولية للمساهمة في تحديث منظومة الحوكمة الاقتصادية العالمية، بما في ذلك المبادرات الرامية إلى إصلاح منظمة التجارة العالمية وتعزيز فعالية النظام التجاري الدولي.

كما دعا ماتياس إلى بناء تحالفات وشراكات دولية قائمة على المصالح المشتركة والتعاون الاقتصادي، بعيداً عن منطق الهيمنة التقليدية، متناولاً في الوقت نفسه النقاشات المتزايدة حول مستقبل النظام النقدي الدولي وإمكانية استخدام عملات مرجعية بديلة للدولار الأمريكي في بعض المعاملات والتبادلات الدولية. وأشار كذلك إلى الحضور العالمي الواسع لغرفة التجارة الدولية من خلال شبكتها الممتدة في أكثر من 170 دولة، بما في ذلك حضورها الفاعل في الدول العربية عبر اللجان الوطنية والشركاء الإقليميين.

وإتفق المتحدثان على أن المرحلة الحالية تتطلب تعزيز التعاون العربي – الأوروبي والأورو–متوسطي، وتطوير آليات شراكة أكثر فاعلية وقدرة على مواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية والمالية المتنامية، بما يسهم في دعم الاستقرار الاقتصادي وحماية الاستثمارات وتعزيز فرص النمو المشترك.

الجلسة الأولى

«التحوّلات الجيوسياسية العالمية وإنعكاساتها على الإقتصادات العربية – الأوروبية»

المحاور التي تناولتها الجلسة:

* تأثير النزاعات الإقليمية على التدفقات المالية والاستثمارات وسلاسل الإمداد والخدمات اللوجستية.

* عودة النزعات الحمائية وتزايد تجزؤ الأسواق العالمية وما يرافق ذلك من مخاطر على الاستثمارات الدولية وحركة التجارة العالمية.

* تشديد آليات الرقابة والتدقيق على الاستثمارات الأجنبية في عدد من الدول، بما في ذلك فرنسا، وانعكاساتها على بيئة الأعمال والاستثمار.

* التحديات المرتبطة بتعدد أنظمة العقوبات الدولية وتداخلها، وما تفرضه من مخاطر قانونية وتعاقدية متزايدة على المصارف والشركات والمؤسسات المالية العاملة على المستوى الدولي.

مشاركة مصرفية رسمية في جلسات أعمال القمة

المتحدثون الرئيسيون: **سيباستيان دو بروير**، نائب المدير العام، الاتحاد المصرفي الأوروبي (EBF) – بروكسل. **وديع نوري الحنظل**، رئيس رابطة المصارف الخاصة العراقية. **صابر الساسي**، المدير العام، بنك الكويت الوطني (NBK) – فرنسا. **عيسى شامي**، عضو مجلس الأعمال الفرنسي – السوري. **إيلي جحشان، المدير العام، IBH المشرق وأفريقيا.**

أدار الجلسة: **دومينيك برونان**، مدير دائرة التطوير والعلاقات الخارجية، غرفة التجارة الفرنسية العربية.

دومينيك برونان

أبرز الرسائل والتوجهات التي خلصت إليها المناقشات

أكدت المناقشات أهمية تعزيز التعاون الاقتصادي العربي – الأوروبي لمواجهة التداعيات المتزايدة للتحولات الجيوسياسية العالمية والتحدّيات التي تفرضها على التجارة والاستثمار والاستقرار الاقتصادي. وشدد المتحدثون على ضرورة الاستفادة من المرحلة المقبلة لتطوير شراكات اقتصادية أكثر متانة واستدامة بين الجانبين.

كما أبرز المشاركون أهمية الممر الإقتصادي الهند–الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC) بإعتباره مشروعاً إستراتيجياً قادراً على دعم التكامل الإقتصادي وتعزيز الربط التجاري واللوجستي بين المناطق الثلاث، بما يجعله أحد المشاريع الهيكلية الرئيسية في مرحلة ما بعد النزاعات والأزمات. كذلك تم التأكيد على

ضرورة الاستثمار في البنية التحتية الاستراتيجية وتعزيز دور باريس كمركز مالي دولي قادر على دعم الاستثمارات والتعاون الاقتصادي العابر للحدود.

وأكدت المداخلات أهمية الحفاظ على النظام متعدد الأطراف وتعزيز دوره في إدارة العلاقات الاقتصادية الدولية، إلى جانب تمكين القطاع الخاص من الإضطلاع بدور أكبر في صياغة الحلول الإقتصادية ومواكبة التحولات العالمية. كما دعا المشاركون إلى إرساء آليات مؤسسية دائمة للحوار والتنسيق بين الجهات الحكومية والقطاع الخاص في أوروبا والعالم العربي.

وشدّدت المناقشات أيضاً على ضرورة تسريع جهود التنويع الاقتصادي، وتعزيز القدرات المؤسسية والبشرية في مجالات إدارة المخاطر والامتثال والتخطيط الاستراتيجي، بما يسهم في رفع مستوى مرونة الاقتصادات العربية والأوروبية وقدرتها على مواجهة التحديات المستقبلية.

مقدم الحضور الرسمي العربي والأوروبي في أعمال القمة المصرفية العربية ـ الأوروبية

الجلسة الثانية

« أمن الطاقة العالمي وتأثيره الحاسم على استقرار الأسواق المالية»

المتحدثون الرئيسيون: فيليب مونغار، نائب المدير العام المكلّف بالاستقرار المالي والعمليات، بنك فرنسا. فيليب راكوتوفاو، نائب المدير العام، البنك العربي الفرنسي للتجارة الدولية (U.B.A.F.) – فرنسا. الدكتور مروان بركات، عضو اللجنة التنفيذية للمجموعة، مجموعة بنك عودة – لبنان.

أدار الجلسة: أسامة أحمد بن صالح بخاري، عضو مجلس الإدارة ورئيس اللجنة المصرفية في غرفة التجارة الدولية (ICC) – المملكة العربية السعودية.

المحاور التي تناولتها الجلسة:

*** المخاطر الجيوسياسية وانعكاساتها على أمن إمدادات الطاقة واستمرارية تدفقها إلى الأسواق العالمية.**

*** تقلّبات أسعار الطاقة وتأثيراتها على استقرار الأسواق المالية والنمو الاقتصادي والتضخم.**

*** إستجابات السلطات العامة وصنّاع السياسات، بما في ذلك دور المصارف المركزية والأطر التنظيمية في تعزيز المرونة الاقتصادية والمالية.**

*** التحوُّل في قطاع الطاقة وتداعياته على مستقبل الإستقرار المالي العالمي وآفاق الإستثمار والتنمية المستدامة.**

أبرز الرسائل والتوجهات التي خلصت إليها المناقشات

أبرزت المناقشات الترابط المتزايد بين أمن الطاقة العالمي واستقرار الأسواق المالية، في ظل ما تشهده الأسواق الدولية من تقلبات حادة في أسعار الطاقة وتزايد المخاطر الجيوسياسية التي تؤثر على سلاسل الإمداد والتجارة العالمية. وأكد المشاركون أن هذه المتغيرات باتت تشكل عاملاً أساسياً في تقييم المخاطر الاقتصادية والمالية وفي رسم السياسات النقدية والإستثمارية.

وشدّد المتحدثون على ضرورة تعزيز قدرات المؤسسات المالية والمصرفية على إستشراف المخاطر المرتبطة بأسواق الطاقة وإدارتها بفعالية، بما يمكنها من التكيُّف مع الصدمات المحتملة الناتجة عن تقلبات الأسعار أو إضطرابات الإمدادات. كما أكدوا أهمية تطوير أدوات متقدمة لإدارة المخاطر المرتبطة بتمويل التجارة الدولية وتعزيز مرونة سلاسل الإمداد العالمية.

وفي هذا الإطار، أوصى المشاركون بتعزيز التعاون مع غرفة التجارة الدولية (ICC) لتطوير آليات وأدوات أكثر تطوراً للتخفيف من المخاطر في عمليات تمويل التجارة، إلى جانب تسريع رقمنة المستندات التجارية وتبني الحلول الرقمية الحديثة بما يعزز الشفافية والكفاءة التشغيلية ويحد من المخاطر المرتبطة بالتجارة العابرة للحدود.

كما دعا المشاركون إتحاد المصارف العربية إلى إعداد إرشادات ومعايير استرشادية موحدة تساعد المصارف العربية على إدماج سيناريوهات الصدمات الكبرى في أسواق الطاقة واضطرابات سلاسل الإمداد ضمن اختبارات الضغط الدورية التي تجريها، بما يساهم في تحسين تقييم المخاطر، ولا سيما بالنسبة للمحافظ الائتمانية والاستثمارية ذات الانكشاف المرتفع على قطاع الطاقة، ويعزز قدرة القطاع المصرفي على مواجهة التقلبات الجيوسياسية والإقتصادية المتزايدة.

تبادل الأحاديث والمشاورات بين القياديين المصرفيين في استراحة اليوم الأول من أعمال القمة

UNION DE BANQUES ARABES ET FRANÇAISES

Expert in Trade Finance since 1970

Leveraging our French and Arab cultures, we promote international trade between developed economies, emerging and developing countries with a focus on Asia, Africa and the Middle-East.

Paris
Algiers
Cairo
Dhaka
Dubai
Seoul
Singapore
Tokyo

www.ubaf.fr

يـوبـاف
U'B'A'F

اليوم الثاني

« الإستثمار والابتكار والمرونة المالية في عصر التحوُّلات الرقمية»

واصلت أعمال القمة في يومها الثاني مناقشة أبرز القضايا والتحديات التي تُسهم في رسم ملامح التوازن الاقتصادي والمالي العالمي الجديد، مع التركيز على سبل تعزيز الشراكة الإقتصادية والإستثمارية بين أوروبا والعالم العربي، ودور الإبتكار والتكنولوجيا في دعم النمو والإستقرار المالي.

وقد تركزت المناقشات حول محورين استراتيجيين رئيسيين: أولهما تعزيز الإستثمارات المتبادلة بين أوروبا والعالم العربي بما يدعم النمو المستدام والشامل ويعزّز التكامل الإقتصادي بين الجانبين، وثانيهما دراسة التأثير المتزايد للذكاء الإصطناعي والأمن السيبراني والمخاطر الرقمية على استقرار الأنظمة المالية ومرونتها وقدرتها على التكيف مع التحولات التكنولوجية المتسارعة.

كما سلّطت جلسات اليوم الثاني الضوء على أهمية تطوير بيئات استثمارية أكثر جاذبية، وتعزيز الابتكار المالي والتحول الرقمي، وبناء أطر تنظيمية ورقابية قادرة على مواكبة التطورات التكنولوجية، بما يضمن تحقيق التوازن بين تشجيع الابتكار وحماية الاستقرار المالي وتعزيز الأمن السيبراني في القطاع المالي.

الكلمة الافتتاحية

إستهلّ **معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة، رئيس هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (AAOIFI)**، أعمال اليوم الثاني من القمّة مسلّطاً الضوء على الفجوة المتزايدة بين النظام المالي العالمي والإقتصاد الحقيقي، رغم المستويات غير المسبوقة التي بلغتها الثروة العالمية خلال العقود الأخيرة.

وأشار بن خليفة آل خليفة إلى أن النظام المالي السائد بات يركز بدرجة كبيرة على تعظيم قيمة الأصول المالية، على حساب الإستثمار المنتج والأنشطة الاقتصادية الحقيقية، مما ساهم في إتساع فجوة التمويل، ولا سيما بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تشكل ركيزة أساسية للنمو الاقتصادي وخلق فرص العمل.

ولمعالجة هذا الخلل، دعا إلى تبنّي نموذج مالي أكثر توازناً يرتكز على الأصول الحقيقية، وتقاسم المخاطر، والإستثمار المسؤول والأخلاقي، مستلهماً في ذلك المبادئ الأساسية للتمويل الإسلامي، مؤكداً أن هذا النموذج يمكن أن يسهم في توجيه الموارد المالية نحو الأنشطة الإنتاجية وتعزيز الاستقرار والاستدامة على المدى الطويل.

معالي الشيخ إبراهيم بن خليفة آل خليفة

كما شدد آل خليفة على الأهمية الإستراتيجية للفضاء الأورو–متوسطي في دعم هذا التوجُّه، داعياً إلى إطلاق برنامج عربي – أوروبي لتسهيل وتطوير التمويل الإسلامي، وإنشاء آليات إستثمارية مخصّصة لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتمويل مشاريع البنية التحتية، بما يساهم في تحقيق نمو إقتصادي أكثر توازناً وشمولاً واستدامة في المنطقة.

وفي إطار الكلمات الافتتاحية لليوم الثاني، أكد **الدكتور خالد حنفي، الأمين العام لإتحاد الغرف العربية**، ضرورة بناء اقتصادات أكثر قدرة على الصمود في مواجهة التحولات الجيوسياسية والتكنولوجية والإقتصادية المتسارعة التي يشهدها العالم. وعرض مبادرة ARISE المبادرة العربية – الأوروبية للمرونة الاقتصادية الإستراتيجية بإعتبارها منصّة إستراتيجية تهدف إلى تعزيز التعاون الإقتصادي والمالي بين أوروبا والعالم العربي من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتمويل مشاريع البنية التحتية، وتطوير التجارة الرقمية والذكاء الإصطناعي، إضافة إلى إنشاء مرصد متخصّص لرصد المخاطر الإقتصادية الإستراتيجية.

كما شدّد على الدور المتنامي للمصارف والمؤسسات المالية في تعزيز المرونة الإقتصادية ودعم النمو المستدام، مؤكداً أن الشراكة العربية – الأوروبية أصبحت ضرورة إستراتيجية لتعزيز الإستقرار الاقتصادي وتحفيز الاستثمار وتحقيق الازدهار المشترك في ظل التحديات العالمية الراهنة.

معالي الدكتور خالد حنفي

ومن جانبه، عرض **الدكتور مازن سويد، رئيس لجنة الرقابة على المصارف في لبنان**، أبرز الإصلاحات التي تم إطلاقها في لبنان رغم الظروف الأمنية والإقتصادية الصعبة التي يمر بها البلد، مسلطاً الضوء على الخطوات المتقدّمة التي تحقّقت في إطار إعادة هيكلة القطاع المصرفي، بما في ذلك إقرار عدد من التشريعات الأساسية، وفي مقدّمها رفع السرية المصرفية وقانون إعادة هيكلة المصارف، بإعتبارها خطوات ضرورية لتعزيز الشفافية واستعادة الثقة بالقطاع المالي.

وأكد د. سويد أن نجاح عملية معالجة الأزمة المصرفية يتطلب إطاراً قائماً على الوضوح التنظيمي والشفافية وتقليص مستويات عدم اليقين، بما يُسهم في استعادة ثقة المستثمرين والمودعين، داعياً إلى إعادة النظر في النموذج المصرفي اللبناني وتطويره بما يتلاءم مع التحوّلات التي تشهدها الصناعة المالية العالمية، والتقدم المتسارع في مجالات الرقمنة والذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا المالية.

الدكتور مازن سويد

التوجهات الاستراتيجية الرئيسية والتوصيات المستخلصة من الكلمات الافتتاحية

تعزيز النماذج التمويلية المرتبطة بالاقتصاد الحقيقي والقائمة على الأصول الإنتاجية وتقاسم المخاطر ومبادئ التمويل المستدام والأخلاقي، بما يسهم في توسيع تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم نمو اقتصادي أكثر شمولاً واستدامة.

تعزيز التعاون الإقتصادي والمالي العربي – الأوروبي من خلال مبادرات ومشاريع مشتركة تدعم المرونة الإقتصادية، وتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتطوير البنية التحتية الإستراتيجية، وتسريع التحوُّل الرقمي، وتوظيف تقنيات الذكاء الإصطناعي في الأنشطة الإقتصادية والمالية.

تسريع تنفيذ الإصلاحات الهيكلية وإعادة هيكلة القطاع المصرفي استناداً إلى أطر تنظيمية ورقابية تتسم بالشفافية والوضوح، مع تشجيع الإبتكار والتحوُّل الرقمي وتطوير نماذج أعمال مصرفية حديثة قادرة على مواكبة التحولات المتسارعة في الصناعة المالية العالمية.

الجلسة الأولى

«تعزيز الاستثمارات المتبادلة – الفرص والتحدّيات وآفاق النمو»

المتحدّثون الرئيسيون: أيمن أحمد، رئيس فريق العمل الخاص بالتمويل الإسلامي من أجل التحوُّل الاقتصادي، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو). نبيل صبرا، رئيس شركة SPM للاستشارات وإدارة المشاريع الاقتصادية، دولة الإمارات العربية المتحدة. الدكتورة حنين نجم، خبيرة في الشؤون المصرفية والمالية وأستاذة في المدرسة العليا للأعمال (ESA). عيسى شامي، عضو مجلس الأعمال الفرنسي – السوري.

أدارت الجلسة: أليسا كول، المديرة العامة لمركز Govern Center، فرنسا

جانب من الحضور المصرفي والاقتصادي العربي والأوروبي في جلسات المناقشة

المحاور التي تناولتها الجلسة:

*** القطاعات الرئيسية الجاذبة للإستثمارات الإسلامية، بما في ذلك العقارات والبنية التحتية والصناعات التحويلية والتكنولوجيا.**

*** تطوير الشراكات العابرة للحدود بين أوروبا ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.**

*** الآليات الكفيلة بتعزيز تدفقات الاستثمارات المستدامة والمنتجة بين المنطقتين.**

*** الفرص والتحدّيات المرتبطة بتعزيز التعاون الاقتصادي والاستثماري العربي – الأوروبي.**

أبرز الرسائل والتوجهات التي خلصت إليها المناقشات

أكدت المناقشات أهمية تعزيز التكامل الإقتصادي والمالي داخل العالم العربي بإعتباره أحد العوامل الأساسية لزيادة تدفقات الإستثمارات وتحفيز النمو المستدام. وشدّد المشاركون على أن تعزيز الترابط بين الأسواق العربية وتطوير آليات التعاون المالي المشترك يساهم في خلق بيئة أكثر جاذبية للإستثمارات المحلية والأجنبية، ويدعم قدرة الإقتصادات العربية على مواجهة التحدّيات العالمية.

وفي هذا السياق، دعا ممثل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) إلى العمل على تطوير إطار مصرفي عربي مشترك يُسهم في تعزيز التعاون المالي الإقليمي، وتسهيل حركة رؤوس الأموال والاستثمارات العابرة للحدود، ودعم المبادرات التنموية والمشاريع الاستراتيجية المشتركة بين الدول العربية.

كما أبرز المتحدثون أهمية الحوكمة الرشيدة باعتبارها ركناً أساسياً في بناء بيئة إستثمارية مستقرة وجاذبة، مؤكدين أن تعزيز الشفافية والمساءلة والاستقرار التنظيمي والقانوني يساهم في ترسيخ ثقة المستثمرين والحد من المخاطر الإستثمارية.

وإتفقت الآراء على أن تحسين مناخ الأعمال وتعزيز الأطر المؤسسية والرقابية يمثلان شرطاً أساسياً لاستقطاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وتحفيز الإستثمارات الإنتاجية طويلة الأجل، بما يدعم النمو الإقتصادي المستدام ويعزّز القدرة التنافسية لإقتصادات المنطقة.

إجتماع مصرفي خلال فترات الإستراحة

الجلسة الثانية

« الذكاء الاصطناعي والأمن السيبراني وحماية البنية التحتية المالية في عصر التهديدات الرقمية »

المتحدّثون الرئيسيون: معالي السيد محمد بن عمر، المدير العام للمنظمة العربية لتكنولوجيات الاتصال والمعلومات (AICTO) – تونس. د. نعمة ي. طوق، المدير العام لمجموعة Valoores Group. الدكتورة هاجر حدّاوي، المديرة العامة لمنظمة التعاون الرقمي (DCO) – المملكة العربية السعودية.

أدار الجلسة: الدكتور علي زبيب، محامٍ متخصص في القانون المصرفي الدولي وأستاذ جامعي – لبنان.

حضور مصرفي عربي وأوروبي في أعمال جلسات القمة

المحاور التي تناولتها الجلسة:

*** الدور الإستراتيجي للذكاء الاصطناعي في تعزيز مرونة القطاع المصرفي وقدرته على مواجهة التحديات الجيوسياسية والاقتصادية.**

*** قضايا الحوكمة والتنظيم والأخلاقيات المرتبطة بإستخدام تقنيات الذكاء الإصطناعي في القطاع المالي.**

*** حماية البنية التحتية المالية وأنظمة الدفع من الهجمات السيبرانية والتهديدات الرقمية المتزايدة.**

*** المخاطر المرتبطة بالأصول المشفرة والتحديات التنظيمية والرقابية المصاحبة لها وانعكاساتها على الاستقرار المالي.**

أبرز الرسائل والتوجهات التي خلصت إليها المناقشات

أكد المشاركون ضرورة اعتماد المؤسسات المالية العربية والأوروبية نهجاً إستباقياً في مجال الذكاء الإصطناعي، يرتكز على أطر حوكمة متينة تضمن الشفافية والمساءلة وحماية البيانات واحترام المبادئ الأخلاقية وتعزيز السيادة الرقمية.

وأشاروا إلى أن التطور المتسارع لتقنيات الذكاء الاصطناعي يفرض على المؤسسات المالية وضع سياسات واضحة توازن بين الابتكار وإدارة المخاطر والحفاظ على الثقة في الأنظمة المالية.

كما شدد المتحدثون على أهمية تسريع تبنّي حلول الذكاء الاصطناعي في القطاع المالي لما توفره من إمكانات كبيرة في مجالات الامتثال التنظيمي وإدارة المخاطر وتحسين الكفاءة التشغيلية وتعزيز القدرة على التكيف السريع مع المتغيرات التنظيمية والاقتصادية والجيوسياسية.

وسلّطت المناقشات الضوء على التهديدات السيبرانية المتزايدة التي تستهدف البنية التحتية المالية الحيوية وأنظمة الدفع، مؤكدة الحاجة الملحة إلى تعزيز الجاهزية السيبرانية للمؤسسات المالية من خلال زيادة الاستثمارات في تقنيات الأمن السيبراني، وتطوير المهارات والكفاءات الرقمية، وتعزيز آليات تبادل المعلومات حول المخاطر والتهديدات الناشئة.

كما دعا المشاركون إلى توثيق التعاون بين الجهات الرقابية والمصارف وشركات التكنولوجيا من أجل تطوير معايير مشتركة تضمن الاستخدام المسؤول والآمن للذكاء الاصطناعي، وبناء منظومة عربية – أوروبية قائمة على الثقة الرقمية، بما يسهم في حماية الاستقرار المالي وتعزيز قدرة الأنظمة المالية على مواجهة التهديدات السيبرانية المتطورة والمتزايدة التعقيد.

عماد عبد الله البسيري
اصغر مشارك في أعمال القمة

تحدث اصغر ضيف في القمة المصرفية في باريس فقال:

« إسمي عماد عبد الله البسيري
وعمري عشر سنوات.
أنا فخور بوجودي هنا في باريس مع قادة من العالم العربي وأوروبا. علّمني والدي أن الاقتصاد والخدمات المصرفية لا تتعلق فقط بالأرقام، بل تتعلق بالثقة ومساعدة الأفراد وبناء مستقبل أفضل
نحلم بعالم يتمتع فيه كل طفل بفرصة عادلة.
آمل في أن أكبر وأساعد في ربط الدول من خلال الاحترام والإنسانية.
المستقبل مبني من قبل الجيل القادم ».

تعزيز الشراكة الاقتصادية والمالية العربية – الأوروبية وتسريع تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي الهندي – الشرق أوسطي

في ختام المناقشات والحوار رفيع المستوى الذي جمع صنّاع القرار والقيادات المصرفية وممثلي المنظمات الدولية والخبراء من أوروبا والعالم العربي، خلص المشاركون إلى مجموعة من التوصيات الإستراتيجية الرامية إلى تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي العربي – الأوروبي ومواجهة التحديات المتسارعة التي يشهدها الاقتصاد العالمي، وذلك على النحو الآتي:

1. تعزيز الشراكة الإقتصادية والمالية العربية – الأوروبية من خلال إرساء حوار إستراتيجي ومؤسسي دائم بين القطاعين العام والخاص، وتشجيع الإستثمارات في التنويع الإقتصادي والتحوُّل الطاقوي والبنية التحتية المستدامة، وتوسيع التمويل الموجه للاقتصاد الحقيقي والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، بما يدعم التنمية المستدامة والإستقرار الإقتصادي والمالي.

2. تسريع تنفيذ مشروع الممر الاقتصادي الهند – الشرق الأوسط–أوروبا (IMEC) بإعتباره مشروعاً إستراتيجياً للربط الإقليمي، مع العمل على توسيع نطاقه ليشمل عدداً أكبر من الدول العربية، وبخاصة لبنان ومصر، نظراً إلى ما يتمتعان به من موقع جغرافي وقدرات لوجستية تؤهلهما للإضطلاع بدور محوري في تعزيز الترابط التجاري والإقتصادي بين العالم العربي وأوروبا وآسيا.

3. تعزيز الحوكمة والشفافية والإصلاحات المؤسسية، وتسريع التحوُّل الرقمي في القطاع المالي، وتطوير إطار عربي – أوروبي مشترك للذكاء الإصطناعي والأمن السيبراني وحماية البنية التحتية المالية الحيوية، بما يضمن الإستخدام الآمن للتكنولوجيا ويعزز الثقة في الاقتصاد الرقمي.

4. تعزيز التعاون بين السلطات الرقابية والمصارف والمؤسسات المالية والمنظمات الدولية في مجالات الإستقرار المالي وإدارة المخاطر والإبتكار المالي والأمن السيبراني، وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات بما يدعم مرونة القطاع المالي وقدرته على مواجهة التحديات المستقبلية.

الشكر والتقدير

أعرب المشاركون في القمة المصرفية في باريس عن بالغ إمتنانهم لفخامة السيد إيمانويل ماكرون، رئيس الجمهورية الفرنسية، لرعايته السامية للقمة، كما توجهوا بالشكر إلى الحكومة الفرنسية والشعب الفرنسي على حفاوة الإستقبال والدعم الذي أسهم في إنجاح هذا الحدث الدولي البارز.

كما أعربوا عن تقديرهم العميق لكافة الشركاء المؤسسيين للقمة، وفي مقدمتهم الاتحاد المصرفي الفرنسي (FBF)، والاتحاد المصرفي الأوروبي (EBF)، والاتحاد من أجل المتوسط (UpM)، والاتحاد المصرفي الفرنكوفوني (UBF)، وغرفة التجارة الفرنسية العربية (CCFA)، تقديراً لمساهمتهم الفاعلة في تنظيم القمة وإنجاح أعمالها وتحقيق أهدافها.

وأشاد المشاركون بالدور المحوري الذي يضطلع به اتحاد المصارف العربية في تعزيز الحوار العربي – الأوروبي وترسيخ التعاون الاقتصادي والمالي والمصرفي بين الجانبين، مؤكدين أهمية الجهود التي يبذلها الاتحاد في تطوير الشراكات الاستراتيجية، وتشجيع الاستثمارات، ودعم مبادرات التنمية المستدامة، والمساهمة في بناء نظام اقتصادي ومالي عالمي أكثر توازناً واستقراراً ومرونة.

الآفاق المستقبلية واللقاءات المقبلة

ثمّن المشاركون المشاركة الفاعلة لرابطة المصارف الخاصة العراقية والجهود التي يبذلها القطاع المصرفي العراقي في دعم التنمية الاقتصادية وتعزيز التكامل المالي على المستويين العربي والإقليمي. كما رحبوا بالإعلان عن استضافة جمهورية العراق للمؤتمر المصرفي العربي المقبل الذي ينظمه اتحاد المصارف العربية، معتبرين أن هذا الحدث يشكل فرصة مهمة لتعميق الحوار المصرفي العربي، وتعزيز التعاون بين المؤسسات المالية العربية، ودعم المبادرات الهادفة إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والمالية المستدامة في المنطقة.

وأكد المشاركون تطلعهم إلى مواصلة هذا الحوار البنّاء خلال الاستحقاقات والفعاليات المقبلة، بما يسهم في تعزيز الشراكات العربية – الأوروبية، وتوسيع آفاق التعاون الاقتصادي والمالي، ومواجهة التحديات المشتركة بروح من التعاون والمسؤولية والالتزام بمبادئ التنمية المستدامة والازدهار المشترك.

معالي الدكتور محمد معيط يتوسط:

الدكتور وسام فتوح، والأستاذ محمد الإتربي، د. سوزان الشريف، د. علي زبيب والطفل عماد عبد الله البسيري

الشكر للرعاة والداعمين

يتقدم اتحاد المصارف العربية بخالص الشكر والتقدير إلى المؤسسات المصرفية والمالية والشركات الراعية التي ساهمت في دعم القمة الاقتصادية والمصرفية العربية – الأوروبية 2026، والتي كان لالتزامها وثقتها دور أساسي في نجاح هذا الحدث وتنظيمه وفق أعلى المعايير المهنية، بما أتاح توفير منصة حوار رفيعة المستوى جمعت صناع القرار والقيادات الاقتصادية والمالية من العالم العربي وأوروبا.

ويتوجه الاتحاد بالشكر والامتنان إلى المؤسسات الراعية:

* **بنك بيروت (Bank of Beirut)**
* **الأهلي بنك (Ahli Bank)**
* **المصرف الخليجي الليبي الأول (First Gulf Libyan Bank – FGLB)**
* **مصرف قطر الدولي الإسلامي (Qatar International Islamic Bank – QIIB)**
* **البنك العربي الفرنسي للتجارة الدولية (UBAF)**
* **المصرف الليبي الخارجي (Libyan Foreign Bank)**
* **رابطة المصارف الخاصة العراقية (Iraq Private Banks League)**
* **مصرف نوران (Nuran Bank)**
* **مجموعة IBH للاستشارات في إدارة المخاطر والتأمين (IBH Risk Management & Insurance Advisory Group)**
* **الإعتماد اللبناني (Crédit Libanais)**
* **بنك CAC الدولي (CAC International Bank)**
* **(Monty Finance)**
* **البنك الوطني اليمني (National Bank of Yemen)**
* **سوبرانو العقارية (Soprano Properties)**
* **بنك الوفا (Alwafa Bank)***

ويعكس دعم هذه المؤسسات التزامها الراسخ بتعزيز التعاون الإقتصادي والمالي العربي – الأوروبي، وإيمانها بأهمية الحوار البنّاء والشراكات الاستراتيجية في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ودعم مسارات التنمية والاستثمار والاستقرار المالي.

وقد أسهمت مساهماتهم القيّمة بشكل مباشر في نجاح هذه النسخة من القمة، بما يؤكد دور القطاع الخاص والمؤسسات المالية كشريك أساسي في تعزيز التكامل الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة والازدهار المشترك بين العالم العربي وأوروبا.

الخلاصة العامة للقمة

أكدت أعمال القمّة الاقتصادية والمصرفية العربية – الأوروبية 2026 أن التحدّيات الجيوسياسية والاقتصادية والطاقوية والتكنولوجية والمالية التي يشهدها العالم اليوم لم تعد شأناً يخص دولة أو منطقة بعينها، بل أصبحت تحديات عالمية مترابطة تستوجب استجابات جماعية قائمة على التعاون والشراكة والابتكار والاستثمار المستدام.

وقد أبرزت المناقشات التي شهدتها القمة أهمية الشراكة العربية – الأوروبية بإعتبارها إحدى الركائز الأساسية لبناء توازن اقتصادي ومالي عالمي جديد، يقوم على المرونة والإستدامة والازدهار المشترك. كما أكدت أن تعزيز التعاون بين الجانبين يشكل عاملاً حاسماً في مواجهة التقلبات الجيوسياسية، وضمان أمن الطاقة، ودعم التحول الرقمي، وتحفيز الاستثمار، وتعزيز الاستقرار المالي.

وشدّد المشاركون على ضرورة تطوير آليات الحوار والتنسيق بين المؤسسات الحكومية والمالية والقطاع الخاص، وتوسيع نطاق الاستثمارات الاستراتيجية، وتسريع التحوُّلين الرقمي والأخضر، وتعزيز استخدام التقنيات الحديثة والذكاء الإصطناعي، بما يساهم في رفع كفاءة الاقتصادات وتحسين قدرتها على التكيُّف مع المتغيرات العالمية المتسارعة.

كما أكدت القمة أن بناء اقتصاد عالمي أكثر توازناً واستدامة يتطلب تعزيز الثقة والتعاون متعدد الأطراف، ودعم الابتكار، وتطوير البنية التحتية، وتمكين المؤسسات المالية من أداء دورها التنموي في تمويل النمو وتحقيق الشمول الاقتصادي والمالي.

وفي ختام أعمالها، جدّدت القمة التأكيد على أن التعاون العربي – الأوروبي يمثل خياراً استراتيجياً للمستقبل، وأن تحويل التحدّيات الراهنة إلى فرص حقيقية للنمو والازدهار يتطلب مواصلة العمل المشترك، وتعزيز الشراكات طويلة الأمد، وترسيخ قيم الإستقرار والمرونة والتنمية المستدامة بما يخدم مصالح الشعوب والأجيال القادمة على ضفتي المتوسط.

THE EURO-ARAB
ECONOMIC & BANKING SUMMIT 2026
UAB ANNUAL SPONSORS FOR 2026
QNB
مصرف الجمهورية
JUMHOURIA BANK
البنك الأهلي المصري
NATIONAL BANK OF EGYPT
البنك العربي
ARAB BANK
KIB
BANK FOR LIFE
بنك مصر
BANQUE MISR
WORKING TOGETHER FOR PROSPERITY
بنك القاهرة
Banque du Caire
SPONSORS
بيبلوس بيروت
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders
البنك الأهلي
ahlibank
FGLB
First Gulf Libyan Bank
QIIB
يو باف
U B A F
المصرف الليبي الخارجي
Libyan Foreign Bank
رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraq Private Banks league
مصرف النوران
NUB
IBH
الاعتماد اللبناني
CREDIT LIBANAIB
بنك كاك الدولي
International Bank
Monty Finance
National Bank Of Yemen
Soprano
Properties

دروع تقديرية إلى المؤسسات المصرفية الراعية للقمّة المصرفية والإقتصادية العربية – الاوروبية 2026

دومينيك برونان، مدير دائرة التطوير والعلاقات الخارجية، غرفة التجارة الفرنسية العربية

مصرف قطر الدولي الإسلامي

بنك الاعتماد اللبناني

مصرف النوران ـ ليبيا

المصرف الليبي الخارجي

من اليمين: الدكتور وسام فتوح، دومينيك برونان، راؤول ديلامار، السيد محمد الإتربي، معالي الدكتور محمد معيط

مونتي فاينانس

سوبرانو العقارية

مجموعة IBH للاستشارات في إدارة المخاطر والتأمين

البنك العربي الفرنسي للتجارة الدولية

نضعكم على طريق تثقون به
We put you on the right track
+974 44840000 | www.qiib.com.qa
QIIB
الدولي الإسلامي

أطلقه إتحاد المصارف العربية في غرفة التجارة الدولية (ICC) في باريس
الجزء الثاني من البرنامج التحكيمي الدولي
في النزاعات المصرفية والمالية والتجارية الدولية

أطلق إتحاد المصارف العربية أعمال الجزء الثاني من البرنامج التحكيمي الدولي المتخصص في النزاعات المصرفية، المالية والتجارية والدولية، وذلك من مقرّ غرفة التجارة الدولية (ICC) في العاصمة الفرنسية باريس، على مدار يومين. علماً أن هذا البرنامج المتخصّص يصدر في نهايته شهادة في التحكيم الدولي معتمدة وموقّعة من قبل الغرفة والإتحاد.

وإفتتح البرنامج الأمين العام لإتحاد المصارف العربية الدكتور وسام فتوح، في حضور المدير العام للمجموعة المهنية لبنوك المغرب GPBM الدكتور الهادي شايب عينو، والأمين العام لمحكمة التحكيم الدولي ألكسندر فيساس، بالإضافة إلى نخبة من كبار المحكمين الدوليين المعتمدين لدى غرفة التجارة الدولية (ICC) ومدراء الشؤون القانونية في البنوك العربية والبنوك المركزية.

افتتاح الجزء الثاني من البرنامج التحكيمي الدولي في النزاعات المصرفية والمالية والتجارية الدولية

ينقسم البرنامج إلى جزأين متكاملين:

* **الجزء الأول** عُقد على مدار ثلاثة أيام في المقر الإقليمي للإتحاد في العاصمة السعودية الرياض ما بين 13 و15 يناير/كانون الثاني 2026.

* **الجزء الثاني** عُقد على مدار يومين في المقر الرئيسي لغرفة التجارة الدولية ICC في العاصمة الفرنسية باريس في 12 و13 مايو/أيار 2026.

وقد بلغ عدد المشاركين في البرنامج 22 مشاركاً، تنوّع حضورهم ما بين المملكة العربية السعودية وجمهورية مصر العربية.

وقد ركّز البرنامج على تطوير الكفاءات القانونية والمصرفية لمعالجة النزاعات المعقّدة التي تنشأ في بيئة الأعمال العابرة للحدود، متضمّناً المحاور الرئيسية التالية:

– **الإطار القانوني الدولي:** دراسة القواعد المنظمة للتحكيم التجاري الدولي والمصرفي.

– **تسوية النزاعات العابرة للحدود:** آليات حلّ النزاعات وحماية العقود التجارية والمالية.

– **صياغة عقود التحكيم:** كيفية إدراج شروط التحكيم في العقود المصرفية وتجنُّب الثغرات القانونية.

– **تنفيذ القرارات الدولية:** إجراءات الإعتراف بالقرارات التحكيمية الأجنبية وتنفيذها وفق القوانين والإتفاقيات الدولية ذات الصلة.

علماً أن هذا البرنامج يُعزّز الشراكة مع المؤسسات الدولية الرائدة لدعم القطاع المصرفي العربي في إدارة المخاطر وتوسيع نطاق الأعمال المالية بإحترافية.

ICC
Leading dispute resolution worldwide

نظمه إتحاد المصارف العربية في الإسكندرية
تحت رعاية معالي محافظ البنك المركزي المصري الأستاذ حسن عبدالله

الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية
«القيادة في إدارة المخاطر: من الرقابة إلى الإستشراف»

الحضور الرسمي والمصرفي العربي وقوفاً للسلام المصري

تحت رعاية محافظ البنك المركزي المصري، حسن عبدالله، جاء تنظيم إتحاد المصارف العربية بالتعاون مع «المركزي المصري» وإتحاد بنوك مصر، للملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية لعام 2026 في دورته الثامنة، بعنوان «القيادة في إدارة المخاطر: من الرقابة إلى الإستشراف»، على مدار ثلاثة أيام، في الإسكندرية، مصر، وبمشاركة أكثر من 270 مشاركاً من 12 دولة عربية وأجنبية من مصر، الأردن، لبنان، ليبيا، السودان، اليمن، قطر، الإمارات، العراق، سويسرا، إنكلترا وأستراليا، وبمشاركة واسعة من قيادات ورؤساء إدارات المخاطر في البنوك العربية، والخبراء والمتخصّصين في مجالات المخاطر والحوكمة والإمتثال، وقد جاء هذا الملتقى في سياق جيوسياسي وإقتصادي دقيق، مما جعله حدثاً مركزياً لتعزيز المرونة المصرفية في المنطقة العربية.

كما إنعقد الملتقى السنوي لمواجهة التحدّيات المتزايدة التي تفرضها النزاعات الإقليمية، وتطورات الذكاء الإصطناعي، ومخاطر الأمن السيبراني، وضغوط الديون السيادية، بهدف تحويل دور مدير المخاطر إلى شريك إستراتيجي. علماً أن إنعقاد هذا الملتقى يعكس إلتزام إتحاد المصارف العربية، تطوير القطاع المصرفي العربي وتعزيز قدرته على إدارة الأزمات وقيادة التغيير نحو إستقرار مالي.

وإفتتح أعمال الملتقى هشام عكاشة، نائب رئيس مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر، والدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية عبر تقنية «زوم»، والدكتور أحمد بن سنكر عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ممثلاً رئيس إتحاد المصارف العربية محمد الإتربي، ومارك فرج عضو الأمانة العامة للجنة بازل، بنك التسويات الدولية بازل، سويسرا.

أما المحاور الرئيسية للملتقى فهي عن التحوّل الرقمي، المرونة المصرفية، مخاطر التغيُّر المناخي، والإمتثال لمتطلبات بازل 3 وبازل 4.

أما الأهداف الإستراتيجية للملتقى فهي: إستشراف المخاطر: الإنتقال من الرقابة المنهجية التقليدية إلى الرقابة الاستباقية وأنظمة الإنذار المبكر، ومواجهة المخاطر الناشئة: التركيز على المخاطر المرتبطة بالتكنولوجيا المالية (FinTech) والذكاء الإصطناعي، والمخاطر السيبرانية، وإدارة الديون السيادية: مناقشة تداعيات التطورات الجيوسياسية على مخاطر الإئتمان للبنوك، وتعزيز الحوكمة والإستدامة: التركيز على معايير البيئة والمجتمع والحوكمة (ESG) والمخاطر الفيزيائية والإنتقالية للتغيُّر المناخي، والحوار الإقليمي: توفير منصّة للحوار بين مديري المخاطر، السلطات الرقابية، وخبراء لجنة بازل.

مقدم الحضور الرسمي المصري خلال افتتاح الملتقى السنوي

كلمات الإفتتاح

هشام عكاشة نائب رئيس إتحاد بنوك مصر: القطاع المصرفي العربي أمام مرحلة فارقة

أكد هشام عكاشة نائب رئيس إتحاد بنوك مصر، «أن القطاع المصرفي العربي يقف اليوم أمام مرحلة فارقة في ظلّ التحوّلات الإقتصادية والرقابية المتسارعة عالمياً»، مشيراً إلى «أن الذكاء الإصطناعي أصبح لاعباً رئيسياً في تطوير إدارة المخاطر وتعزيز قدرة البنوك على التكيُّف مع نظام مالي أكثر تعقيداً وترابطاً».

وأوضح عكاشة «أن البنوك العربية أصبحت مطالبة بإعادة صياغة أدواتها ومنهجياتها لتتلاءم مع متطلّبات عصر جديد من المخاطر، يتميّز بإرتفاع مستوى الترابط بين الأسواق وتسارع إنتقال الصدمات عبر الحدود»، مشيراً إلى «أن النظام المالي العالمي لم يعد ينتظر المؤسسات حتى تتكيّف مع التغيُّرات، بل يتحرّك بوتيرة تفوق قدرة الأساليب التقليدية على التنبؤ»، مؤكداً «أن إطار بازل IV يمثل محطّة مفصلية في هذا التحوّل، حيث يفرض على البنوك تعزيز رأس المال ورفع مستوى الشفافية، مما يتطلّب تطوير مهارات الكوادر البشرية القادرة على التعامل مع منهجيات تحليل أكثر تقدُّماً».

وتناول عكاشة الجهود المستمرة التي يقودها البنك المركزي المصري لتدعيم مرونة القطاع المصرفي، وقال «إن «المركزي المصري» تبنّى تطبيقاً متدرّج المعايير («بازل 3») وتوسّع في إختبارات الضغط، وأدار السيولة الدولارية بمرونة، كما عزّز الإحتياطي النقدي ودعم التحويلات، بالإضافة إلى إصدار ضوابط الأمن السيبراني ومتابعة المخاطر النظامية».

وأضاف عكاشة: «إن هذه الإجراءات عملت على تحسين نسب كفاية رأس المال وتدعيم قدرة البنوك على مواجهة الصدمات، مع إستمرار العمل على تطوير المخصّصات وتعزيز متطلّبات الحوكمة».

وأشار عكاشة إلى الدور المهم الذي قامت به اللجان الفرعية المنبثقة عن لجنة المخاطر خلال العام الماضي (2025)، حيث ناقشت موضوعات حيوية مثل التقييم الداخلي لكفاية رأس المال ICAAP، ومستجدّات خطط التعافي، وتفعيل المشتقّات المالية في السوق المصرية، ومخاطر التشغيل وESG، ودور قطاعات إئتمان الشركات في دعم وتوطين المشروعات المحلية»، موضحاً أن اللجنة الرئيسية للمخاطر قامت بدورها بمراجعة هذه الأوراق والتوصيات بما يعزّز الإطار المتكامل لإدارة المخاطر داخل القطاع المصرفي المصري ويرفع كفاءة الإلتزام بالمتطلّبات الرقابية.

وأكد عكاشة «أن الذكاء الإصطناعي لم يعد مجرّد تقنية مساعدة،

هشام عكاشة يلقي كلمته

بل أصبح شريكاً إستراتيجياً في إدارة المخاطر، حيث يتيح القدرة على تحليل البيانات الضخمة في الوقت الفعلي، وإكتشاف الأنماط المخفية، وتوقع السيناريوهات المستقبلية بدقة تفوق الأساليب التقليدية»، موضحاً «أن دوره يمتد إلى تقييم الجدارة الإئتمانية وتقليل معدّلات التعثُّر، والكشف عن الإحتيال والهجمات السيبرانية المعقّدة، إلى جانب تعزيز قدرات البنوك في إجراء إختبارات الضغط المناخية وتوجيه التمويل المستدام نحو المشاريع الأكثر مرونة».

وأشار عكاشة إلى «أن المنطقة العربية تواجه تحدّيات مناخية واضحة، مثل التصحُّر وندرة المياه، ما يجعل دمج مخاطر المناخ في نماذج إدارة المخاطر ضرورة ملحّة»، مشيراً إلى «أن البنك المركزي المصري كان قد إتخذ خطوات مهمة بإصدار تعليمات رقابية ملزمة حيال إدارة المخاطر المالية المرتبطة بالمناخ، وإلزام البنوك الإقرار عن العملاء المصدّرين وفق آلية CBAM بدءاً من النصف الثاني من العام 2026».

وقال عكاشة: «إن وظيفة مدير المخاطر تشهد تحوّلاً جذرياً من الدور الدفاعي إلى الشراكة الإستراتيجية داخل المؤسسات، وهو ما يستلزم الإستثمار في القدرات البشرية، وتحسين جودة البيانات، وتطوير نماذج قابلة للتفسير أمام الجهات الرقابية والمساهمين»، مؤكداً «أن التوازن بين الإبتكار والحوكمة أصبح ضرورة لتجنُّب المخاطر النظامية التي قد تنشأ عن الإعتماد المكثّف على التكنولوجيا»، مشدّداً على «أهمية تعزيز التعاون الإقليمي بين البنوك والجهات الرقابية وتبادل الخبرات»، مشيراً إلى «أن المرحلة المقبلة تتطلّب عملاً جماعياً يُواكب التطوّرات العالمية ويعزّز مرونة القطاع المصرفي، بما يدعم بناء إقتصاد عربي أكثر قوة وإستدامة في مواجهة التحدّيات الراهنة والمستقبلية».

الدكتور أحمد بن سنكر ممثلاً رئيس إتحاد المصارف العربية
محمد الإتربي: إدارات المخاطر لم تعد مجرّد وحدات رقابية
بل أصبحت شريكاً رئيسياً في رسم التوجُّهات الإستراتيجية للمصارف

الدكتور أحمد بن سنكر متحدثاً

ألقى الدكتور أحمد بن سنكر عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية ورئيس مجلس إدارة جمعية البنوك اليمنية كلمة الأستاذ محمد الإتربي، رئيس مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، رئيس مجلس إدارة إتحاد بنوك مصر، والرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري، فقال: «إن القطاع المصرفي العربي يمرّ بمرحلة تحوُّل غير مسبوقة، تتطلّب تطوير نماذج أكثر تقدُّماً ومرونة في إدارة المخاطر، بما يُواكب المتغيّرات الإقتصادية والتكنولوجية والجيوسياسية المتسارعة»، مشدّداً على «أن إدارات المخاطر لم تعد مجرّد وحدات رقابية، بل أصبحت شريكاً رئيسياً في رسم التوجُّهات الإستراتيجيةللمصارف».

وأعرب د. سنكر بإسم الإتربي عن تقديره لرعاية حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، لفعّاليات الملتقى، شاكراً كلاً من المهندس أيمن محمد إبراهيم عطية محافظ الإسكندرية، والبنك المركزي المصري وإتحاد بنوك مصر على دعمهم المستمر لفعّاليات إتحاد المصارف العربية، وموضحاً «أن العالم يُواجه تحوُّلات متسارعة وغير مسبوقة، جعلت المخاطر أكثر تعقيداً وتشابكاً وتأثيراً على الإستقرار المالي والإقتصادي والإجتماعي»، مشيراً إلى «أن المخاطر المصرفية لم تعد تقتصر على الإئتمان والسيولة وتقلّبات الأسواق، بل إمتدت لتشمل مخاطر التكنولوجيا والذكاء الإصطناعي والهجمات السيبرانية والتغيُّرات المناخية وسلاسل الإمداد والتوترات الجيوسياسية والتحوُّلات السريعة في سلوك العملاء والإقتصاد الرقمي العالمي».

وأشار د. سنكر إلى «أن الأزمات العالمية المتلاحقة، بدءاً من الأزمة المالية العالمية مروراً بجائحة كورونا وصولاً إلى الإضطرابات الإقتصادية والجيوسياسية الراهنة، أثبتت أن المؤسسات القادرة على إمتلاك رؤية إستشرافية وأنظمة متقدّمة لإدارة المخاطر هي الأكثر قدرة على الصمود والإستمرار وتحقيق النمو»، مؤكداً «أن مفهوم إدارة المخاطر شهد تحوُّلاً جذرياً خلال العقدين الأخيرين، حيث أصبحت إدارات المخاطر شريكاً أساسياً في صناعة القرار الإستراتيجي داخل المصارف، ولم تعد تقتصر مسؤوليتها على حماية المؤسسات من الخسائر فقط، بل أصبحت معنية أيضاً بتحديد الفرص وتحقيق التوازن بين النمو والإستقرار والإبتكار والحوكمة والإستدامة».

وأضاف د. سنكر: «أن القيادة الحديثة في إدارة المخاطر تتطلّب عقليات جديدة تعتمد على الإستشراف والتحليل العميق والقدرة على قراءة المؤشرات المبكّرة للتغيُّرات الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية، خصوصاً في ظل ما يشهده العالم العربي من مشاريع تحوُّل إقتصادي وتوسُّع في الإقتصاد الرقمي والإستثمارات والبنية التحتية والتكنولوجيا المالية»، متطرّقاً إلى أبرز التحديّات التي تواجه إدارات المخاطر في المصارف العربية، والتي تشمل تنامي المخاطر السيبرانية والجرائم المالية الرقمية، وتأثيرات الذكاء الإصطناعي والتكنولوجيا المالية على النماذج المصرفية التقليدية، وإرتفاع متطلّبات الإمتثال والمعايير التنظيمية الدولية، فضلاً عن مخاطر التغيّر المناخي والإستدامة والتقلُّبات الجيوسياسية»، مؤكداً «أن الإنتقال من الرقابة إلى الإستشراف يتطلّب الإستثمار في العنصر البشري، وبناء قيادات مصرفية تمتلك مهارات تحليلية وإستراتيجية وتكنولوجية متقدّمة، إلى جانب تعزيز التحوُّل الرقمي في إدارة المخاطر من خلال توظيف الذكاء الاصطناعي وتحليلات البيانات الضخمة والنماذج التنبُّئية، بما يُسهم في رفع كفاءة ودقة إتخاذ القرار».

وشدّد د. بن سنكر بإسم الإتربي على «أهمية تعزيز التكامل المؤسسي بين إدارات المخاطر والإدارات التنفيذية ومجالس الإدارة، بحيث تصبح إدارة المخاطر جزءاً أصيلاً من الثقافة المؤسسية وصناعة القرار اليومي، مع ضرورة تبنّي مفهوم المرونة المؤسسية وقدرة المصارف على التكيُّف السريع مع الأزمات والصدمات المفاجئة»، موضحاً «أن المستقبل المصرفي العالمي يتّجه بصورة متزايدة نحو التمويل المستدام وربط الأداء المالي بالمسؤولية البيئية والإجتماعية والحوكمة، مما يستوجب دمج مفاهيم الإستدامة ضمن أطر إدارة المخاطر في المصارف العربية».

وأشار د. بن سنكر إلى «أن المؤسسات المصرفية الناجحة في المستقبل لن تكون فقط تلك التي تمتلك رؤوس أموال قوية، بل التي تتمتع بقيادات قادرة على التفكير الإستراتيجي والإستجابة السريعة وبناء ثقافة مؤسسية مرنة وإستشراف المستقبل قبل وقوع الأزمات»، مختتماً كلمة الإتربي قائلاً: «إن الملتقى يمثل منصّة مهمة لتبادل الخبرات والرؤى بين القيادات المصرفية العربية والخبراء والمتخصّصين، بما يُسهم في تطوير أفضل الممارسات وتعزيز إستقرار القطاع المصرفي العربي ودوره الحيوي في دعم التنمية الإقتصادية»، معرباً عن ثقته «بأن المناقشات والجلسات المتخصصة ستُسهم في صياغة رؤى عملية تساعد المصارف العربية على بناء نماذج أكثر تطوراً ومرونة وإستدامة في إدارة المخاطر».

الدكتور وسام فتوح: رسالة إتحاد المصارف العربية تستهدف تطوير العمل المصرفي العربي وخصوصاً إدارة المخاطر والإمتثال

الدكتور وسام فتوح يتحدث عبر منصة « منصة »

وألقى الدكتور وسام فتوح الأمين العام لإتحاد المصارف العربية كلمة عبر تقنية «زوم»، متطلّعاً إلى تحقيق الأهداف المرجوة من هذا الملتقى، وأنّ يُلاقي ما سوف يقدّمه خبراؤنا من علم ومعرفة وخبرة إحتياجاتكم المهنية، تماشياً مع رسالة إتحاد المصارف العربية الهادفة إلى تطوير العمل المصرفي العربي ولا سيما في مجال إدارة المخاطر والإمتثال.

وقال د. فتوح: «يُسعدني ويُشرّفني أنّ أرحّب بكم جميعاً في فعّاليات «الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في المصارف العربية» الذي يعقده إتحاد المصارف العربية في جمهورية مصر العربية للسنة الثامنة توالياً، وتحت رعاية مشكورة من محافظ البنك المركزي المصري حسن عبد الله، وبالتعاون مع إتحاد بنوك مصر»، مجدّداً «قبول إعتذاري عن عدم تمكّني من المشاركة حضورياً في حفل إفتتاح هذا الحدث، نظراً إلى ظروف طارئة، وأتوجّه بالشكر والتقدير إلى هشام عكاشة الرئيس التنفيذي لبنك مصر، ونائب رئيس إتحاد بنوك مصر، وإلى الدكتور أحمد بن سنكر، عضو مجلس إدارة إتحاد المصارف العربية، على مشاركتهما الشخصية في حفل إفتتاح هذا الملتقى الهام».

الحضور الرسمي المصرفي في مقدم الحضور وقوفاً للسلام المصري

صورة تذكارية للشخصيات الرسمية والمصرفية المصرية والعربية المشاركة
في افتتاح أعمال الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية

The oldest banks in the Arabian Peninsula (56) years of financial and banking work

56 عاما
2025 -1969

البنك الأهلي اليمني
National Bank Of Yemen
Trust & Experience
الخبرة والثقة

Head Office - Aden

National Bank of Yemen

For the fourth consecutive year, it has been recognized as the best bank in Yemen and the most effective in implementing financial inclusion in 2024

جلسات الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية
ناقشت تحديثات لجنة بازل للرقابة المصرفية
وتبسيط التشريعات المصرفية في عصر الرقمنة

ناقشت جلسات عمل الملتقى السنوي لرؤساء إدارات المخاطر في الإسكندرية على مدار ثلاثة أيام، محاور وأوراق عمل عدّة أبرزها: «آخر تحديثات أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية»، و«إعادة رسم خريطة المخاطر المصرفية في عالم متغيّر»، و«التحوّل الإستراتيجي من إدارة المخاطر التقليدية إلى الإستشراف وقيادة المخاطر»، و«تحديث وتبسيط التشريعات المصرفية في عصر الرقمنة»، و«حوكمة الذكاء الإصطناعي وإعادة تشكيل نماذج تقييم المخاطر المصرفية»، و«مخاطر الأمن السيبراني كمخاطر نظامية على الإستقرار المالي»، و«الأهمية المتصاعدة لإدارة مخاطر مقدّمي الخدمات TPRM»، و«إدارة المخاطر التشغيلية في ظل المتغيّرات المتسارعة: (وجهة نظر البنوك المصرية)، و«دور رئيس إدارة المخاطر في بيئة المخاطر المتقلّبة»، و«إختبارات الضغط المتقدمة والإختبارات المعاكسة ICAAP & ILAAP INTEGRATION»، و«إدارة المخاطر المالية في البنوك: من الضغوط الإقتصادية إلى بناء المرونة المستدامة» وغيرها.

جانب من الحضور المصرفي في جلسات العمل

اليوم الأول

كلمة رئيسية

« آخر تحديثات أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية »

ألقى الأستاذ مارك فرج، عضو الأمانة العامة للجنة بازل/بنك التسويات الدولية، بازل – سويسرا، كلمة رئيسية في اليوم الأول عن «آخر تحديثات أعمال لجنة بازل للرقابة المصرفية».

وقال مارك فرج: «إن القطاع المصرفي العالمي أصبح أكثر أماناً مقارنة بالفترات السابقة، لكنه لا يزال يُواجه تحدّيات متزايدة ومخاطر معقّدة تتطلّب تطوير الأطر الرقابية وتعزيز مرونة المؤسسات المالية»، موضحاً «أن هناك ثلاث حقائق وصفها بـ «غير المريحة»، تتمثل في أن القطاع المصرفي أصبح أكثر أماناً لكنه ليس أكثر أمناً بالكامل، كما أن المخاطر إنخفضت داخل البنوك لكنها لا تزال مرتفعة على مستوى النظام المالي العالمي».

وأضاف فرج: «أن الأزمة المالية المقبلة لن تكون مشابهة للأزمات السابقة، في ظل التغيُّرات الإقتصادية والتكنولوجية المتسارعة التي يشهدها العالم»، مشيراً إلى «أن مرونة الصناعة المصرفية تحسّنت خلال السنوات الماضية، رغم إستمرار تراجع الأوزان المرجّحة للمخاطر وإرتفاع مستويات الدين العام عالمياً»، مؤكداً «أهمية التطبيق السليم لمعايير بازل III بإعتبارها من الركائز الأساسية لتعزيز الإستقرار المالي وتقوية القطاع المصرفي العالمي».

الزميلة زينب وهبي مديرة إدارة التدريب في اتحاد المصارف العربية

الأستاذ مارك فرج

كما تناول فرج التحدّيات المرتبطة بالتوسُّع في دور مؤسسات الوساطة المالية غير المصرفية، والتطور السريع في إستخدامات الذكاء الإصطناعي وإدارة مخاطر التكنولوجيا»، موضحاً «أن الأصول المشفّرة وأسواق الديون السيادية أصبحت من أبرز الملفّات التي تتطلّب رقابة أكثر تطوراً، في ظل تنامي الترابط بين البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية».

وأشار فرج إلى «أن رقمنة القطاع المالي وتحويل الديون تمثل تحدّيات مباشرة لرأس المال والمخاطر المصرفية، إلى جانب مخاطر الطرف الثالث والتحدّيات الرقابية المرتبطة بدعم الإبتكار المسؤول»، مؤكداً «أن الأنظمة الرقابية أصبحت أكثر تعقيداً مع تسارع التحوُّلات الإقتصادية والتكنولوجية، ما يفرض على البنوك والجهات الرقابية تطوير أدواتها بشكل مستمر»، ومختتماً كلمته بالتأكيد على «أن أولويات لجنة بازل خلال عامي 2025 و2026 تركز على تطبيق بازل III، وحماية الإستقرار المالي، وتعزيز قدرة المؤسسات على مواجهة المخاطر ونقاط الضعف».

جلسة النقاش الأولى

« إعادة رسم خريطة المخاطر المصرفية في عالم متغيّر »

تحدث في جلسة النقاش الأولى بعنوان «إعادة رسم خريطة المخاطر المصرفية في عالم متغيّر»، كل من مدير الجلسة هشام عكاشة، نائب رئيس مجلس الإدارة لإتحاد بنوك مصر، والرئيس التنفيذي لبنك مصر، والمحاضر عدنان ناجي، المدير العام للشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن، ونهلة حافظ، مدير إدارة عامة، قطاع بازل، البنك المركزي المصري، وفؤاد عمر، مدير مخاطر الخدمات المالية، والأنظمة، PWC، لندن، ووليد فوزي، الرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر، البنك التجاري الدولي CIB، مصر، وأيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر، ستاندرد تشارترد، مصر.

وتناولت الجلسة محاور: التحوّلات الجيوسياسية وتأثيرها على المخاطر العالمية، ومرونة البنوك المركزية في مواجهة الصدمات الإقتصادية، والمخاطر المناخية والإستدامة كعامل مؤثّر في الإستقرار المالي.

مقدم الحضور في جلسات العمل في أعمال الملتقى

جلسة النقاش الثانية

« التحوّل الإستراتيجي من إدارة المخاطر التقليدية إلى الإستشراف وقيادة المخاطر »

تحدث في جلسة النقاش الثانية بعنوان «التحوّل الإستراتيجي من إدارة المخاطر التقليدية إلى الإستشراف وقيادة المخاطر»، كل من: مدير الجلسة طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – المصرف المتحد، مصر، والمحاضرة أماني حميدة، مدير إدارة عامة لقطاع الرقابة المكتبية، البنك المركزي المصري، ومارك فرج، عضو الأمانة العامة للجنة بازل، بنك التسويات الدولية – بازل، سويسرا، وفادي فقيه، خبير في إدارة المخاطر المصرفية، لبنان، وأحمد عبدالله، رئيس إدارة المخاطر والإئتمان، مصرف الإمارات للتنمية، دولة الإمارات.

وتناولت الجلسة محاور: إعادة صياغة دور مدير المخاطر الحديث، ودمج إدارة المخاطر في عملية صنع القرار الإستراتيجي، وآليات الإستشراف المبكر والرقابة المسبّقة للتعامل مع المخاطر الناشئة، وإعادة تموضع مخاطر السيولة والإئتمان وسعر الفائدة في بيئة إقتصادية مضطربة، وحوكمة المخاطر في ظل التحوّلات التنظيمية والمعايير العالمية.

طارق فايد: البنوك مطالبة بإستشراف المخاطر لا الإكتفاء بالتحوُّط

أكد طارق فايد، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب – المصرف المتحد، مصر «أن إدارة المخاطر داخل المؤسسات المصرفية لم تعد تقتصر على الدور الرقابي التقليدي، بل أصبحت عنصراً إستراتيجياً رئيسياً في دعم إتخاذ القرار وبناء مؤسسات مالية أكثر مرونة وقدرة على التكيُّف مع المتغيّرات العالمية».

وأوضح طارق فايد «أن التطورات الإقتصادية والجيوسياسية المتسارعة، إلى جانب التقدُّم التكنولوجي وتصاعد المخاطر السيبرانية، فرضت على البنوك إعادة صياغة دور إدارات المخاطر، لتتحوّل من مجرّد وظيفة تهدف إلى الحماية والرقابة، إلى شريك أساسي في رسم الإستراتيجيات المستقبلية وتحقيق الإستدامة»، مشيراً إلى «أن المؤسسات المالية أصبحت مطالبة اليوم بالإنتقال من عقلية «التحوّط للمخاطر» إلى «إستشراف المخاطر»، عبر بناء أنظمة إنذار مبكر والإستفادة من أدوات الذكاء الإصطناعي وتحليل البيانات للتعامل مع التحدّيات المستقبلية بكفاءة أكبر».

وأكد طارق فايد أخيراً «أن مستقبل القطاع المصرفي يعتمد بشكل كبير على قدرة المؤسسات المالية على إستباق المتغيّرات العالمية، وإمتلاك منظومة متطوّرة لإدارة المخاطر تدعم الإستقرار والنمو في بيئة إقتصادية شديدة التقلُّب».

اليوم الثاني

كلمة رئيسية

« تحديث وتبسيط التشريعات المصرفية في عصر الرقمنة»

وألقى الأستاذ ربيع نعمة، العضو التنفيذي، لجنة الرقابة على المصارف، لبنان، في اليوم الثاني للملتقى، كلمة رئيسية، حول تحديث وتبسيط التشريعات المصرفية في عصر الرقمنة».

جانب من المشاركين المصرفيين في جلسات العمل

جلسة النقاش الأولى

« حوكمة الذكاء الإصطناعي وإعادة تشكيل نماذج تقييم المخاطر المصرفية»

تحدث في جلسة النقاش الأولى، بعنوان «حوكمة الذكاء الإصطناعي وإعادة تشكيل نماذج تقييم المخاطر المصرفية» كل من: مدير الجلسة د. أحمد جلال، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، البنك المصري لتنمية الصادرات، مصر، والمحاضر البروفسور سمير المصري، خبير الذكاء الإصطناعي، مؤسس ورئيس الجمعية العربية للتحوّل الرقمي، والرئيس التنفيذي لشركة NETEVA لخدمات تطوير الذكاء الإصطناعي، دبي وأستراليا، والدكتور أحمد فؤاد خليل، مدير عام، بنك مصر، مصر، وعبير خضر، رئيس مجموعة الأمن السيبراني، البنك الأهلي المصري، ورئيس لجنة الأمن السيبراني، إتحاد بنوك مصر، مصر.

وتناولت الجلسة محاور: مخاطر التكنولوجيا المالية والتحوّل الرقمي، ودور الذكاء الإصطناعي في تغيير طريقة إدارة المخاطر، ومخاطر النماذج والتحليلات المتقدمة، ومخاطر إستخدام الذكاء الإصطناعي في العمل المصرفي، وإستخدام التحليلات المتقدمة والذكاء الإصطناعي في التنبؤ بالمخاطر.

حضور مصرفي مصري وعربي في جلسات العمل

ورقة عمل

«مخاطر الأمن السيبراني كمخاطر نظامية على الإستقرار المالي»

قدّمت **الأستاذة عبير خضر، رئيس مجموعة الأمن السيبراني، البنك الأهلي المصري، رئيس لجنة الأمن السيبراني، إتحاد بنوك مصر، مصر،**
ورقة عمل بعنوان «مخاطر الأمن السيبراني كمخاطر نظامية على الإستقرار المالي»، وقد تركزت محاورها حول: كيفية تحوّل المخاطر السيبرانية إلى مخاطر نظامية، والمرونة السيبرانية في القطاع المالي، والبنية التحتية المالية الحرجة ومخاطر التعطل السيبراني، وبناء الثقافة السيبرانية داخل المصرف.

الأستاذة عبير خضر

جلسة النقاش الثانية

« الأهمية المتصاعدة لإدارة مخاطر مقدّمي الخدمات TPRM»

تحدث في جلسة النقاش الثانية بعنوان «الأهمية المتصاعدة لإدارة مخاطر مقدمي الخدمات TPRM» كل من: مدير الجلسة عدنان ناجي، المدير العام، الشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن، والمحاضر أحمد عبدالله، رئيس إدارة المخاطر، مصرف الإمارات للتنمية، دولة الإمارات، وسعيد عبد المجيد، رئيس قطاع المخاطر التشغيلية، البنك الأهلي المصري، مصر، ومحمد حمزة، رئيس إدارة المخاطر التشغيلية، سيتي بنك، مصر، والدكتور أحمد فؤاد خليل، مديرعام بنك مصر، مصر.
وتناولت الجلسة محاور: المعايير المطبّقة وأفضل الممارسات الدولية في إدارة مخاطر الطرف الثالث، وأهم المخاطر المرتبطة بتعاقدات الطرف الثالث، وآليات إدارة المخاطر على مستوى دورة حياة الطرف الثالث، وتحديات التطبيق، والمرونة التشغيلية للأطراف الثالثة THIRD-PARTY RESILIENCE.

ورقة عمل

«هل أنتم مستعدون للأنظمة الوكيلة؟
تقييم جاهزية مصرفكم للذكاء الإصطناعي بإستخدام إطار ARM»

وقدم **البروفسور سمير المصري، خبير الذكاء الإصطناعي، مؤسس ورئيس الجمعية العربية للتحوّل الرقمي والرئيس التنفيذي لشركة NETEVA** لخدمات تطوير الذكاء الإصطناعي، دبي وأستراليا، ورقة عمل حول محور «هل أنتم مستعدون للأنظمة الوكيلة؟ تقييم جاهزية مصرفكم للذكاء الإصطناعي بإستخدام إطار ARM».

الزميل بهيج الخطيب

الزميل هاني عبدالله

اليوم الثالث

طاولة مستديرة

« إدارة المخاطر التشغيلية في ظل المتغيّرات المتسارعة: (وجهة نظر البنوك المصرية) »

تحدث في جلسة الطاولة المستديرة بعنوان «إدارة المخاطر التشغيلية في ظل المتغيرات المتسارعة: (وجهة نظر البنوك المصرية)، كل من مدير الطاولة سعيد عبد المجيد، رئيس قطاع المخاطر التشغيلية، البنك الأهلي المصري، مصر، ورانيا فؤاد سليمان، مدير إدارة عامة، قطاع بازل، البنك المركزي المصري، ومحمد حمزة، رئيس إدارة المخاطر التشغيلية، سيتي بنك، مصر، وكريم سلطان، رئيس إدارة المخاطر التشغيلية، التكنولوجيا والمخاطر السيبرانية، ستاندرد تشارترد، مصر.

وتناولت محاور الطاولة المستديرة: تحدّيات المخاطر التشغيلية في ظل بيئة عالمية وإقليمية غير مستقرة، ونظرة عامة على الإضطرابات في سلاسل التوريد ومقدمي الخدمات، والمخاطر الناشئة عن التحوّل الرقمي TOP TRENDING OPERATIONAL RISKS، ونظرة عامة على الإضطرابات في سلاسل التوريد ومقدمي الخدمات – الهجمات السيبرانية، ودمج المرونة التشغيلية في الثقافة التنظيمية للمؤسسة، وحوكمة إدارة مخاطر التشغيل.

مقدم الحضور المصرفي في جلسات أعمال الملتقى

ورقة عمل

« دور رئيس إدارة المخاطر في بيئة المخاطر المتقلّبة »

قدم أيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر، ستاندرد تشارترد، مصر، ورقة عمل حول «دور رئيس إدارة المخاطر في بيئة المخاطر المتقلّبة». وقد تركزت محاور ورقة العمل حول: دور رئيس إدارة المخاطر في تشكيل الإستراتيجية على مستوى البنك بالكامل، وتحديد شهية المخاطر، وإطار إدارة المخاطر المؤسسية، وإعادة التفكير في المخاطر التقليدية مثل مخاطر الإئتمان ومخاطر الخزينة/ السيولة في ضوء المخاطر الجيوسياسية الناشئة والحروب التجارية، والنهج المتبع لإدارة المخاطر الناشئة مثل العملات الرقمية وإرتفاع مخاطر الأمن السيبراني، وتطوير منهجيات إختبارات الضغط لمواكبة المخاطر الناشئة.

السيد أيمن خليفة

جلسة النقاش الأولى

« إختبارات الضغط المتقدمة والإختبارات المعاكسة ICAAP & ILAAP INTEGRATIN »

تحدث في جلسة النقاش الأولى بعنوان «إختبارات الضغط المتقدمة والإختبارات المعاكسة ICAAP & ILAAP INTEGRATION» كل من: أيمن خليفة، رئيس قطاع المخاطر، ستاندرد تشارترد، مصر، وربيع نعمة العضو التنفيذي، لجنة الرقابة على المصارف، لبنان، ووليد فوزي، الرئيس التنفيذي لقطاع المخاطر، البنك التجاري الدولي CIB، مصر، ونهلة حافظ مدير إدارة عامة، قطاع بازل، البنك المركزي المصري.

جلسة النقاش الثانية والختامية

«إدارة المخاطر المالية في البنوك: من الضغوط الإقتصادية إلى بناء المرونة المستدامة»

تحدث في الجلسة الختامية بعنوان «إدارة المخاطر المالية في البنوك: من الضغوط الإقتصادية إلى بناء المرونة المستدامة» كل من: مدير الجلسة محمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب، البنك الزراعي المصري، مصر، وفؤاد عمر، مدير مخاطر الخدمات المالية والأنظمة، PWC، لندن، وفادي فقيه، خبير في إدارة المخاطر المصرفية، لبنان، وعدنان ناجي، المدير العام، الشركة الأردنية لضمان القروض، الأردن، وأماني حميده، مدير إدارة عامة – قطاع الرقابة المكتبية، البنك المركزي المصري، وهشام كمال، رئيس قسم إدارة المخاطر ورئيس مجموعة إدارة المخاطر الموحدة، البنك المصري لتنمية الصادرات، مصر، ود. أحمد نبيل، الرئيس التنفيذي – القطاع المالي، عضو لجنة الإدارة العليا، بنك قطر الوطني، مصر.

السيد فؤاد عمر

وتناولت الجلسة محاور: المشهد الكلي للمخاطر (الإئتمان – السوق – السيولة)، وأطر قياس المخاطر المالية الحديثة: (إختبارات الضغط VAR – كفاية رأس المال)، وتأثير المتغيّرات الإقتصادية الكلية والأزمات الجيوسياسية، والإستجابة الإستراتيجية للمصارف، ودور السياسات الإحترازية والرقابية.

صورة تذكارية جامعة للحضور المصرفي المصري والعربي لرؤساء إدارات المخاطر «القيادة في إدارة المخاطر»

والمشاركين والمشاركات في أعمال جلسات الملتقى السنوي في الإسكندرية من الرقابة إلى الإستشراف»

ورشتان مصرفيتان متخصّصتان عبر التواصل المرئي عن «التحوُّل الرقمي في العمليات المصرفية» وسلسلة الجاهزية للأزمات

نظم إتحاد المصارف العربية، **ورشة عمل مصرفية متخصّصة عبر التواصل المرئي، حول موضوع:**

«التحوُّل الرقمي في العمليات المصرفية والخدمات المصرفية المفتوحة في عصر التقنيات الناشئة – قيادة مستقبل العمل المصرفي: تبنّي الإبتكار مع الحد من المخاطر»

لمدة ثلاثة أيام (ما بين 11 و13 أيار/مايو 2026)، وبمشاركة 20 مشاركاً من مصارف بحرينية.

وقد غطّى هذه الورشة على مدار الأيام الثلاثة، البروفسور سمير المصري، الخبير في التحوُّل الرقمي والذكاء الإصطناعي، والذي يتمتع بخبرة مهنية في تصميم وتقديم البرامج التدريبية والإستشارية، مع تركيز على توظيف التقنيات الحديثة لتعزيز الكفاءة المؤسسية ودعم الإبتكار.

من جهة أخرى، نظم الإتحاد، ورشة عمل مصرفية متخصّصة عبر التواصل المرئي، حول موضوع:

سلسلة الجاهزية للأزمات

(Crisis Readiness Series)

على مدار ثلاثة أيام، (ما بين 18 و20 أيار/ مايو 2026). وقد شارك في هذه الورشة 13 مشاركاً من مصارف كويتية، لبنانية، إماراتية وسودانية.

وقد غطّى هذه الورشة شادي رياشي، مدير أول في قسم الخدمات الإستشارية لدى EY في لوكسمبور، متخصّص في إدارة مخاطر الخدمات المالية.

BANQUE MISR WILL REMAIN EGYPT'S LUCKY CHARM

THE SACRED SCARAB FORMS A PART OF OUR LOGO AS A POTENT AMULET THAT SYMBOLIZED PROTECTION AND RESURRECTION TO THE ANCIENT EGYPTIANS

- Banque Misr is a pioneer in projects, structured finance and acquisitions for numerous large-scale transactions
- The bank has funded key projects for more than a century and contributed to the establishment of 157 companies in various sectors through offering a wide range of banking activities, with a specific focus on arranging highly structured, debt-based financing transactions.
- The bank offers a versatile range of products and services catering to a wide client base
- Banque Misr won the award for Best Bank for Money Market Funds and Liquidity Management in Africa and the Middle East - 2009 and 2010 - and in the Middle East - 2008, 2012, 2013, 2014 and 2015; and Best Provider of Short-Term Investments/Money Market Funds in the Middle East-2015, 2016, 2017, 2018, 2020, 2021, 2022, 2023 and 2024 - and in Africa and the Middle East for 2019
- The bank offers a full range of Sharia-compliant products and services through 56 Islamic branches
- The bank has a strong regional and international presence, with branches in the UAE, Lebanon, Germany and France, as well as representative offices in China, Russia, South Korea and Italy
- The bank has one of the largest banking networks in Egypt and the Middle East, With more than 850 branches
- Banque Misr became a member of the UN Global Compact since 2015, and is the first state-owned bank to issue an annual sustainability report in accordance with the internationally-recognized Global Reporting Initiative (GRI), in addition to joining the United Nations Environment Programme Finance Initiative (UNEP FI) "Principles for Responsible Banking"

بنك مصر
BANQUE MISR

19888
www.banquemisr.com

المصارف المصرية تُواصل أداءها القوي رغم التحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية وتتمتع بمستويات عالية من السيولة وجودة الأصول وقاعدة رأسمالية قوية

يُعدُّ القطاع المصرفي المصري أحد أكبر القطاعات المصرفية في المنطقة العربية من حيث حجم الأصول وإنتشار النشاط، حيث يلعب دوراً محورياً في دعم الإستقرار النقدي وتمويل الإقتصاد في ظل بيئة إقتصادية تتسم بإرتفاع معدّلات التضخُّم وتشديد الأوضاع المالية عالمياً.

وقد أظهر هذا القطاع خلال الفترة الأخيرة قدرة ملحوظة على التكيُّف مع الضغوط، مدعوماً بإجراءات البنك المركزي المصري، حيث واصل تحقيق نمو في مؤشراته الرئيسية، لا سيما على صعيد الودائع والائتمان. ضمن هذا الإطار، يتعزّز دور المصارف المصرية تدريجياً ليتجاوز الوساطة المالية التقليدية، نحو دعم الشمول المالي والتحوّل الرقمي وتمويل الأنشطة الإنتاجية، بما يعكس تحولاً هيكلياً في دورها ضمن الاقتصاد الوطني.

ويضم القطاع المصرفي المصري 35 مصرفاً، تُشرف على شبكة واسعة من الفروع بلغ عددها 4,787 فرعاً في نهاية العام 2025، مقارنة بـ 4,775 فرعاً في نهاية العام 2024. كما إرتفع عدد ماكينات الصراف الآلي (ATM) إلى 26,160 ماكينة، بزيادة سنوية نسبتها 5.22%، في مؤشّر على التوسّع في الخدمات المصرفية الذاتية وإنتشار البنية التحتية الرقمية.

وفي سياق التوسُّع في الخدمات المالية الإلكترونية، شهدت أدوات الدفع نمواً ملحوظاً، حيث إرتفع عدد بطاقات «الخصم» إلى 29.093 مليون بطاقة، وعدد البطاقات المدفوعة مقدماً إلى نحو 34.4 مليون بطاقة في نهاية عام 2025، فيما قفز عدد بطاقات الائتمان إلى نحو 6.9 ملايين بطاقة، بنسبة نمو تجاوزت 10.2%. كما إرتفع عدد نقاط البيع الإلكترونية (POS) إلى 274,921 نقطة، بما يعكس تكثيف الجهود لتعزيز الشمول المالي والإنتقال إلى مجتمع أقل إعتماداً على النقد.

ومن جهة الموارد البشرية، بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي المصري 148,410 موظفاً في نهاية العام 2025، ما يعكس التوسّع في حجم الأعمال وتنوع الأنشطة المصرفية على إمتداد الجمهورية.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في مصر

المصارف التجارية في مصر	المصارف الإسلامية في مصر
البنك الزراعي المصري	مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر
البنك الأهلي المصري	بنك البركة – مصر
البنك العربي الإفريقي الدولي	بنك فيصل الإسلامي المصري
بنك المؤسسة المصرفية العربية – مصر	بيت التمويل الكويتي – مصر
البنك العربي – مصر	
البنك التجاري الدولي	
بنك نكست	
التجاري وفا بنك – مصر	
بنك الإسكندرية	
بنك القاهرة	
بنك مصر	
سيتي بنك – مصر	
البنك الأهلي الكويتي – مصر	
بنك كريدي أجريكول – مصر	
البنك العقاري المصري العربي	
البنك المصري الخليجي	
بنك الإمارات دبي الوطني – مصر	
البنك المصري لتنمية الصادرات	
بنك التعمير والإسكان	
بنك إتش إس بي سي – مصر	
بنك التنمية الصناعية والعمال المصري	
بنك المشرق	
ميد بنك	
بنك ابو ظبي الأول – مصر	
المصرف العربي الدولي	
بنك الكويت الوطني – مصر	
بنك قطر الوطني الأهلي – مصر	
بنك الشركة المصرفية العربية الدولية	
بنك قناة السويس	
المصرف المتحد	
بنك أبو ظبي التجار - مصر	

المصدر: البنك المركزي المصري.

تطورات البيانات القطاع المصرفي المصري

واصل القطاع المصرفي المصري أداءه القوي رغم التحدّيات الجيوسياسية والإقتصادية المتعدّدة، محلياً ودولياً، ويُظهر مؤشّرات متقدمة على صعيد النمو المالي والإئتماني. وقد رسّخ مكانته كأحد الركائز الحيوية للإقتصاد الوطني، مستفيداً من سياسات نقدية مرنة، ورقابة مصرفية فاعلة، ومواكباً في الوقت نفسه للمتغيرات العالمية.

وبلغ إجمالي الأصول المصرفية قرابة 24,122 مليار جنيه في نهاية العام 2025، مقارنة بـ 20,799 مليار جنيه في نهاية العام 2024، مسجّلاً نمواً بنسبة 16%. علماً أن نسبة النمو في العام 2024 كانت أعلى من تلك المسجلة في العام 2023، حيث بلغت 46.46% و24.57% تواليا.

أما أرصدة الإقراض والخصم للعملاء، فقد إرتفعت من 8,375 مليار جنيه في نهاية العام 2024 إلى 10,377 مليار جنيه في نهاية العام 2025، مسجلة نمواً سنوياً بنسبة 23.9%، مقارنة بنسبة 53.33% في العام 2024 بأكمله، و33.43% في العام 2023 بأكمله.

جدول 2: تطور المؤشرات المالية الرئيسية للقطاع المصرفي المصري خلال الفترة 2022 –2025

	2022	2023	2024	2025
مليون جنيه				
الأصول	11,399,800	14,200,886	20,799,267	24,122,237
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	4,093,650	5,462,223	8,375,455	10,377,478
إجمالي الودائع	8,562,714	10,137,348	13,481,991	15,896,205
رأس المال والاحتياطات	740,162	887,350	1,378,432	1,791,110
مليون دولار أمريكي				
الأصول	461,023	459,724	409,140	505,955
أرصدة الإقراض والخصم للعملاء	165,553	176,828	164,752	217,664
إجمالي الودائع	346,287	328,176	265,202	333,417
رأس المال والاحتياطات	29,933	28,726	27,105	37,568

وفي ما يتعلق بإجمالي الودائع، فقد بلغت نحو 15,896 مليار جنيه في نهاية العام 2025، مقارنة بـ 13,482 مليار جنيه في نهاية العام 2024، محققة نمواً بنسبة 17.9%، مقابل نمو بنسبة 32.99% في العام 2024، و18.39% في العام 2023.

أما مجموع رأس المال والإحتياطات، فقد إرتفع من 1,378 مليار جنيه إلى 1,791 مليار جنيه خلال الفترة ذاتها، محقّقة نمواً بنسبة 29.9%، بعد أن كانت قد نمت بنسبة 55.3% في اللعام 2024، و19.8% في العام 2023.

بناءً على ما تقدم، تُظهر المؤشرات الكمية للقطاع المصرفي المصري إستمرار مسار النمو، وإن بوتيرة أكثر إعتدالاً مقارنة بالسنوات السابقة، حيث سجّلت الأصول والإئتمان والودائع ورأس المال زيادات ملموسة خلال العام 2025، ما يعكس متانة القاعدة التمويلية وقدرة القطاع على التوسُّع في النشاط الإئتماني. وفي المقابل، تشير مقارنة معدلات النمو السنوية إلى تحوّل تدريجي من مرحلة النمو المتسارع خلال عامي 2023 و2024 إلى وتيرة أكثر توازناً وإستدامة، وهو ما يعزّز من استقرار القطاع على المدى المتوسط في ظل بيئة إقتصادية معقّدة.

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي المصري (مليار جنيه)

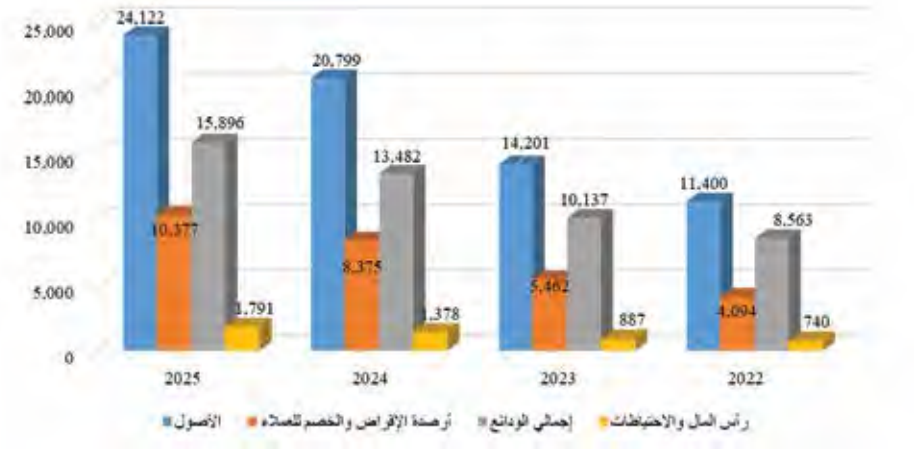

المصدر: اتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث، بالاستناد الى بيانات البنك المركزي المصري.

تطوُّر مؤشرات السلامة المالية الرئيسية بين العام 2021 ونهاية العام 2025

يُعدُّ القطاع المصرفي المصري من أكثر القطاعات المصرفية العربية متانة، حيث يتمتع بمستويات عالية من السيولة وجودة الأصول وقاعدة رأسمالية قوية. وتُظهر مؤشّرات السلامة المالية صلابة واضحة في أداء القطاع، وقدرته على مواجهة المتغيّرات الإقتصادية والمالية، محلياً ودولياً. وفي هذا الإطار، تُشير بيانات البنك المركزي المصري إلى بلوغ معيار كفاية رأس المال للقطاع نسبة 19.6% في نهاية العام 2025، مقابل نسبة 22.2% في العام 2021، وذلك نتيجة زيادة الأصول المرجّحة بالأنشطة الائتمانية والتوسُّعية، رغم إرتفاع مستويات رأس المال المُجمع. في المقابل، إستقرت نسبة الرافعة المالية عند حدود 7.6% في نهاية العام 2025، مقابل نسبة 7.2% في العام 2021، وهي أعلى بكثير من النسبة المطلوبة بحسب إطار بازل 3.

وفي ما يتعلق بجودة الأصول، شهدت نسبة القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض إنخفاضاً من 3.4% في العام 2021 إلى 1.9% في العام 2025، ما يعكس تحسُّن جودة المحافظ الإئتمانية، وإستمرار السياسات التحفظية في منح القروض. كما إنخفضت نسبة مخصّصات القروض إلى القروض غير المنتظمة من 92.3% إلى 90.2%.

جدول 3: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي المصري (%)

	2021	2022	2023	2024	2025
كفـايـــة رأس المـــال					
القاعدة الرأسمالية إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	22.2	18.9	18.6	18.5	19.6
الشريحة الأولى من رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطر	17.9	15.5	15.4	15.2	16.5
رأس المال الأساسي المستمر الى الأصول المرجحة بأوزان المخاطر	13.4	12.0	12.9	12.7	14.5
الرافعة المالية	7.2	6.4	6.8	7.5	7.6
جـــودة الأصول					
القروض غير المنتظمة إلى إجمالي القروض	3.4	3.3	2.9	2.3	1.9
مخصصات القروض إلى القروض غير المنتظمة	92.3	91.9	88.7	87.2	90.2
القروض المقدمة للقطاع الخاص إلى إجمالي القروض الممنوحة للعملاء	57.6	56.0	51.9	42.9	41.9
الربحيـــة					
العائد على متوسط الأصول	1.2	1.2	2.0	2.0	2.6
العائد على متوسط حقوق الملكية	16.1	17.7	32.2	32.2	39.0
صافي هامش العائد	4.2	3.8	5.2	5.2	5.8
الـسيـولـــة					
متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملة المحلية	45.4	43.3	36.8	34.8	40.3
متوسط نسبة السيولة الفعلية بالعملات الاجنبية	67.9	77.9	67.5	71.4	79.5
بالعملة المحلية (LCR) نسبة تغطية السيولة	1,006.8	943.2	808.7	888.8	640.9
بالعملات الأجنبية (LCR) نسبة تغطية السيولة	186.9	173.1	152.8	212.0	219.2
بالعملة المحلية والأجنبية معاً (NSFR) نسبة صافي التمويل المستقر	249.0	226.1	215.2	207.5	169.9
اجمالي الودائع إلى الأصول	77.4	77.1	74.2	64.9	65.5
اجمالي القروض إلى الودائع	48.3	48.0	53.3	62.5	66.4

المصدر: البنك المركزي المصري.

أما على صعيد الربحية، فتُظهر الأرقام إستقراراً عاماً في المؤشرات خلال الفترة، مع بعض التحسن النسبي في الآونة الأخيرة، فقد إرتفع العائد على متوسط الأصول من 1.2% في العام 2021 إلى 2.6% في نهاية العام 2025، في حين قفز العائد على متوسط حقوق الملكية من 16.1% إلى 39.0%. كما إرتفع صافي هامش العائد من 4.2% إلى 5.8%، مما يعكس تحسُّناً في كفاءة التوظيف وربحية النشاط المصرفي، رغم الضغوط التشغيلية وتقلّبات أسعار الفائدة.

أما بالنسبة إلى السيولة، تُظهر المؤشّرات إلتزاماً قوياً من المصارف المصرية بتطبيق معايير بازل الخاصة بقياس السيولة قصيرة وطويلة الأجل، إذ بلغت نسبة تغطية السيولة قصير الأجل (LCR) بالعملة المحلية نحو 640.9% في نهاية العام 2025، مع الإشارة إلى تراجعها من مستويات تجاوزت 1000% في العام 2021.

وقد بلغت نسبة تغطية السيولة بالعملات الأجنبية 219.2%، وهي أيضاً تفوق الحدود التنظيمية بكثير. أما في ما خصّ نسبة صافي التمويل المستقر (NSFR) بالعملة المحلية والأجنبية معاً، فقد بلغت 169.9%، مقارنة بـ 249.0% في العام 2021، لكنها لا يزال ضمن مستويات مريحة.

أخيراً، تُظهر نسبة إجمالي القروض إلى إجمالي الودائع تحسُّناً في كفاءة التوظيف، إذ إرتفعت من 48.3% في العام 2021 إلى 66.4% في نهاية العام 2025، مما يدلّ على توسّع في ضخّ الإئتمان نحو الإقتصاد، ضمن إطار منضبط من حيث إدارة السيولة والمخاطر.

بناءً على ما تقدّم، يُمكن القول إن القطاع المصرفي المصري واصل تعزيز متانته خلال الفترة الماضية، مع تحسّن واضح في الربحية وكفاءة التشغيل، إلى جانب حفاظه على مستويات سيولة قوية، وجودة أصول جيدة جداً.

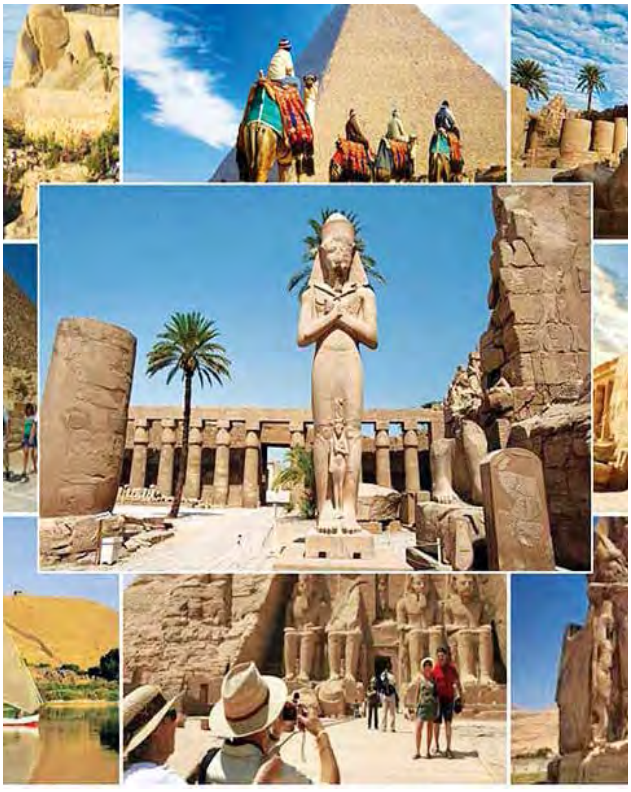

بيانات أكبر عشرة مصارف مصرية

بلغ حجم الموجودات المجمعة لأكبر 10 مصارف مصرية قرابة 18,378 مليار جنيه في نهاية العام 2025، كما بلغت الودائع قرابة 12,567 مليار جنيه، والقروض نحو 7,594 مليار جنيه. كذلك بلغ إجمالي رأس المال والاحتياطات لها نحو 1,775 مليار جنيه، وأرباحها المجمعة نحو 404.3 مليار جنيه خلال العام 2025.

وتسيطر المصارف العشرة المذكورة على حصّة سوقية تبلغ نحو 76.2% من مجمل موجودات القطاع المصرفي، و79.0% من مجمل ودائعه، و73.1% من مجمل قروضه، و99.1% من مجموع رأس المال والإحتياطات التابع له. من جهة أخرى، بلغ عدد العاملين في تلك المصارف حوالي 89,469 موظفاً أي ما يشكل نسبة 60.3% من عدد العاملين في القطاع المصرفي، ولديها 19,082 ماكينة صرف آلي (72.9% من إجمالي ماكينات الصرف الآلي للقطاع المصرفي) في نهاية العام 2025.

جدول 4: بيانات أكبر عشرة مصارف مصرية

		الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	المصرف	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025
		مليون جنيه									
1	البنك الأهلي المصري*	8,137,394	8,932,021	3,822,242	4,380,242	4,962,736	5,628,750	533,660	643,608	133,268	132,227
2	بنك مصر*	3,610,218	4,138,347	1,196,522	1,350,404	2,497,953	2,897,312	316,243	370,322	81,275	68,353
3	البنك التجاري الدولي	1,214,973	1,442,494	343,542	507,954	972,596	1,110,396	152,636	231,486	55,257	82,258
4	البنك العربي الإفريقي الدولي	924,892	956,965	181,370	218,454	671,654	685,637	131,613	140,026	15,366	16,830
5	بنك قطر الوطني الأهلي	819,886	929,865	341,001	463,500	679,887	777,567	91,376	116,279	26,462	30,065
6	بنك القاهرة	483,099	532,562	195,139	221,850	352,272	401,360	44,278	61,046	12,370	16,132
7	بنك أبو ظبي الأول -مصر	412,708	484,221	142,037	183,945	258,790	333,867	60,499	75,934	26,350	16,695
8	بنك اتش اس بي سي -مصر	283,458	352,492	52,439	53,949	211,143	266,109	49,181	57,571	20,954	20,483
9	بنك أبو ظبي الإسلامي	260,467	346,711	95,691	147,226	199,892	277,864	22,987	34,634	9,016	12,601
10	البنك الزراعي المصري**	262,552	262,552	66,253	66,253	184,010	184,010	44,580	44,580	8,660	8,660
	المجموع	16,409,647	18,378,230	6,436,236	7,593,777	10,990,933	12,562,872	1,447,053	1,775,486	388,978	404,304
		مليون دولار أمريكي									
1	البنك الأهلي المصري*	160,102	184,940	75,202	90,694	97,641	116,545	10,500	13,326	2,622	2,738
2	بنك مصر*	71,031	85,686	23,541	27,960	49,147	59,990	6,222	7,668	1,599	1,415
3	البنك التجاري الدولي	23,904	28,365	6,759	9,988	19,136	21,835	3,003	4,552	1,087	1,618
4	البنك العربي الإفريقي الدولي	18,197	18,818	3,568	4,296	13,215	13,482	2,589	2,753	302	331
5	بنك قطر الوطني الأهلي	16,131	18,285	6,709	9,114	13,377	15,290	1,798	2,286	521	591
6	بنك القاهرة	9,505	10,472	3,839	4,362	6,931	7,892	871	1,200	243	317
7	بنك أبو ظبي الأول -مصر	8,120	9,522	2,795	3,617	5,092	6,565	1,190	1,493	518	328
8	بنك اتش اس بي سي -مصر	5,577	6,931	1,032	1,061	4,154	5,233	968	1,132	412	403
9	بنك أبو ظبي الإسلامي	5,125	6,818	1,883	2,895	3,933	5,464	452	681	177	248
10	**البنك الزراعي المصري	8,500	8,500	2,145	2,145	5,957	5,957	1,443	1,443	280	280
	المجموع	326,191	378,335	127,473	156,133	218,582	258,252	29,037	36,535	7,763	8,269

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة. * الربع الثالث من العام 2025،** نهاية العام 2023

الصيرفة الإسلامية في مصر

يعمل في مصر عدد من المصارف التي تُقدم خدمات الصيرفة الإسلامية، في مقدّمها: بنك فيصل الإسلامي، بنك البركة، مصرف أبو ظبي الإسلامي – مصر، وبيت التمويل الكويتي – مصر (الأهلي المتحد سابقاً)، إلى جانب بنك ناصر الإجتماعي المملوك من الدولة. كما حصل نحو 15 مصرفاً تجارياً على تراخيص لمزاولة الصيرفة الإسلامية إلى جانب نشاطها التقليدي، فيما تمتلك 11 مصرفاً فروعاً إسلامية مخصّصة. وبحسب الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي، بلغ عدد الفروع التي تقدم خدمات متوافقة مع الشريعة الإسلامية نحو 320 فرعاً في نهاية الربع الأول من العام 2025، ما يمثل حوالي 6.7% من إجمالي عدد فروع القطاع المصرفي، وتُقدم خدماتها لنحو 4 ملايين عميل.

وفي ما يتعلق بالحجم، تُشير البيانات إلى أن الصيرفة الإسلامية في مصر سجلت توسُّعاً ملحوظاً، حيث بلغ حجمها نحو 1.239 تريليون جنيه في نهاية العام 2025، بما يمثل قرابة 5% من إجمالي أصول القطاع المصرفي. كما إرتفع حجم الصناعة المالية الإسلامية إلى حوالي 1.509 تريليون جنيه عند إحتساب الأدوات غير المصرفية.

وعلى صعيد الودائع، بلغت ودائع عملاء الصيرفة الإسلامية نحو 910 مليار جنيه، ما يقارب 7.5% من إجمالي ودائع القطاع المصرفي. أما التمويلات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، فقد وصلت إلى نحو 987 مليار جنيه، أي ما يعادل حوالي 6% من إجمالي أرصدة الإقراض والخصم للعملاء، وهو ما يعكس إستمرار النمو التدريجي للصيرفة الإسلامية وتعزيز حضورها داخل السوق المصرفية المصرية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

جدول 5: البيانات المالية للمصارف الإسلامية

	الموجودات		القروض		الودائع		حقوق الملكية		الأرباح	
	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025	2024	2025
	مليون جنيه									
مصرف أبو ظبي الإسلامي	260,467	346,711	95,691	147,226	199,892	277,864	22,987	34,634	9,016	12,601
بنك فيصل الإسلامي	240,232	257,936	15,382	16,186	177,055	195,474	39,030	41,642	11,739	4,330
بيت التمويل الكويتي	143,980	171,965	76,552	97,225	117,700	141,317	18,577	22,282	5,489	4,097
بنك البركة – مصر	127,772	141,178	52,370	61,208	106,500	118,490	12,554	14,538	3,005	2,951
المجموع	772,451	917,790	239,995	321,845	601,147	733,145	93,148	113,096	29,249	23,979
	مليون دولار أمريكي									
مصرف أبو ظبي الإسلامي	5,124	7,272	1,882	3,088	3,932	5,828	452	726	177	264
بنك فيصل الإسلامي	4,726	5,410	303	339	3,483	4,100	768	873	231	91
بيت التمويل الكويتي	2,832	3,607	1,506	2,039	2,315	2,964	365	467	108	86
بنك البركة – مصر	2,513	2,949	1,030	3,075	2,095	5,803	247	723	59	263
المجموع	15,195	19,238	4,721	8,542	11,825	18,695	1,832	2,791	575	704

المصدر: المواقع الإلكترونية للمصارف المذكورة.

خدمة الصراف الآلي ATM خدمة نقاط البيع P.O.S

خدمة الرسائل 16016 المركز الصوتي 1500

نحرص في مصرف الجمهورية على مواكبة كل ما هو متطور في عالم التكنولوجيا بهدف منح عملائنا أحدث الخدمات إذ نكرس جهودنا للعمل بجد لجعل حياتهم أكثر مرونة وسهولة .

الإدارة العامة ، شارع عمر المختار | طرابلس - ليبيا
Head office: Omar elmokhtar St. | Tripoli - Libya

بريد إلكتروني: jum@jbank.ly E-mail:
الموقع الالكتروني: www.jbank.ly Website:

هاتف: 45/ 3334031 21 218+, 4442541 21 218+ Phone:
فاكس: 4442476 21 218+ 3332505, 21 218+ Fax:

الموجودات السائلة تشكل 77.1 % من إجمالي الموجودات

المصارف الليبية تتمتع بمستويات مرتفعة جداً من السيولة

يضم القطاع المصرفي الليبي 26 مصرفاً وإثني عشر مكتباً تمثيلياً لمصارف عربية، وستة مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية. وتزاول هذه المصارف نشاطها من خلال 715 فرعاً ووكالة. كما بلغ عدد العاملين في القطاع المصرفي حوالي 22,494 في نهاية العام 2025.

يتضمن الجدول رقم 1 قائمة المصارف العاملة في ليبيا.

جدول 1: لائحة المصارف العاملة في ليبيا

مصارف محلية	مكاتب تمثيلية لمصارف عربية	مكاتب تمثيلية لمصارف أجنبية
مصرف الجمهورية	مكتب تمثيل للمؤسسة العربية المصرفية/البحرين	مكتب تمثيل بنك فاليتا المالطي
مصرف الصحارى	مكتب تمثيل لبنك الإسكان الأردني	مكتب تمثيل المصرف العربي الإيطالي/ يوباي
المصرف الليبي الخارجي	مكتب تمثيل لبنك الإستثمار العربي الأردني	النمساوي Bawag مكتب تمثيل بنك
المصرف التجاري الوطني	مكتب تمثيل للمصرف العربي للإستثمار والتجارة	مكتب تمثيل كوميرز بنك الألماني
مصرف الوحدة	مكتب تمثيل لبنك قناة السويس	Uni Credit مكتب تمثيل بنك
مصرف شمال أفريقيا	مكتب تمثيل لبنك كاليون للتمويل والإستثمار	مكتب تمثيل البنك التجاري العربي البريطاني
مصرف الاستثمار العربي الإسلامي	مكتب تمثيل لبنك تونس العالمي	
مصرف التجارة والتنمية	مكتب تمثيل لبنك تونس العربي الدولي	
مصرف الواحة	مكتب تمثيل للمصرف التجاري وفا بنك المغربي	
مصرف الأمان للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل لمجموعة البركة المصرفية (البحرين)	
مصرف المتحد للتجارة والإستثمار	مكتب تمثيل للبنك المغربي للتجارة الخارجية	
مصرف السراي للتجارة والاستثمار	مكتب تمثيل لبنك بيرايوس (مصر)	
مصرف الإجماع العربي		
مصرف المتوسط		
مصرف الأندلس		
مصرف الوفاء		
مصرف النوران		
المصرف الإسلامي الليبي		
مصرف اليقين		
مصرف التضامن		
مصرف الخليج الأول الليبي		
مصرف السراج الإسلامي		
مصرف الضمان الإسلامي		
مصرف التمويل الإسلامي		
مصرف الاعمار		
مصرف الاتحاد الوطني		

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.

تطورات البيانات المالية للقطاع المصرفي الليبي

سجل القطاع المصرفي الليبي نمواً ملحوظاً في مختلف مؤشراته المالية خلال العام 2025، حيث بلغ إجمالي الموجودات نحو 246 مليار دينار ليبي، محقّقاً نمواً بنسبة 30.9 % مقارنة بنهاية العام 2024. كما إرتفع إجمالي الودائع إلى نحو 193 مليار دينار ليبي، بزيادة بلغت 31.5 %، في حين وصل حجم الإئتمان الممنوح إلى نحو 34 مليار دينار ليبي، مسجّلاً نمواً محدوداً بنسبة 3 %. علماً أن رصيد القروض الممنوحة للقطاع الخاص بلغ نسبة 79.2 % من إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية. كذلك بلغ رأس المال المجمع للقطاع المصرفي حوالي 15 مليار دينار ليبي في نهاية العام 2025.

في المقابل، لا يزال القطاع المصرفي الليبي يتمتع بمستويات مرتفعة جداً من السيولة، إذ شكلت الموجودات السائلة ما نسبته 77.1% من إجمالي الموجودات، ويعكس هذا المؤشر إستمرار توجُّه المصارف نحو الإحتفاظ بنسبة كبيرة من أصولها في أدوات وأصول عالية السيولة، مما يحد من دورها التمويلي في دعم النشاط الإقتصادي. كما تشير هذه المعطيات إلى أن وتيرة نمو الإئتمان لا تزال أقل بكثير من معدلات نمو الودائع والموجودات، بما يدل على وجود مجال واسع لتعزيز مساهمة القطاع المصرفي في تمويل القطاعات الإنتاجية والإستثمارية ودعم جهود التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة في ليبيا.

جدول 2: تطور الميزانية المجمّعة للمصارف العاملة في ليبيا

المصدر: مصرف ليبيا المركزي.	2021	2022	2023	2024	2025
	مليون دينار ليبي				
الموجودات	135,977	148,529	158,699	187,621	245,683
الودائع	92,114	102,053	125,944	146,988	193,218
القروض	19,637	22,971	28,510	32,815	33,769
رأس المال	4,697	5,295	5,779	11,593	15,426
	مليون دولار أمريكي				
الموجودات	29,660	30,836	33,316	38,182	45,443
الودائع	20,092	21,187	26,440	29,913	35,739
القروض	4,283	4,769	5,985	6,678	7,664
رأس المال	1,025	1,099	1,213	2,359	2,853

رسم بياني 1: تطور بيانات القطاع المصرفي الليبي (مليون دينار ليبي)

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي.

التركز المصرفي في القطاع المصرفي الليبي

وفي ما خص نسبة التركز في القطاع المصرفي الليبي، فقد شكلت موجودات أكبر خمسة مصارف (مصرف الجمهورية، المصرف التجاري الوطني، مصرف الوحدة، مصرف الصحارى، ومصرف التجارة والتنمية) ما نسبته 66.5 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي في نهاية العام 2025. ويشكّل مصرف الجمهورية وحده ما نسبته 24.0 % من إجمالي موجودات القطاع المصرفي، حيث عزّز مكانته كمصرف قيادي في السوق الليبي ويتمتع بقاعدة مالية قوية وإنتشار جغرافي واسع، فضلاً عن دوره المحوري في تمويل المشاريع الإستراتيجية ودعم النشاط الإقتصادي الوطني.

أما بالنسبة إلى الودائع، فقد إستحوذت المصارف الخمسة الكبرى على ما نسبته 69.2 % من إجمالي ودائع القطاع المصرفي، في حين بلغت نسبة القروض الممنوحة من هذه المصارف نحو 87.9 % من إجمالي القروض المقدّمة من القطاع ككل. وتعود هذه النسبة المرتفعة بشكل خاص إلى الأداء التمويلي القوي لمصرف الجمهورية تحديداً، والذي كان له دور ريادي في دعم قطاع الأعمال وتمويل الأنشطة التجارية والخدمية، مستفيداً من خبرته المؤسسية وتطوره الرقمي المستمر.

وتعكس مؤشّرات التركز المصرفي مدى سيطرة عدد محدود من المصارف على الجزء الأكبر من النشاط المصرفي، سواء من حيث الأصول أو الودائع أو الإئتمان أو حجم حقوق الملكية. ويتجلّى هذا التركز في القطاع المصرفي الليبي من خلال الحصة السوقية للمصارف الخمسة الكبرى.

رسم بياني 2: التركز المصرفي لأكبر خمسة مصارف ليبية (%)

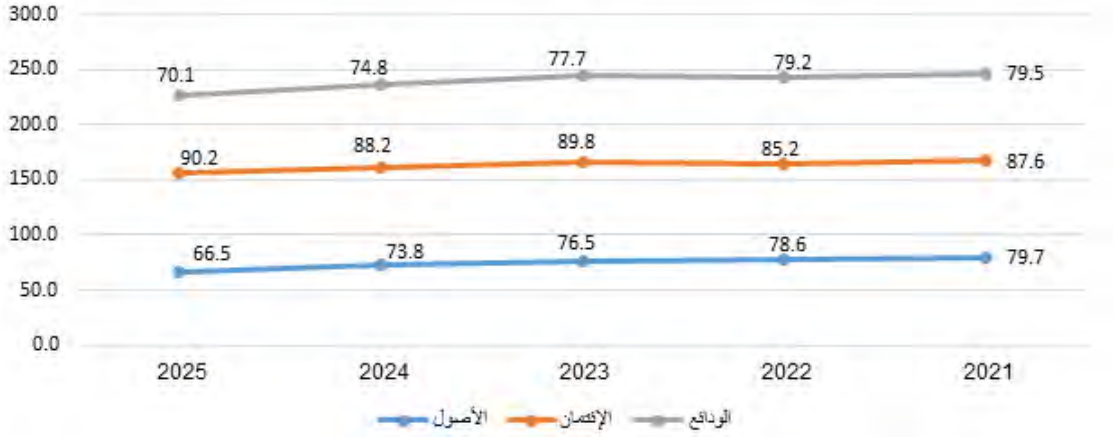

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات، بالإستناد إلى بيانات مصرف ليبيا المركزي.

مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي

إرتفعت نسبة كفاية رأس المال للقطاع المصرفي الليبي من 16.6 % الى 31.7 % بين نهاية العام 2021 ونهاية العام 2025 (جدول رقم 3)، وهي أعلى من النسبة المطلوبة من قبل المصرف المركزي ومتطلّبات لجنة بازل. علماً أن إدارة الرقابة على المصارف والنقد في ليبيا قد إعتمدت في الآونة الأخيرة تطبيق أفضل الممارسات الدولية الخاصة بالمتطلّبات الصادرة عن لجنة بازل للرقابة المصرفية، وأصدرت تعاميم عدّة في هذا الخصوص. من جهة أخرى، بلغت نسبة رأس المال إلى إجمالي الأصول 6.3 % في نهاية العام 2025.

وأظهرت بيانات الديون المتعثّرة في المصارف الليبية، أن نسبتها إلى إجمالي القروض والتسهيلات الإئتمانية قد بلغت في نهاية العام 2025 نحو 19.3 % ، حيث سجّلت هذه النسبة ارتفاعاً طفيفاً عما كانت عليه في نهاية العام 2024 حينما بلغت نسبتها 19.2 % . أما في ما يخص نسبة تغطية مخصص الديون إلى القروض المتعثّرة، فقد سجلت في نهاية العام 2025 قرابة 74.2 % .

وبالنسبة إلى مؤشّر العائد على إجمالي الأصول، فقد سجّل في نهاية العام 2025 نسبة 1.2 % ، كما إنخفض معدل العائد على حقوق الملكية في نهاية العام 2025 ليسجّل نسبة 15.3 % مقارنة بـ 16.2 % في نهاية العام 2024.

أخيراً بالنسبة إلى مؤشرات سيولة القطاع المصرفي الليبي، فقد بلغت الأصول السائلة إلى إجمالي الأصول نسبة 77.1 % في نهاية العام 2025 وهي في معظمها ودائع لدى المصرف المركزي. في المقابل، بلغت نسبة القروض والتسهيلات الإئتمانية الى إجمالي الخصوم الإيداعية في القطاع المصرفي نحو 17.5 % في نهاية العام 2025.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

جدول 3: تطور مؤشرات السلامة المالية للقطاع المصرفي الليبي (%)

	2021	2022	2023	2024	2025
كفاية رأس المال					
معدل كفاية رأس المال الكلي	16.6	15.7	15.3	24.3	31.7
معدل كفاية رأس المال الأساسي	15.3	14.3	13.6	23.1	30.4
رأس المال المدفوع الى إجمالي الأصول	3.5	3.5	3.9	6.2	6.3
حقوق الملكية الى إجمالي الأصول	4.7	5.2	6.1	7.1	7.3
جودة الأصول					
القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض	29.6	24.1	22.2	19.2	19.3
مخصصات الديون إلى إجمالي القروض المتعثرة	63.3	60.6	59.0	62.4	74.2
القروض المتعثرة الى إجمالي الأصول	4.3	3.8	3.9	3.4	2.6
الربحية					
العائد على متوسط الأصول	0.9	0.6	0.7	1.1	1.2
العائد على متوسط حقوق الملكية	18.5	10.7	12.4	16.2	15.3
نسبة هامش الفائدة الى إجمالي الدخل	12.1	16.1	16.5	16.6	15.5
السيولة					
نسبة الأصول السائلة الى إجمالي الأصول	68.2	66.7	66.9	70.4	77.1
نسبة إجمالي القروض الى إجمالي الودائع	21.3	22.5	22.6	22.3	17.5

المصدر: البنك المركزي الليبي

مصرف النوران
NURAN BANK
ش.م.ل

NUB

الصيرفة كما ينبغي أن تكون

Banking the way it should be

فيزا انفينيت
VISA INFINITE
رفاهية بلا حدود

NuranBank
www.nub.ly

تسوية التجارة العالمية بإستخدام العملات المشفّرة سيكون مستقبلاً تدريجياً وليس على نطاق واسع وفوري

أعلن الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، دعمه الصريح لإستخدام العملات المشفّرة في تسوية المعاملات التجارية الدولية، مصرّحاً بأنه «لا يُمكن حظر البيتكوين»، ومؤكّداً أهمية دور العملات المشفّرة في تعزيز السيادة الاقتصادية الروسية وتجاوز العقوبات الغربية.

إن إستخدام العملات المشفّرة على نطاق واسع في التجارة العالمية لا يزال مقيّداً بالتقلّبات، وعدم اليقين التنظيمي، وتحدّيات التكامل التقني. فالعملات المشفّرة تعاني تقلّبات عالية، مما يقوّض موثوقيتها كوسيلة للتبادل، كما أن معظم الشركاء التجاريين لا يزالون حذرين بسبب عدم اليقين التنظيمي ومخاطر الإمتثال للعملات المشفّرة. علاوة على ذلك، تتطلّب التجارة العالمية التكامل بين الأنظمة المالية القائمة، وتفتقر العملات المشفّرة إلى بروتوكولات موحّدة للتوافق التشغيلي، في حين أن تأييد روسيا يسلط الضوء على الأهمية الجيوسياسية للعملات المشفرة كأداة مقاومة للعقوبات، إلاّ أن إعتماد العملات المشفّرة على نطاق واسع في التجارة العالمية مقيّد بتحدّيات نظامية وتنظيمية وإقتصادية، مما يجعل العملات الرقمية للبنوك المركزية حلاً أكثر جدوى على المدى الطويل.

ونعرض في هذا البحث فرص وتحدّيات إستخدام العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية، وآخر التطورات في هذا المجال وأفضل العملات المشفّرة لتسوية التجارة العالمية، والدول التي تستخدم العملات المشفّرة بالفعل في التجارة العالمية. ونختتم بدور المصارف العربية والتشريعات اللازمة لدعم إستخدام العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية والآفاق المستقبلية لاستخدام العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية.

الفرص والتحدّيات

إن تسوية التجارة العالمية بواسطة العملات المشفّرة يعتمد على عوامل عدّة إقتصادية وتنظيمية وتقنية. وتوفّر العملات المشفّرة مزايا مثل سرعة المعاملات عبر الحدود، وتقليل الإعتماد على شبكات البنوك المراسلة، وإمكانية الحماية من تقلبات العملات في الإقتصادات الهشّة. كما أنها توفر الشفافية من خلال تقنية البلوك تشين، مما قد يقلّل من الإحتيال ويعزّز الثقة في تسويات التجارة. ومع ذلك، لا تزال هناك عقبات كبيرة. يُعد عدم اليقين التنظيمي عائقاً رئيسياً، حيث لم تضع معظم الدول بعد أطراً واضحة لإستخدام العملات المشفّرة في التجارة العالمية، ولا تزال المخاوف قائمة حيال غسل الأموال والتهرّب من العقوبات والإستقرار المالي. كما أن تقلّب أسعار العملات المشفرة يُضعف موثوقيتها كوسيلة للتبادل.

وتتطلّب التجارة العالمية قابلية التشغيل البيني مع الأنظمة المالية القائمة. إن غياب بروتوكولات موحّدة لتسوية العملات

المشفرة يُعقّد عملية التكامل مع الأنظمة المالية. وتُعتبر العملات الرقمية الصادرة عن البنوك المركزية Central bank digital currencies (CBDCs) بديلاً أكثر جدوى لأنها تجمع بين كفاءة التسوية الرقمية والإستقرار المدعوم من الدولة والرقابة التنظيمية. وتالياً، فإن العملات المشفّرة يُمكن إستخدامها في إتفاقيات تجارية ثنائية محدّدة أو في مناطق ذات وصول محدود إلى التمويل العالمي، ولكن إعتمادها على نطاق واسع لتسوية التجارة العالمية لا يزال مقيّداً بالتقلّبات، والتحدّيات التنظيمية، وغياب التكامل النظامي.

تطورات العملات المشفّرة

يشهد سوق العملات المشفّرة تعافياً حذراً منذ مطلع العام 2026، حيث يتم تداول البيتكوين قرب 77,000 دولار، والإيثيريوم فوق 2,300 دولار، والريبل (XRP) عند حوالي 1.37 دولار، مدعوماً بتدفقات قوية لصناديق المؤشّرات المتداولة في البورصة Exchange-Traded Fund ETF وتوقع إصدار لوائح تنظيمية جديدة. ورغم تبني المؤسّسات لهذه العملات والتحديثات التقنية، لا تزال العملات المشفّرة تواجه تحدّيات تتمثل في التقلّبات المستمرة، والاختراقات الأمنية، وعدم استقرار الأطر التنظيمية.

يعكس وضع العملات المشفّرة في مايو/أيار 2026 مزيجاً من المرونة والهشاشة. فمن جهة، شهدت تدفقات الاستثمار المؤسسي ارتفاعاً ملحوظاً، حيث جذبت صناديق بيتكوين المتداولة في البورصة 2.44 مليار دولار في أبريل/نيسان 2026، وسجلت صناديق ريبل XRP المتداولة في البورصة أقوى أداء شهري لها بتدفقات بلغت 82 مليون دولار. كما شهدت عملة إيثيريوم إرتفاعاً ملحوظاً. وتُبرز هذه التطوّرات تزايد ثقة المستثمرين المؤسسيين، لا سيما مع ترقب إصدار الكونغرس الأميركي لقانون الوضوح التنظيمي CLARITY Act الذي يهدف إلى وضع تعريف لتنظيم الأصول الرقمية.

في الوقت نفسه، لا تزال العملات المشفرة محفوفة بالمخاطر الكبيرة. فقد شهد أبريل/نيسان 2026 أكبر عدد من عمليات الاختراق في تاريخ العملات الرقمية، حيث تجاوزت الخسائر 600 مليون دولار نتيجة إستغلال نحو 30 ثغرة أمنية في منصّات التمويل اللامركزي. وقد قامت جماعات مرتبطة بكوريا الشمالية بغالبية عمليات السرقة، مما يعكس الأبعاد الجيوسياسية لجرائم العملات الرقمية. ولا يزال سوق العملات المشفّرة عرضة للتقلبات. فبينما يتوقع بعض المحلّلين أن يصل سعر البيتكوين إلى ما بين 150,000 و200,000 دولار في حلول نهاية العام 2026، تتفاوت توقعات الإيثيريوم، حيث تُراوح بين 4,500 و11,000 دولار، وذلك تبعاً لتوسع التمويل اللامركزي.

إلى جانب المضاربة على الأسعار، تشهد أسواق العملات المشفرة تحولات هيكلية، إذ تُستخدم العملات المستقرة بشكل متزايد في المدفوعات والتحويلات المالية اليومية، لتصبح جزءاً لا يتجزأ من البنية التحتية المالية. كما يبرز ترميز الأصول الحقيقية، مثل سندات الخزانة والصناديق الاستثمارية، كمحرّك رئيسي للنمو، موفراً مكاسب في الكفاءة للمؤسسات.

يقف قطاع العملات المشفّرة في مايو/أيار 2026 على مفترق طريق، فبينما يُعزّز تبني المؤسسات لهذه العملات ووضوح الأنظمة التنظيمية التفاؤل، لا تزال المخاطر الأمنية والتقلّبات وتشتّت الأنظمة العالمية تُعوّق التبنّي على النطاق الواسع للعملات المشفّرة. ويُشير الوضع الحالي للعملات المشفّرة في مايو/أيار 2026 إلى تفاؤل حذر. فالتدفقات المؤسسية والتحديثات التقنية تُحفز النمو، وستوفّر اللوائح التنظيمية الجديدة الوضوح المنشود.

تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة

إن تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفرة تعكس الإمكانات الكبيرة للأصول الرقمية، وتتمثل المخاطر بشكل أساسي في التقلبات، وتشتّت الأنظمة، والثغرات الأمنية. وتكمن الفرص في كفاءة وشفافية الأنظمة القائمة على تقنية البلوك تشين، إذ يُمكن للعملات المشفّرة خفض تكاليف المعاملات، وتسريع عمليات التسوية، وتوفير سجلات غير قابلة للتغيير تُعزّز الثقة في المعاملات عبر الحدود. وتبرز العملات المستقرّة والأصول المُرمّزة، على وجه الخصوص، كأدوات أكثر عملية لتسوية التجارة، حيث توفّر إستقراراً في الأسعار وتكاملاً مع البنى التحتية المالية الرقمية. على المدى البعيد، قد تُساهم العملات الرقمية للبنوك المركزية في سدّ الفجوة بين الإبتكار والثقة النظامية، في حين أن المخاطر والتحدّيات تفوق حالياً فرص التبني الواسع النطاق، فإن مسار الإبتكار التكنولوجي والتطور التنظيمي سيُحدد ما إذا كانت العملات المشفّرة ستُصبح آلية تسوية تكميلية في التجارة العالمية.

أفضل العملات المشفرة للتجارة العالمية

تُعدّ عملات البيتكوين والإيثيريوم، بفضل سيولتها العالية وإنتشارها المؤسسي، والعملات الرقمية ريبل XRP لكفاءتها في المدفوعات عبر الحدود، والعملات المستقرّة مثل العملة المستقرة المدعومة بالدولار والعملة المستقرة تيزر USDC Tether لإستقرار أسعارها وسهولة دمجها في الأنظمة والقوانين، هي الأنسب لتسوية

التجارة العالمية في العام 2026. تجمع هذه الأصول بين الحجم الكبير والثقة والفائدة، مما يجعلها أكثر جدوى من العملات الرقمية الأصغر حجماً والأكثر تقلّباً.

إن ملاءمة العملات المشفرة لتسوية التجارة العالمية ترتكز على السيولة والإستقرار والقبول التنظيمي والكفاءة التقنية. لا تزال عملة البيتكوين (BTC) هي العملة المهيمنة، برأسمال سوقي يتجاوز 1.6 تريليون دولار وسيولة عالية، مما يجعلها أقرب ما يكون إلى «الذهب الرقمي». أما عملة الإيثيريوم (ETH)، التي يقارب رأسمالها السوقي 290 مليار دولار، فهي تُستخدم بشكل متزايد في العقود الذكية وترميز الأصول الحقيقية، مما يوفر إمكانية البرمجة والتكامل مع التمويل اللامركزي. وتهدف الترقيات القادمة لعملة الإيثيريوم إلى توسيع إستخدامها في تمويل التجارة وتسوية المعاملات عبر الحدود.

تُعدّ عملة ريبل XRP ذات أهمية خاصة للتجارة الدولية، إذ تم تصميمها خصّيصاً للمدفوعات العابرة للحدود السريعة والمنخفضة التكلفة. ويقوم بإستخدامها العديد من المؤسسات المالية مما يجعلها عملة تسوية للمصدرين والمستوردين. إضافةً إلى ذلك، تبرز العملات المستقرة مثل العملة المستقرة المدعومة بالدولار USDC والعملة المستقرة تيزر USDT كأكثر الأدوات العملية لتسوية المعاملات التجارية، فهي تجمع بين كفاءة تقنية البلوك تشين واستقرار الأسعار، إذ ترتبط بالدولار.

عملياً، توفر عملتا بيتكوين وإيثيريوم نطاقاً واسعاً وثقة مؤسسية، بينما توفر عملة ريبل XRP السرعة والكفاءة، أما العملات المستقرة فتضمن الإستقرار والتوافق مع الأنظمة والقوانين. وتشكل هذه العملات مجتمعةً المجموعة الأنسب من الأصول الرقمية لتسوية التجارة العالمية، علماً أن إنتشارها على نطاق واسع سيعتمد على توحيد الأنظمة والتوافق مع البنى التحتية المالية القائمة.

العملات المشفّرة الأكثر ملاءمة لتسوية التجارة العالمية إستناداً إلى السيولة والكفاءة والإستقرار

العملات المشفرة	نقاط القوة الرئيسية لتسوية التجارة	القيود	سياق التبني الحالي
بيتكوين	سيولة عالية، وإعتراف عالمي، وإعتماد مؤسسي لصناديق المؤشرات المتداولة، «ومكانة «الذهب الرقمي	تقلبات عالية، سرعات معاملات أبطأ، تعدين كثيف الطاقة	تستخدمها روسيا وإيران في التجارة المتأثرة بالعقوبات؛ وهي مقبولة على نطاق واسع كضمان
إيثيريوم	إمكانية البرمجة عبر العقود الذكية، وترميز الأصول، والتكامل مع التمويل اللامركزي ، وتحسينات قابلية التوسع	لا تزال الأوضاع متقلبة، مع عدم اليقين التنظيمي ومخاطر ازدحام الشبكة	دور متزايد في تمويل التجارة باستخدام الرموز الرقمية والتسويات المدعومة بالأصول
إكس آر بيXRP	صُممت هذه المنصة لتسهيل المدفوعات السريعة والمنخفضة التكلفة عبر الحدود، وتعزيز الشراكات المؤسسية القوية، وتسهيل التسوية الفعالة	النزاعات القانونية السابقة (قضية هيئة الأوراق المالية والبورصات الأمريكية)، والاستخدام المحدود خارج قنوات الدفع	تم اعتمادها من قبل البنوك ومقدمي خدمات الدفع للتحويلات المالية والتدفقات التجارية
عملة العملة المستقلة المرتبطة USDC بالدولار	مرتبط بالدولار، إستقرار الأسعار، متوافق مع الأنظمة، متكامل مع عمليات الخزينة المؤسسية	الإعتماد على إحتياطيات الجهة المصدرة، والتدقيق التنظيمي للعملات المستقرة	تُستخدم بشكل متزايد في التحويلات المالية والمدفوعات عبر الحدود والصفقات التجارية التجريبية
العملة المستقرة تيزر USDT Tether	أكبر عملة مستقرة من حيث الحجم، مقبولة على نطاق واسع في مختلف منصات التداول، وتتمتع بسيولة عالية	مخاوف بشأن الشفافية في ما يتعلق بالإحتياطيات والمخاطر التنظيمية	تُستخدم عادةً في تجارة السلع الأساسية ومنصات تداول العملات الرقمية للتسوية

الدول التي تستخدم العملات المشفّرة في التجارة العالمية

هناك عدد قليل من الدول التي تستخدم العملات المشفّرة في التجارة العالمية. وتستخدم روسيا وإيران وفنزويلا العملات المشفّرة في تسوية التجارة العالمية لتخطي العقوبات. كما وشرّعت السلفادور وجمهورية أفريقيا الوسطى إستخدام البيتكوين محلياً، ولكن بشكل محدود في التجارة العالمية. أما معظم الدول الأخرى، بما فيها الهند والولايات المتحدة والبرازيل، فتسمح بتداول العملات المشفّرة، لكنها تقيّد استخدامها في التجارة عبر الحدود.

لقد إعترفت روسيا صراحةً بالعملات المشفرة في التجارة العالمية منذ العام 2021، مستخدمةً البيتكوين وغيرها من الأصول الرقمية لتسوية المعاملات مع شركاء مثل الصين والهند، لا سيما في صادرات الطاقة، مع إستمرارها في حظر المدفوعات المحلية بالعملات المشفّرة. وقد سمحت إيران بإستخدام البيتكوين المُعدّن محلياً لدفع ثمن الواردات. وتستخدم فنزويلا رمز بترو المدعوم من الدولة state-backed Petro token والبيتكوين في تجارة النفط، رغم أن تبنّي عملة بترو لا يزال محدوداً. وجعلت السلفادور البيتكوين عملة قانونية في العام 2021، وفي حلول العام 2026، كان أكثر من 85 % من الشركات الصغيرة تقبله، لكن دوره في التجارة العالمية هامشي مقارنةً بإستخدامه المحلي. وأعلنت جمهورية أفريقيا الوسطى لفترة وجيزة البيتكوين عملة قانونية في العام 2022، ثم ألغت القانون في العام 2023، وإتجهت نحو المشاريع المدعومة بالموارد والمُرمّزة.

تُعدّ الهند وباكستان ونيجيريا والفلبين من بين الدول الرائدة عالمياً في تبني العملات الرقمية، مدفوعة بالتحويلات المالية والتحوّط ضد التضخُّم، إلاّ أنها لا تستخدمها رسمياً في تسوية المعاملات التجارية. وتصنّف الولايات المتحدة البيتكوين كسلعة وملكية لكنها لا تعترف بالبيتكوين كعملة قانونية للتجارة.

أما البرازيل، فقد وضعت أطراً تنظيمية متطورة، ونفّذت مشروعاً تجريبياً للريال الرقمي، لكن العملات الرقمية لا تزال خارج أنظمة تسوية المعاملات التجارية الرسمية. وتسمح اليابان والمكسيك بمعاملات بواسطة العملات الرقمية عبر منصّات التداول المنظمة، إلا أنهما تقيّدان إستخدام العملات المشفرة في التجارة عبر الحدود.

تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة

يتطور دور المصارف في تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة، ولكنه لا يزال مقيداً بإعتبارات تنظيمية وتشغيلية ونظامية. تعمل المصارف كوسيط أساسي في التجارة العالمية، حيث تضمن الإمتثال لمعايير مكافحة غسل الأموال، وإنفاذ العقوبات، وبروتوكولات الدفع عبر الحدود. وفي سياق العملات المشفّرة، يتجلّى دورها في جانبين: أولاً، بصفتها جهات حافظة وميسرة لمعاملات الأصول الرقمية، إذ توفر خدمات الحفظ، وبنية التسوية التحتية، وأدوات إدارة المخاطر؛ وثانياً، بصفتها جهات رقابية تدمج العملات المشفّرة في الأنظمة المالية القائمة من خلال شراكات مع منصات التداول ومنصات البلوك تشين. وقد بدأت بعض المصارف في الإقتصادات المتضررة من العقوبات تجربة تسويات العملات المشفّرة لتجاوز القيود، بينما تستكشف المؤسسات العالمية بحذر حلول تمويل التجارة القائمة على الرموز (التوكنات) والعملات المستقرة. ومع ذلك، لا تزال معظم المصارف مترّددة في تبنّي العملات المشفّرة بشكل كامل لتسوية التجارة نظراً إلى التقلُّبات في أسعار العملات المشفّرة، وعدم وجود تنظيم موحد، ومخاطر الثقة. وتُوجّه المصارف مواردها نحو مشاريع تجريبية للعملات الرقمية للبنوك المركزية ومنصات تمويل التجارة القائمة على تقنية البلوك تشين، والتي تُعد بالكفاءة والشفافية والإستقرار النظامي. وتالياً، تلعب المصارف حالياً دوراً محدوداً في دعم إستخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية. الاّ أن دور المصارف إستراتيجي، حيث تُتيح تسويات متخصّصة للعملات المشفرة في سياقات محددة، بينما تسعى إلى تبنّي أدوات رقمية أكثر تنظيماً مثل العملات الرقمية للبنوك المركزية والأصول المُرمّزة للتجارة العالمية.

التشريعات لاستخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية

إن تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفرة يستوجب وضع لوائح شاملة توازن بين الإبتكار والاستقرار النظامي. وتتمثل أهم الإحتياجات في وضع معايير دولية متناسقة، وتصنيف واضح للأصول الرقمية، ووضع أطر قوية لمكافحة غسل الأموال والإمتثال للوائح، وآليات للتوافق التشغيلي مع الأنظمة المالية القائمة. ومن دون هذه المتطلبات التشريعية، تبقى تسويات التجارة العالمية بواسطة العملات المشفرة مجزأة ومحفوفة بالمخاطر.

إن تسوية التجارة العالمية بالعملات المشفّرة تتطلّب تطوير بنية تنظيمية تعالج الأبعاد المحلية والعابرة للحدود. وعلى الصعيد الدولي، يُعدّ توحيد المعايير أمراً بالغ الأهمية، نظراً إلى تشتُّت الأنظمة الحالية.

ويوفر نظام الإتحاد الأوروبي لتنظيم أسواق الأصول المشفّرة (MiCA) التراخيص وحماية المستهلك، بينما تعتمد الولايات

المتحدة على إنفاذ قوانين متعددة من قبل هيئة الأوراق المالية والبورصات (SEC) وهيئة تداول السلع الآجلة (CFTC) الاّ أنه لا يوجود قانون موحد في الولايات المتحدة. وقد حظّرت الصين معظم أنشطة العملات المشفرة بشكل قاطع، في حين تعترف اليابان بالعملات المشفّرة كملكية قانونية وتشترط تسجيلها في البورصات. يؤدي هذا التباين إلى حالة من عدم اليقين في إستخدام العملات المشفرة في التجارة العالمية، مما يؤكد الحاجة إلى تنسيق على صعيد دولي.

تشمل المتطلّبات التنظيمية الرئيسية تصنيف الأصول، مما يضمن وضوحاً حيال ما إذا كانت العملات المشفّرة تُستخدم كسلع أو أوراق مالية أو عملات. وذلك يُحدّد كيفية فرض الضرائب عليها وتداولها ودمجها في الأنظمة المالية. ويُعدّ الإمتثال لقوانين مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب أمراً بالغ الأهمية. وتضع الولايات المتحدة والإتحاد الأوروبي تشريعات تُلزم بالفعل منصّات التداول بتطبيق إجراءات «اعرف عميلك»، لكن تسوية التجارة العالمية بواسطة العملات المشفّرة تتطلب تشريعات أكثر صرامة وخصوصاً في ما يتعلق بتبادل البيانات عبر الحدود. ويُعدّ الامتثال للعقوبات مسألة بالغة الحساسية.

من الناحية التشغيلية، يجب أن تتناول اللوائح قابلية التشغيل البيني والتسوية، بما يضمن إمكانية دمج معاملات العملات المشفرة مع نظام سويفت، ومعيار إيزو ISO 20022، وغيرها من الانظمة والمعايير المعتمدة في التجارة العالمية. وقد أصدرت لجنة بازل للرقابة المصرفية بالفعل قواعد احترازية حيال إستخدام الأصول المشفّرة تُلزم البنوك بالإحتفاظ بإحتياطيات رأسمالية لمواجهة التقلبات. إن توسيع نطاق هذه الأطر التشريعية لتشمل تمويل التجارة بواسطة العملات المشفّرة، أمر ضروري لحماية الإستقرار النظامي. كما أن حماية المستهلكين والمستثمرين، بما في ذلك آليات تسوية المنازعات، ومعايير الحفظ، ومتطلّبات التأمين، أمور حيوية لبناء الثقة بين المصدرين والمستوردين والوسطاء الماليين. يتطلب تنظيم التجارة العالمية بالعملات المشفّرة إطاراً تنظيمياً متعدّد المستويات، وتنسيقاً دولياً، ووضوحاً في تصنيف الأصول، وإلتزاماً بالمعايير، والتوافق التشغيلي، وحماية المستهلك. ورغم التقدم المحرز في الإتحاد الأوروبي وبعض الدول، يبقى غياب إطار تشريعي عالمي موحّد التحدّي الأكبر أمام تبنّي العملات المشفّرة على نطاق واسع في التجارة العالمية.

الآفاق المستقبلية

إن تسوية التجارة العالمية باستخدام العملات المشفّرة سيكون

تدريجياً في المستقبل وليس على نطاق واسع وفوري. على المدى القريب، من المرجّح أن تبقى العملات المشفّرة أدوات متخصّصة تستخدمها بشكل أساسي الإقتصادات المتأثرة بالعقوبات. ويُتوقع أن تلعب العملات المستقرة المرتبطة بالعملات الورقية، وخاصة الدولار، دوراً أكبر من الأصول المتقلّبة مثل البيتكوين، نظراً إلى ما توفره من استقرار في الأسعار وتوافق تنظيمي.

في المحصّلة، على المدى المتوسط، قد يؤدي التبني المؤسسي وترميز الأصول الحقيقية إلى توسيع نطاق استخدام أنظمة التسوية القائمة على تقنية البلوك تشين في تمويل التجارة، لكن يرتبط ذلك بشكل كبير بالتنسيق التنظيمي الدولي والتوافق مع البنى التحتية القائمة مثل سويفت ومعايير إيزو ISO 20022. أما على المدى البعيد، فإن العملات الرقمية للبنوك المركزية (CBDCs) هي الحل الأمثل، لأنها تجمع بين كفاءة التسوية الرقمية وأطر الإستقرار والإمتثال المدعومة من الدولة. قد تُكمّل العملات المشفّرة العملات الرقمية للبنوك المركزية من خلال العمل كأدوات موازية في التجارة الثنائية أو أسواق السلع، إلاّ أن الإعتماد المنهجي عليها لتسوية التجارة العالمية سيظل مقيّداً بالتقلّبات، وتشتت الأنظمة، والتحدّيات الجيوسياسية. من المرجّح أن يتطوّر دور العملات المشفرة في التجارة العالمية ليصبح أداة انتقالية، تمهد الطريق أمام العملات الرقمية للبنوك المركزية والأنظمة المالية القائمة على الرموز الرقمية.

د. سهى معاد
كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

GROW
MOSUL BANK
MOSUL BANK FOR DEVELOPMENT&INVESTMENT
WITH US

Grow & Nuture
the Ideas You Have.

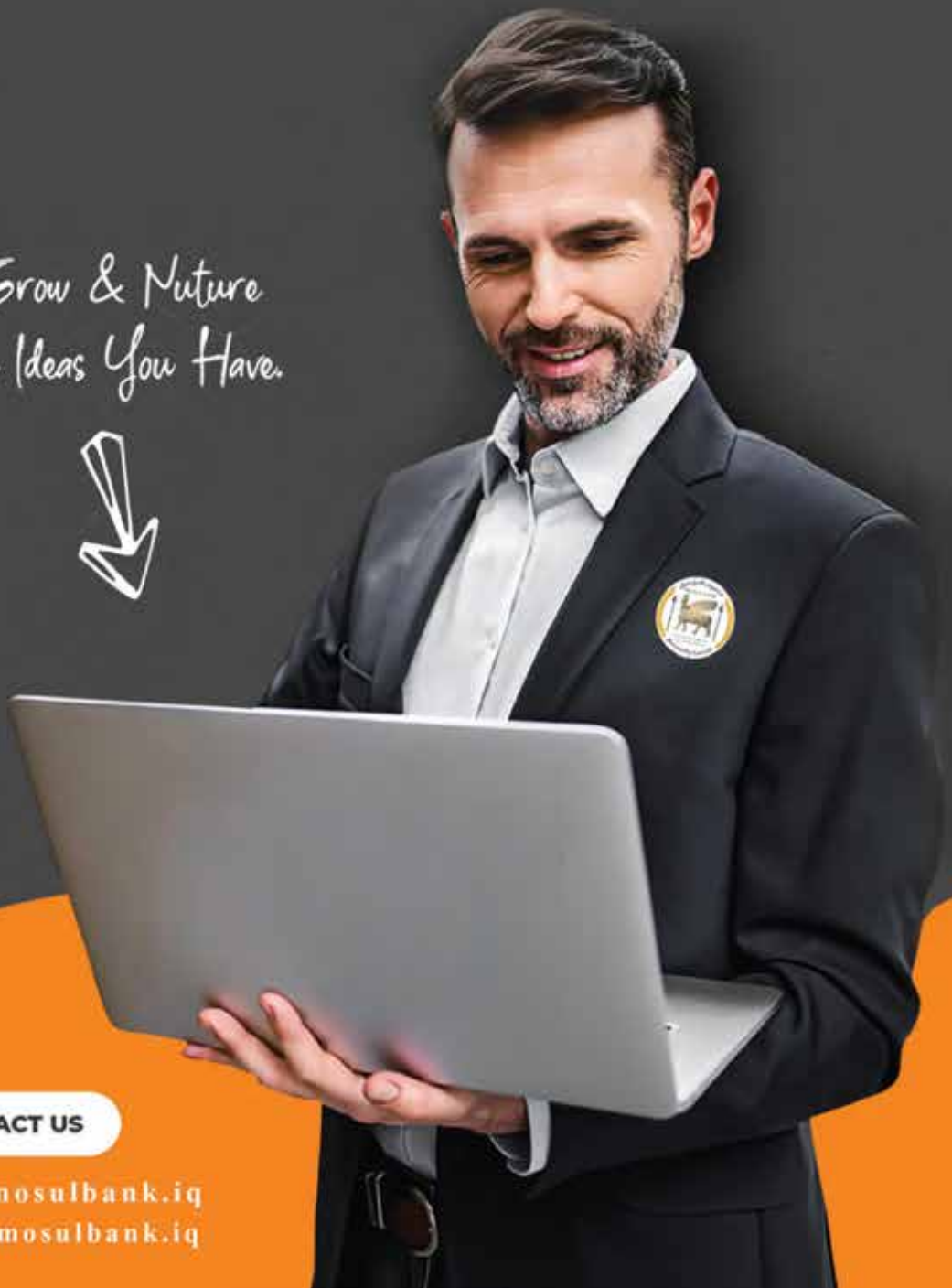

CONTACT US

hr@almosulbank.iq
www.almosulbank.iq

التوازن المالي وتحوّل سياسات المصارف ومستقبل النظام النقدي والمالي العالمي

المرحلة المقبلة تتطلب من المصارف العربية تعزيز قدرتها على التكيُّف مع التحوُّلات الدولية عبر تطوير البنية الرقمية

يشهد النظام المالي العالمي مرحلة إعادة تموضع عميقة، لم تعد فيها السياسات النقدية والمصرفية تُدار وفق منطق النمو السهل والسيولة الوفيرة الذي ساد بعد الأزمة المالية العالمية وجائحة كورونا، بل وفق منطق جديد يقوم على ضبط التضخُّم وحماية الإستقرار المالي وإدارة الدين وتحصين الميزانيات العمومية للمصارف وللدول.

وقد أدّت موجات التضخُّم وإرتفاع أسعار الفائدة وتزايد المخاطر الجيوسياسية وتوسّع الدين العام والخاص، إلى تحويل مفهوم التوازن المالي من مجرّد توازن بين الإيرادات والنفقات أو بين الودائع والقروض، إلى مفهوم أوسع يرتبط بقدرة الإقتصاد والنظام المصرفي على إمتصاص الصدمات من دون الوقوع في أزمة سيولة أو أزمة ثقة أو أزمة مديونية.

وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أن النمو العالمي مرشّح للتباطؤ إلى نحو 2.5% في العام 2026 في ظل ضغوط أسعار الطاقة وتجدد المخاطر التضخمية وتزايد حالة عدم اليقين الجيوسياسي، ما يفرض على السياسات الإقتصادية تحقيق توازن دقيق بين دعم النمو وكبح التضخم والحفاظ على الإستدامة المالية. وفي هذا السياق، يحذّر صندوق النقد الدولي من أن مخاطر الإستقرار المالي العالمي أصبحت مرتفعة، نتيجة تفاعل إرتفاع عوائد السندات وتشدُّد الأوضاع المالية ومخاطر الديون السيادية واحتمال انتقال الضغوط من الأسواق إلى القطاع المصرفي والإقتصاد الحقيقي.

مفهوم التوازن المالي في المرحلة الراهنة

لم يعد التوازن المالي يعني فقط قدرة الدولة على تمويل عجزها، أو قدرة المصرف على المحافظة على نسبة سيولة مريحة، فالتوازن المالي الحديث يقوم على ثلاثة مستويات مترابطة: توازن المالية العامة، وتوازن السياسة النقدية، وتوازن القطاع المصرفي. فعندما ترتفع كلفة الدين العام، تتأثر موازنات الحكومات، وترتفع عوائد السندات، وتنخفض القيمة السوقية للأصول المالية التي تحتفظ بها المصارف، ما قد يخلق حلقة ضغط بين الدولة والمصارف تعرف بعلاقة الترابط بين المخاطر السيادية والمخاطر المصرفية.

وقد أشار صندوق النقد الدولي إلى أن الدين العام العالمي مرشّح لتجاوز 100% من الناتج المحلي الإجمالي في حلول العام 2029، وهو مستوى يُعد الأعلى منذ العام 1948، كما أن إرتفاع أسعار الفائدة أصبح يضغط على كلفة خدمة الدين وعلى قدرة الحكومات على بناء هوامش أمان مالية. لذلك، فإن التوازن المالي في المرحلة المقبلة لن يتحقق فقط عبر خفض العجز، بل عبر تحسين نوعية الإنفاق العام ورفع كفاءة الإيرادات وتوجيه الموارد نحو الإستثمار المنتج، والبنية التحتية، ورأس المال البشري، والتحوُّل الرقمي.

تغيّر سياسات المصارف

أدّت التحوّلات الإقتصادية والمالية العالمية خلال السنوات الأخيرة إلى إعادة صياغة جوهرية في سياسات المصارف، بعدما إنتقل القطاع المصرفي من بيئة إتسمت بإنخفاض أسعار الفائدة ووفرة السيولة إلى بيئة أكثر تعقيداً، تقوم على إرتفاع كلفة التمويل وتشدد السياسة النقدية وضعف اليقين الإقتصادي وتزايد المخاطر الجيوسياسية والرقابية. ولم تعد المصارف تنظر إلى النمو الإئتماني بوصفه مؤشّراً كافياً على قوة الأداء، بل باتت تركّز بصورة أكبر على نوعية الأصول وإستقرار الودائعو إدارة السيولة وكفاية رأس المال ومتانة نماذج الأعمال. ويأتي ذلك في ظل تحذيرات صندوق النقد الدولي من إرتفاع مخاطر الإستقرار المالي العالمي، نتيجة تفاعل الضغوط الجيوسياسية وتقلّب الأسواق ومخاطر الديون وتشدُّد الأوضاع المالية.

وقد كشفت الإضطرابات المصرفية التي شهدها عدد من الأسواق المتقدمة في العام 2023 أن قوة المؤشّرات التقليدية لا تكفي وحدها لضمان الإستقرار، إذ يمكن أن تتعرّض المصارف لضغوط حادة إذا إجتمعت خسائر غير محققة في المحافظ الإستثمارية، مع ضعف إدارة مخاطر أسعار الفائدة وسرعة إنتقال الودائع. وأشارت لجنة بازل إلى أن تلك الإضطرابات أبرزت أهمية مراقبة مخاطر السيولة، وسلوك المودعين، وإستخدام أدوات رقابية أكثر فاعلية في مرحلة

جدول رقم 1: التحولات الرئيسية في سياسات البنوك بين مرحلة السيولة الوفيرة ومرحلة التشدد المالي

مجال السياسة المصرفية	الاتجاه السابق	الاتجاه الجديد	الدلالة الاستراتيجية
السياسة الإئتمانية	توسُّع في منح القروض بحثاً عن النمو	إنتقائية أكبر وتشدُّد في تقييم الجدارة الائتمانية	التركيز على جودة القروض لا حجمها فقط
إدارة السيولة	الإعتماد على وفرة الودائع وإستقرارها النسبي	بناء هوامش سيولة أكبر ومراقبة يومية لتدفقات الودائع	تجنُّب صدمات السحب السريع وفجوات التمويل
أسعار الفائدة	الاستفادة من الفائدة المنخفضة لدعم الإقراض	إدارة دقيقة لمخاطر الفائدة وإعادة تسعير الأصول والخصوم	حماية الهوامش الربحية ورأس المال
هيكل الودائع	الإعتماد على الودائع التقليدية منخفضة الكلفة	تنويع مصادر التمويل وتعزيز الودائع المستقرة	تقليل حساسية المصرف لهجرة الودائع
الرقابة والإمتثال	الإلتزام بالحد الأدنى من المتطلّبات الرقابية	رقابة إستباقية، إختبارات ضغط، وحوكمة مخاطر أكثر صرامة	رفع القدرة على إمتصاص الصدمات
نموذج الأعمال	الإعتماد الكبير على الفوائد	تنويع الدخل عبر الخدمات الرقمية والرسوم وإدارة الثروات	تقليل الإعتماد على دورة الفائدة والإئتمان

المصدر: إتحاد المصارف العربية، إدارة الأبحاث والدراسات.

مبكرة. وفي هذا السياق، أصبحت سياسة إدارة الأصول والخصوم أكثر أهمية من أي وقت مضى. فإرتفاع أسعار الفائدة لا يؤثر فقط على كلفة التمويل، بل يضغط أيضاً على القيمة السوقية للسندات والأدوات المالية التي تحتفظ بها المصارف، وخصوصاً عندما تكون آجال الأصول أطول من آجال الخصوم. لذلك، تتجه المصارف إلى تقصير آجال بعض المحافظ، وتحسين المواءمة بين آجال الودائع والقروض، ورفع جاهزية خطط الطوارئ التمويلية، بما يسمح لها بمواجهة أي ضغط مفاجئ على السيولة أو الثقة.

كما أن سياسة الإئتمان تشهد تحوُّلاً واضحاً من التوسُّع الكمّي إلى التوسُّع النوعي، فالمصارف باتت أكثر تحفّظاً في تمويل القطاعات عالية المخاطر أو الأكثر حساسية لتقلّبات الفائدة، في مقابل إعطاء أولوية أكبر للقطاعات القادرة على توليد تدفقات نقدية مستقرّة، مثل التجارة الأساسية والطاقة والبنية التحتية والصناعات التصديرية والقطاعات المرتبطة بالتحوُّل الرقمي. وهذا لا يعني تراجع دور المصارف في تمويل الإقتصاد، بل يعني إنتقالها إلى دور أكثر إنتقائية، حيث يصبح التمويل مرتبطاً بقدرة المقترض على الإستدامة المالية وليس فقط بحجم الضمانات.

ومن ناحية أخرى، فرضت سرعة التحوُّل الرقمي تغيُّراً في سياسات المصارف تجاه العملاء والودائع، فالمودع أصبح أكثر قدرة على نقل أمواله بسرعة بين المصارف أو نحو أدوات مالية بديلة، وهو ما جعل إستقرار قاعدة الودائع عاملاً محورياً في تقييم قوة المصرف.

وقد أشار مجلس الإستقرار المالي إلى أن التطوّرات التكنولوجية ووسائل التواصل الإجتماعي يُمكن أن تسرّع موجات سحب الودائع في الأزمات، ما يفرض على المصارف تطوير أنظمة إنذار مبكّر ومراقبة لحظية لتدفقات السيولة وخطط تواصل فعّالة مع العملاء والأسواق.

كذلك، تواجه المصارف منافسة متزايدة من مؤسسات التمويل غير المصرفية، مثل صناديق الإستثمار، وشركات التكنولوجيا المالية، وشركات الدفع، وصناديق الائتمان الخاص. فقد أظهر مجلس الإستقرار المالي أن قطاع الوساطة المالية غير المصرفية بلغ نحو 257 تريليون دولار في العام 2024، أي ما يعادل حوالي 51% من إجمالي الأصول المالية العالمية، كما نما بنسبة 9.4%، أي بوتيرة تقارب ضعف نمو القطاع المصرفي. وهذا التطور يُفرض

على المصارف إعادة النظر في نموذجها التشغيلي، ليس فقط لمواجهة المنافسة، بل أيضاً لإدارة مخاطر الترابط المتزايد بين المصارف والأسواق والمؤسسات غير المصرفية.

مستقبل النظام النقدي والمالي العالمي

يتّجه النظام النقدي والمالي العالمي إلى مرحلة إعادة تشكيل تدريجية، لا تقوم على إلغاء الدور التقليدي للمصارف أو الإنهيار المفاجئ لهيمنة العملات الدولية الرئيسية، بل على إدماج البنية المصرفية القائمة في بيئة مالية أكثر رقمية وترابطاً وقابلية للبرمجة. ويُرجّح أن يبقى النقد الصادر عن المصارف المركزية مرتكزاً أساسياً للثقة والتسوية النهائية، فيما تتوسَّع المصارف التجارية في تقديم الودائع والخدمات الإئتمانية والتمويلية ضمن قنوات رقمية أكثر سرعة وشفافية. وتبرز الرمزية المالية للأصول كأحد أهم التحوُّلات المرتقبة، إذ تسمح بتحويل الودائع والسندات والأصول المالية إلى وحدات رقمية قابلة للتداول والتنفيذ الآلي. وبحسب بنك التسويات الدولية، فإن المنظومة المستقبلية قد تقوم على منصّات موحّدة تجمع إحتياطات المصارف المركزية، والنقود المصرفية التجارية، والسندات الحكومية المرمّزة، بما يختصر عمليات المراسلة والمطابقة والتسوية ويخفض الكلفة والمخاطر التشغيلية في المدفوعات والتحويلات عبر الحدود.

كما أن تطورات العملات الرقمية للمصارف المركزية، ولا سيما المخصّصة للتعاملات بين المؤسسات المالية، ستكون عنصراً مؤثّراً في تحديث البنية النقدية. فقد أظهر إستبيان بنك التسويات الدولية لعام 2024 أن 91% من المصارف المركزية المشمولة بالدراسة كانت تستكشف العملات الرقمية للمصارف المركزية، مع تقدّم أوضح في مشاريع العملات الرقمية بالجملة مقارنة بالعملات الموجهة للأفراد. ويعكس ذلك سعي السلطات النقدية إلى الحفاظ على سيادتها النقدية وضمان كفاءة التسويات، في ظل توسُّع العملات المستقرّة والأصول المشفّرة ومنصّات التمويل اللامركزي.

ولا يعني هذا التحوُّل أن الدولار الأميركي سيفقد مكانته المحورية في المدى المنظور، لكنه يشير إلى بيئة إحتياطية ومدفوعات دولية أكثر تنوعاً. فبحسب صندوق النقد الدولي، بلغت حصة الدولار من الإحتياطات الرسمية العالمية 56.8% في الربع الرابع من العام 2025، مقابل 20.2% لليورو و1.95% لليوان الصيني. وتؤكد هذه الأرقام إستمرار مركزية الدولار، مع وجود إتجاه تدريجي نحو تنويع الإحتياطات والعملات المستخدمة في التجارة والتسويات الدولية. وعليه، فإن مستقبل النظام المالي لن يكون نظاماً بلا مصارف، بل نظاماً تتغيّر فيه وظيفة المصرف من وسيط تقليدي إلى مؤسسة تجمع بين الوساطة المالية، وإدارة البيانات، والحماية السيبرانية، والإمتثال الرقابي، وحفظ الأصول الرقمية، وتوفير السيولة ضمن منظومة أكثر آنية وترابطاً. ويبقى نجاح هذا الإنتقال مرهوناً بقدرة المصارف المركزية والجهات الرقابية على تحقيق توازن دقيق بين الإبتكار والكفاءة من جهة، والإستقرار المالي والثقة والسيادة النقدية من جهة أخرى.

المخاطر الجديدة ومتطلّبات الحفاظ على التوازن المالي

يرفع التحوُّل نحو نظام مالي أكثر رقمنة وترابطاً كفاءة المدفوعات والخدمات المصرفية، لكنه يخلق في المقابل مصادر جديدة للمخاطر قد تنتقل بسرعة بين المؤسسات والأسواق. ويأتي الخطر السيبراني في مقدمة هذه التحديات، إذ يشير صندوق النقد الدولي إلى أن عدد الهجمات السيبرانية تضاعف تقريباً مقارنة بالفترة السابقة لجائحة «كوفيد19-»، وأن المؤسسات المالية تحديداً تتعرّض لما يقارب خُمس مجمل الحوادث المسجلة. كما أن ترابط المصارف مع مزودي التكنولوجيا والحوسبة السحابية يجعل أي عطل أو هجوم واسع النطاق قادراً على تعطيل المدفوعات والخدمات الأساسية وتقويض ثقة المودعين والأسواق.

رسم بياني 1: الفجوة بين الإنتشار الرقمي والقدرة المالية للأفراد عالمياً

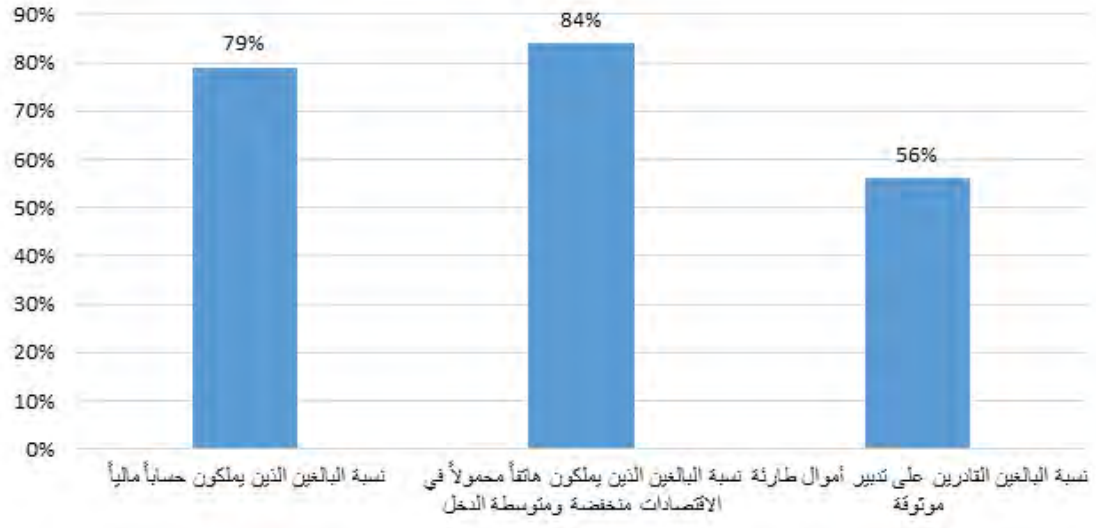

المصدر: البنك الدولي، قاعدة بيانات الشمول المالي العالمي (Global Findex Database 2025)، إستناداً إلى بيانات العام 2024.

وتُظهر تقديرات صندوق النقد الدولي أن المخاطر لا تقاس فقط بالخسائر المباشرة المعتادة، بل بإحتمال وقوع خسائر إستثنائية. فإستناداً إلى «نمذجة الخسائر السيبرانية»، قد تبلغ الخسارة القصوى المقدرة للمؤسسات المالية نحو 152 مليون دولار في سنة اعتيادية، فيما قد تصل إلى 2.2 مليار دولار في سيناريو متطرّف، يُتوقع إحصائياً حدوثه مرة كل عشر سنوات.

وهذه تقديرات للمخاطر القصوى وليست متوسّطات خسائر فعلية متكررة، لكنها تعكس كيف يُمكن للحوادث الرقمية أن تتحول إلى أزمة سيولة أو ملاءة لدى المؤسسة المتضرّرة.

ولا يقتصر التحدّي على الأمن السيبراني، بل يشمل ضمان ألاّ يؤدي التحوُّل الرقمي إلى فجوة جديدة في الوصول إلى الخدمات المالية. فبحسب قاعدة Global Findex 2025 للبنك الدولي، والتي تستند إلى مسوح أُجريت خلال العام 2024 وشملت نحو 148 ألف بالغ في 141 إقتصاداً حول العالم، يمتلك 79% من البالغين عالمياً حساباً مالياً، فيما يمتلك 84% من البالغين في الإقتصادات منخفضة ومتوسطة الدخل هاتفاً محمولاً، ويبلغ عدد مالكي الهواتف الذكية فيها نحو 3 مليارات شخص. ومع ذلك، فإن 56% فقط من البالغين يستطيعون تأمين أموال إضافية موثوقة في حالة طارئة، ما يؤكد أن التوسُّع الرقمي لا يكفي بمفرده ما لم يُترجم إلى قدرة حقيقية على الإدّخار وإدارة المخاطر والوصول الآمن إلى التمويل.

وعليه، يتطلّب الحفاظ على التوازن المالي في المرحلة المقبلة أن تتعامل المصارف المركزية والمصارف مع المرونة السيبرانية، وتنويع البنية التكنولوجية، وإدارة مخاطر مزوّدي الخدمات الخارجيين، والشمول المالي الرقمي، بإعتبارها عناصر أساسية في السياسة الإحترازية، لا مجرّد متطلّبات تشغيلية أو تقنية.

خصوصية الواقع المصرفي والمالي العربي

يتميّز الواقع المصرفي العربي بقطاع مصرفي كبير نسبياً، يمتلك قدرة ملحوظة على إستيعاب الصدمات المالية والإقتصادية، إلاّ أنه يتسم في الوقت ذاته بتفاوت واضح بين الدول العربية من حيث حجم الأصول وعمق الأسواق المالية وهيكل الودائع ومدى مساهمة الإئتمان المصرفي في تمويل الإقتصاد الحقيقي، إذ بلغت موجودات القطاع المصرفي العربي نحو 5.5 تريليونات دولار في نهاية العام 2025، فيما وصلت التسهيلات الائتمانية إلى نحو 3.2 تريليون دولار، بما يعادل قرابة 58% من إجمالي الأصول. كما بلغت ودائع العملاء لدى المصارف العربية نحو 3.3 تريليونات دولار، بما يؤكد إستمرار إعتماد القطاع على قاعدة ودائع واسعة كمصدر رئيسي للتمويل والسيولة.

وتشير مؤشّرات السلامة المالية إلى احتفاظ المصارف العربية، في المجمل، بهوامش وقائية جيدة، إذ بلغ متوسط كفاية رأس المال نحو 18.4%، متجاوزاً الحد الأدنى الرقابي

وفق متطلّبات بازل والبالغ 10.5%.

غير أن النظام المالي العربي لا يزال يعتمد بدرجة كبيرة على القطاع المصرفي، في مقابل محدودية دور المؤسسات المالية غير المصرفية في تعبئة المدّخرات وتوفير التمويل وإدارة المخاطر، إذ لم تتجاوز أصول هذه المؤسسات، بإستثناء صناديق التقاعد، نحو 6.7% من إجمالي أصول القطاع المالي العربي في نهاية العام 2024، كما بلغت نسبة تغلغل التأمين إلى الناتج المحلي الإجمالي نحو 1.7% فقط، مقارنة بمتوسط عالمي يقارب 7%، مما يعكس محدودية تنوُّع القنوات المالية خارج الجهاز المصرفي.

أما على صعيد التحوُّل الرقمي، فتبرز مؤشّرات إيجابية تعكس تقدُّماً في تطوير البنية التحتية للمدفوعات، إذ أشار صندوق النقد العربي إلى توافر خدمات الدفع عبر الهاتف المحمول في جميع الدول العربية المشمولة، فيما إمتلك 94% منها أُطراً قانونية لتنظيم أنظمة الدفع. ومع ذلك، فإن الإستفادة الكاملة من هذا التقدم تظل مرتبطة بتطوير نظم التصنيف الإئتماني وسجلاّت الضمانات المنقولة وتعزيز حماية البيانات والأمن السيبراني، إلى جانب ربط البنى التحتية الوطنية بمنظومات دفع وتسوية عربية عابرة للحدود، بما يدعم التكامل المالي الإقليمي ويحدّ من كلفة التحويلات والمعاملات المالية.

توصيات لتعزيز التوازن المالي وتحديث السياسات المصرفية

تتطلّب التحوُّلات المتسارعة في النظام النقدي والمالي العالمي إنتقال المصارف المركزية والسلطات الرقابية من إدارة المخاطر بعد وقوعها إلى بناء سياسات إستباقية قادرة على إستيعاب الصدمات المالية والتكنولوجية والجيوسياسية. ويقتضي ذلك تعزيز هوامش رأس المال والسيولة الوقائية وتطوير إختبارات الضغط لتشمل سيناريوهات أكثر تعقيداً، مثل الهجمات السيبرانية الواسعة، وتعطُّل أنظمة الدفع، وخروج الودائع الرقمية بسرعة، وإرتفاع تقلبات الأسواق وأسعار الفائدة. كما ينبغي أن تتجه المصارف التجارية إلى إعادة النظر في نماذج أعمالها التقليدية، عبر تنويع مصادر التمويل وتطوير آليات إدارة السيولة وتعزيز الإعتماد على التكنولوجيا المالية بصورة مدروسة.

فالتحوُّل الرقمي لا ينبغي أن يقتصر على تقديم خدمات إلكترونية للعملاء، بل يجب أن يشمل تحديث البنية التشغيلية وتطوير نظم تحليل البيانات وتحسين أدوات كشف الإحتيال ورفع كفاءة إدارة المخاطر الائتمانية والتشغيلية. وفي هذا الإطار، تصبح الإستثمارات في الأمن السيبراني وحماية البيانات جزءاً أساسياً من متطلبات السلامة المصرفية، لا مجرّد كلفة تقنية إضافية.

وتبرز الحاجة أيضاً إلى تعزيز التنسيق بين المصارف المركزية والهيئات الرقابية ومؤسسات القطاع المالي، ولا سيما في ما يتعلق بالعملات الرقمية والأصول الإفتراضية والمدفوعات العابرة للحدود ومخاطر شركات التكنولوجيا الكبرى ومزودي الحوسبة السحابية، إذ إن توسُّع الإعتماد على عدد محدود من مقدمي الخدمات الرقمية قد يؤدي إلى نشوء مخاطر تركّز جديدة، تستوجب أطر رقابية أكثر شمولاً وقدرة على مراقبة الترابط بين القطاع المالي والبنية التكنولوجية.

وعلى صعيد النظام النقدي الدولي، من الضروري العمل على تطوير قنوات دفع وتسوية أكثر سرعة وأقل كلفة، مع الحفاظ على دور المصارف المركزية في ضمان الثقة والسيادة النقدية وإستقرار العملة. كما ينبغي ألاّ يؤدي الإنتقال إلى الخدمات الرقمية إلى تعميق الفجوة بين الفئات القادرة على إستخدام التكنولوجيا والفئات الأقل دخلاً أو الأقل اتصالاً بالخدمات المصرفية، مما يفرض ربط التحوُّل الرقمي بسياسات واضحة للشمول المالي والتثقيف المالي وحماية المستهلك.

أما بالنسبة إلى المصارف العربية، فتتطلّب المرحلة المقبلة تعزيز قدرتها على التكيّف مع التحوُّلات الدولية عبر تطوير البنية الرقمية، ورفع مستويات الحوكمة وإدارة المخاطر، وتوسيع التعاون الإقليمي في أنظمة الدفع والتحويلات، وتبادل المعلومات المتعلقة بالجرائم المالية والهجمات السيبرانية. كما أن الحفاظ على مستويات كافية من السيولة ورأس المال وتنويع المحافظ الإئتمانية وتوجيه التمويل نحو القطاعات الإنتاجية والمشروعات المستدامة، تشكل كلها عناصر أساسية لتعزيز دور القطاع المصرفي العربي في دعم الإستقرار المالي والتنمية الإقتصادية.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

نحو قطاع مصرفي أكثر قوة واستدامة

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraqi Private Banks League

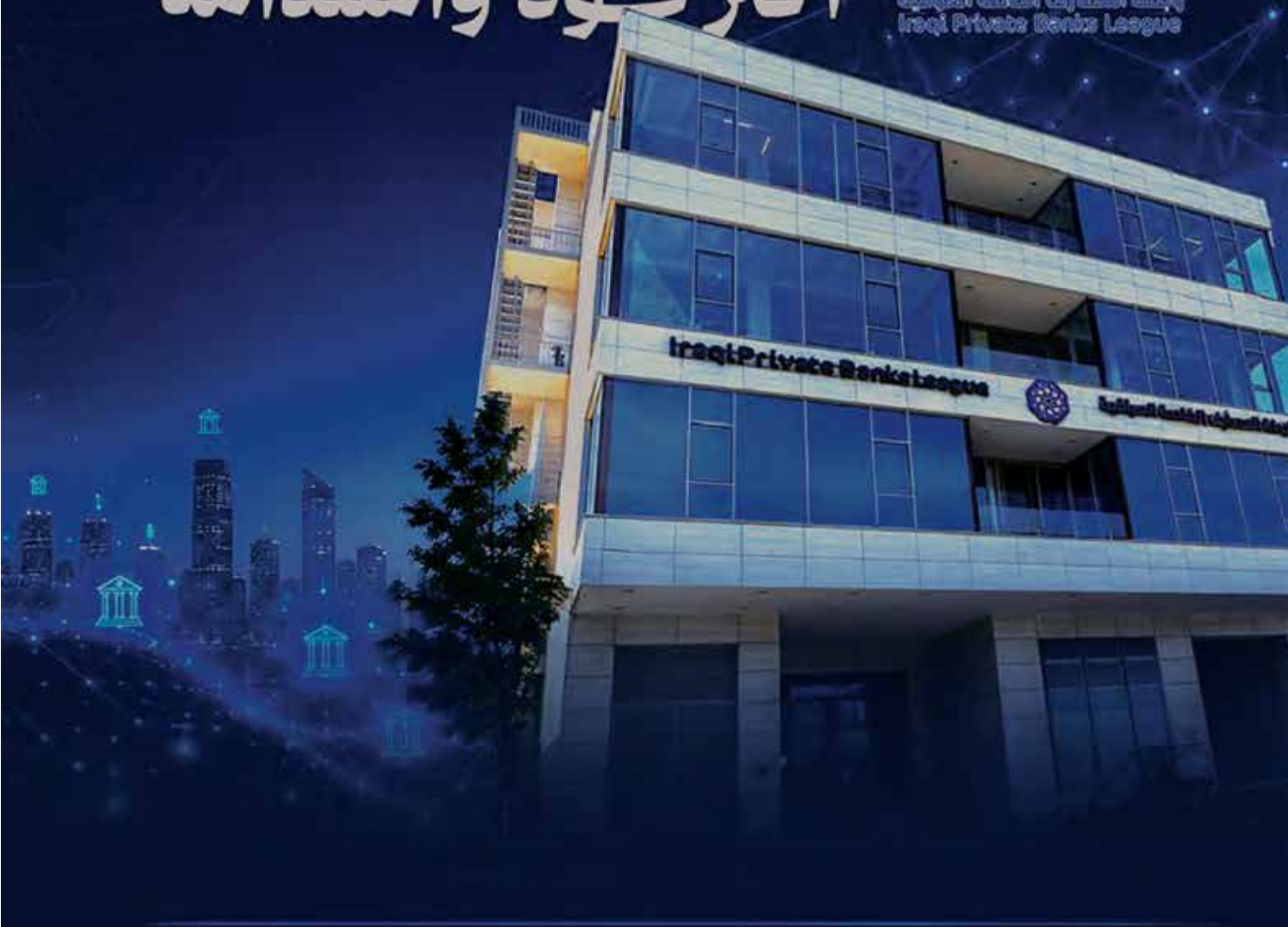

دعم الامتثال والمعايير

من خلال تعزيز الالتزام ومكافحة غسل الأموال وتطبيق أفضل الممارسات والمعايير المصرفية الدولية.

بناء الشراكات الدولية

تعزيز التعاون مع المؤسسات والمنظمات المالية الإقليمية والدولية لخلق فرص جديدة واستقطاب الخبرات العربية والعالمية.

تمثيل المصارف أمام الجهات المعنية

من خلال المساهمة في تطوير التشريعات والسياسات الداعمة للقطاع المصرفي.

تعزيز الشمول المالي

بإقامة فعاليات أسبوع الشمول المالي في معظم محافظات العراق لنشر الخدمات المصرفية في مختلف شرائح المجتمع.

دعم التحول الرقمي

مساندة البنك المركزي العراقي والمصارف من خلال تبني التقنيات والابتكار في الخدمات.

تطوير الكوادر المصرفية

المساهمة في دفع كفاءة الكوادر المصرفية عبر برامج تدريبية متخصصة وشهادات مهنية معتمدة دولياً ومحلياً.

رابطة المصارف الخاصة العراقية
Iraqi Private Banks League

www.ipbl-iraq.org

ipbl@ipbl-iraq.org

قمّة بوتين – شي 2026 ... نحو نظام عالمي جديد على المصارف العربية تعزيز أطر تنويع العملات من خلال توسيع قدرات التسوية باليوان والروبل

إن قمّة بوتين – شي التي عقدت في بيجينغ يومي 19 و20 مايو/أيار 2026 كانت حدثاً بارزاً في تطوّر العلاقات بين روسيا والصين. وقد كانت القمّة رمزاً للتضامن بين قوتين تسعيان إلى إعادة تشكيل النظام العالمي بعيداً عن الهيمنة الغربية.

وأصدر الزعيمان، بوتين وشي، بياناً أكّدا فيه ضرورة وجود عالم متعدّد الأقطاب، وإنتقدا ما وصفاه بالآثار المزعزعة للإستقرار الذي تنطوي عليها السياسة الخارجية الأميركية، وتتمثل رؤيتهما المشتركة في تعزيز نماذج جديدة للحوكمة والعلاقات الدولية.

وعلى الصعيد الإقتصادي، سلّطت القمّة الضوء على إعتماد روسيا المتزايد على الصين كشريكها التجاري الرئيسي، لا سيما في صادرات الطاقة. وفي الوقت نفسه، تم التوصّل إلى إتفاقيات لتوسيع التجارة بالعملات الوطنية، الروبل واليوان، وتعميق التعاون في مجالات مثل الذكاء الإصطناعي وحماية البيئة.

وقد أظهرت قمّة مايو/أيار 2026 عمق وحدود التعاون الصيني الروسي، إذ شكّلت جبهة موحّدة ضد الغرب، ووسّعت العلاقات الإقتصادية والتكنولوجية، وعكست صورة التضامن بين روسيا والصين.

ونعرض في هذا التحقيق، تقييم آثار قمّة بوتين – شي على التجارة والتمويل العالميين، وعلى سعر الذهب، وعلى النظام العالمي، وعلى الولايات المتحدة ولبنان، ونختم بالتوصيات والإستراتيجيات للمصارف العربية لمواجهة التحدّيات والإستفادة من الفرص والآفاق المستقبلية عقب قمّة بوتين وشي.

الآثار على الصعيد العالمي

ثمّة أبعاد عدّة لآثار قمّة بوتين – شي في مايو/أيار 2026 على الصعيد العالمي:

على الصعيد الجيوسياسي، عزّزت القمّة فكرة متعدّد الأقطاب، متحدّية بذلك هيمنة الولايات المتحدة والغرب بشكل مباشر.

ومن خلال إصدار إعلان مشترك، إنتقد الأحادية الأميركية، رسّخت روسيا والصين مكانيتهما كصوتين رائدين لنظام حكم بديل، وذلك له تداعيات على المؤسسات العالمية ومنها الأمم المتحدة ومجموعة العشرين وغيرها من المؤسسات المتعدّدة الأطراف، مما يعقّد جهود الغرب الرامية الى فرض العقوبات.

إقتصادياً، ساهمت القمّة في تسريع وتيرة الإستغناء عن الدولار، حيث تعهّدت الصين وروسيا بتوسيع التجارة بالروبل واليوان. علماً أن هذا التحوُّل، وإن كان محدود النطاق مقارنة بالهيمنة العالمية للدولار، فإنه يُشير إلى مساع متزايدة لإنشاء أنظمة مالية موازية تُقلّل من آثار العقوبات التي تفرضها الدول الغربية.

بالنسبة إلى روسيا، فإن ذلك يحدُّ من آثار عزلتها عن الأسواق الغربية، بينما يُعزّز بالنسبة إلى الصين دورها كمركز للتدفقات المالية.

من الناحية الإستراتيجية، زادت القمّة من مخاوف واشنطن والدول الأوروبية من إنشاء كتلة معادية للغرب. ورغم أن الشراكة بين الصين وروسيا لا ترقى إلى مستوى التحالف الرسمي، إلاّ أن رمزية الوحدة بين قوتين نوويتين تتمتعان بحق النقض في مجلس الأمن الدولي، تحمل دلالات بالغة الأهمية:

فهي تُعقّد في الإستراتيجيات الغربية في مناطق مثل الشرق الأوسط وأفريقيا وآسيا الوسطى، حيث تسعى كل من موسكو وبيجينغ إلى توسيع نفوذهما من خلال صفقات الطاقة والبنية التحتية والأسلحة.

على الصعيد الإقليمي، تنظر دول في أفريقيا وأميركا اللاتينية وأجزاء من آسيا إلى التحالف الصيني – الروسي كفرصة لتنويع الشراكات والتفاوض على شروط أفضل مع القوى الغربية، وهذا يُسرّع من تفتّت الحوكمة العالمية إلى كتل متنافسة.

أما في ما يتعلق بالمخاطر العالمية، فقد عزّزت القمّة مفهوم النظام العالمي الجديد، لذا، تُسهم القمّة في إنشاء جو من عدم اليقين المتزايد.

الآثار على موازين القوى في العالم

إن آثار قمّة بوتين – شي على موازين القوى في العالم تكمن في تعزيز التعدُّدية القطبية والتوطيد الواضح لكتلة بديلة للقوة الغربية، فقد دعت روسيا والصين إلى «نمط جديد من العلاقات الدولية» مما يُؤثّر على الحوكمة العالمية. وقد تتّجه الدول الصغيرة، ولا سيما في الجنوب العالمي، بشكل متزايد إلى التحالف مع المحور الصيني – الروسي وإستغلال الفرص للتفاوض على شروط أفضل من الشروط مع القوى الغربية.

على المدى الطويل، تساهم القمّة في نظام جديد تتعايش فيه المؤسسات والمعايير الغربية مع الهياكل الموازية التي تروّج لها الصين وروسيا.

الآثار على التجارة العالمية

إن آثار قمّة بوتين – شي على التجارة العالمية لها أبعاد جيوسياسية وهيكلية:

على الصعيد الجيوسياسي، تساهم القمّة في إنشاء وحدة تجارية ضد الهيمنة الإقتصادية الغربية، معزّزة فكرة نظام تجاري متعدّد الأقطاب.

أما من الناحية الهيكلية، فقد سرّعت القمّة من وتيرة التوجُّهات القائمة نحو التكتلات الإقليمية والتخلّي عن الدولار. ومن خلال التعهُّد بتوسيع التجارة بالروبل واليوان، تسعى روسيا والصين إلى الحدّ من الإعتماد على الدولار، الذي لطالما شكّل الركيزة الأساسية لتسويات التجارة الدولية.

ورغم أن حجم هذا التحوُّل لا يزال محدوداً مقارنة بالدور الراسخ للدولار، إلاّ أن القمّة تُشجع على إستخدام عملات بديلة في التجارة العالمية.

على الصعيد العالمي، تُسهم القمّة في تفتيت حوكمة التجارة، فبدلاً من نظام واحد تقوده الولايات المتحدة، يتّجه العالم نحو هياكل متوازية تتعايش فيها المؤسسات الغربية مع بدائل صينية – روسية.

وهذا يزيد من حالة عدم اليقين لدى الشركات المتعدّدة الجنسيات والمؤسسات المالية، إذ يتعيّن على هذه الشركات التعامل مع أطر تنظيمية متنافسة، وأنظمة عملات مختلفة، ومواجهة مخاطر سياسية.

وعلى المدى البعيد، قد تُسرّع القمّة من تشكيل تكتلات تجارية إقليمية، حيث تشكّل الصين وروسيا أحد أقطابها، بينما تُشكّل الولايات المتحدة وحلفاؤها القطب الآخر.

يكمن تأثير القمّة على التجارة العالمية في تعزيزها الأنظمة المالية البديلة، وإعادة تشكيلها لتدفُّقات الطاقة، ومساهمتها في تفتيت الحوكمة العالمية، حيث يتعيّن على الدول والشركات التكيُّف مع قواعد ومراكز قوى متنافسة.

الآثار على التمويل العالمي

إن قمة بوتين – شي لها أثر بالغ على التمويل العالمي، لا سيما من خلال تسريع تفتيت الأنظمة المالية وتعزيز التوجُّه نحو التخلي عن الدولار. وقد أكد كل من بوتين وشي على ضرورة توسيع التجارة والتسويات بالروبل واليوان للحدّ من هيمنة الدولار في الأسواق الدولية.

وبينما لا يزال الدولار متأصّلاً كعملة الإحتياط العالمية، فإن العالم يشهد ترتيبات مالية موازية مما يُسهم في التنويع التدريجي لإستخدام العملات العالمية، ويزيد من تعقيد تسوية المعاملات المالية عبر الحدود.

وبذلك تتجه موسكو إلى بيجينغ للحصول على السيولة والإستثمار وآليات التسوية، مما يعيد تشكيل القطاع المصرفي الروسي.

وتعزّز القمّة توسيع الدور الدولي لليوان، فمن خلال تعميق التعاون المالي مع روسيا، تعزّز بيجينغ موقفها تجاه اليوان كبديل موثوق في التجارة والتمويل العالميين.

وهذا له تداعيات على مؤسسات مثل البنك الآسيوي للإستثمار في البنية التحتية ومبادرة الحزام والطريق، اللتين تروّجان بشكل متزايد للتمويل المقوّم باليوان.

على الصعيد العالمي، زادت القمّة من مخاوف الغرب من تشتُّت التماسك المالي، إذ إن ظهور أنظمة متوازية، مؤسسات غربية ترتكز على الدولار وأطر صينية – روسية ترتكز على اليوان والروبل، يُؤدي إلى حالة من عدم اليقين بالنسبة إلى الشركات المتعدّدة الجنسيات والمستثمرين والجهات التنظيمية.

وترتفع المخاطر مع إضطرار الشركات العالمية إلى التعامل مع أنظمة متنافسة والتحوّط من تقلّبات العملة.

يكمن تأثير القمّة على التمويل العالمي في تعزيزها للأنظمة المالية البديلة، وتعميقها لإعتماد روسيا على الصين، ومساهمتها في تفتيت الحوكمة النقدية العالمية. وتسرّع القمّة من وتيرة التحوُّل من نظام مالي موحّد إلى نظام مالي متعدّد الأقطاب والعملات.

الآثار على سعر الذهب

إرتفعت أسعار الذهب بشكل ملحوظ، عقب قمّة بوتين– شي، حيث سعى المستثمرون إلى إيجاد ملاذات آمنة وسط حالة عدم اليقين الجيوسياسي المتزايد، وتقلّبات سوق الطاقة، وتنامي المخاوف من التفكّك المالي.

وقد عزّزت القمّة التوجُّه نحو التخلّي عن الدولار، مما دفع البنوك المركزية والمستثمرين من القطاع الخاص إلى زيادة حيازاتهم من الذهب، ودفع أسعار الذهب نحو مستويات قياسية.

وقد شكّل تركيز القمّة على التعدُّدية القطبية وتوسيع نطاق تسويات التجارة الدولية بالروبل واليوان تحدّياً مباشراً لهيمنة الدولار على النظام المالي العالمي. وقد أثار ذلك مخاوف حيال إستقرار العملات ومرونة أنظمة الدفع الدولية، مما أدّى إلى زيادة الطلب على الذهب كأداة تحوّط ضد المخاطر المالية.

وقد سارعت البنوك المركزية، لا سيما في الأسواق الناشئة، إلى تنويع إحتياطاتها من الذهب، مما يعكس عدم الثقة في الأدوات المالية الغربية والثقة في قيمة الذهب.

وقد أدّى تقلُّب سوق الطاقة إلى زيادة الإقبال على الذهب، كما ساهمت إضطرابات سلاسل إمداد النفط والتوترات في الشرق الأوسط في زيادة الضغوط التضخُّمية في الأسواق العالمية.

ومع إرتفاع توقّعات التضخُّم، برز دور الذهب كأداة تحوّط ضد إنخفاض قيمة العملات. وفي حلول أواخر مايو/أيار 2026، سجّلت أسعار الذهب مستويات قياسية، متجاوزة 4300 دولار للأونصة.

الآثار على الولايات المتحدة

إن آثار قمّة بوتين – شي على الولايات المتحدة لها جوانب متعدّدة:

على الصعيد الجيوسياسي، عزّزت القمّة ظهور نظام عالمي متعدّد الأقطاب، وشكلت تحدّياً مباشراً لقدرة واشنطن على صياغة المعايير العالمية. وهذا بدوره يُضعف نفوذ الولايات المتحدة في المؤسسات المتعدّدة الأطراف مثل الأمم المتحدة ومجموعة العشرين.

إقتصادياً، يُمثل تركيز القمّة على التخلّي عن الدولار تحدّياً إقتصادياً للهيمنة المالية الأميركية، فبينما يبقى الدولار عملة الإحتياط العالمية، فإن التوجُّه نحو التسويات بالروبل واليوان يُوفّر للدول الأخرى البدائل المجدية لتسوية المعاملات الدولية.

بالنسبة إلى الولايات المتحدة، يُثير ذلك مخاوف حيال التآكل الطويل الأمد لهيمنة الدولار، التي تُشكل أساس قوتها المالية العالمية.

فإذا بدأت المزيد من الدول بتنويع إحتياطاتها وتسوياتها التجارية بعيداً عن الدولار، فإن ذلك سيجعل من قدرة واشنطن ضئيلة حيال إستخدام العقوبات كأداة في سياستها الخارجية.

على الصعيد المحلي، تُضيف القمّة ضغوطاً على صانعي السياسات والقيادة الأميركية. وقد يُؤجّج وجود محور صيني – روسي موحّد النقاشات في واشنطن حول مدى كفاية الإستراتيجيات الحالية، مما يدعو إلى تعزيز تحالفات الولايات المتحدة مع أوروبا واليابان والهند.

كما تُثير القمّة النقاشات حول مرونة سلاسل التوريد، والمنافسة التكنولوجية، في ظل سعي الولايات المتحدة إلى منافسة النفوذ الصيني في قطاعات حيوية كالذكاء الإصطناعي والطاقة.

الآثار على لبنان

إن آثار قمّة بوتين – شي على لبنان بالغة الخطورة، نظراً إلى هشاشة النظام المالي اللبناني، وتأثُّره الشديد بالإضطرابات الإقليمية. ويعاني لبنان أصلاً أزمة حادّة، حيث تواجه البنوك نقصاً مزمناً في السيولة، وإنخفاضاً في كفاية رأس المال، وإنهياراً في ثقة المودعين.

ويُضيف تركيز القمّة على التعدُّدية القطبية والتخلّي عن الدولار ضغوطاً إضافية على القطاع المصرفي اللبناني الذي يعتمد بشكل كبير على الدولار، والذي لطالما إعتمد على التحويلات المالية وتدفقات الدولار لتسيير عملياته.

ومع سعي روسيا والصين لتسوية المعاملات بالروبل واليوان، يُواجه لبنان خطر التهميش بشكل أكبر، إذا لم يتمكن من التكيّف مع قنوات مالية بديلة.

جيوسياسياً، يُعّد لبنان عرضة لتداعيات تصاعد التقارب الصيني – الروسي ضد الغرب، وتعقّد الخطابات المعادية للولايات المتحدة في القمّة جهود لبنان لتحقيق التوازن بين المانحين الغربيين وشركاء الخليج والفصائل المحلية المتحالفة مع القوى الغربية والشرقية، مما يُضعف قدرة البنوك اللبنانية على تأمين مساعدات خارجية، إذ قد تُشدّد المؤسسات الغربية شروطها، بينما يُطالب شركاء التحالف الصيني – الروسي التوافق مع أنظمتهم المالية.

إقتصادياً، يُشكل إعتماد لبنان على الواردات وقاعدة صادراته المحدودة عاملاً هاماً، إذ تؤثر التحوّلات في التجارة والتمويل العالميين بشكل مباشر على إستقرار لبنان الداخلي.

فإذا تسارعت وتيرة التخلي عن الدولار، ستواجه البنوك اللبنانية تحدّيات في الحفاظ على علاقتها مع المؤسسات الغربية، في ظل إفتقارها للبنية التحتية اللازمة للتحوّل السريع نحو التسويات القائمة على اليوان، وهذا يُعرّضها لمزيد من العزلة ويُعمّق أزمة السيولة.

من الناحية الإستراتيجية، تؤكد القمّة ضرورة قيام لبنان بإجراء إصلاحات عاجلة، إذ يجب على البنوك اللبنانية إعادة رسملتها وتحديث دستورها، وإعادة هيكلتها، وإعتماد تدابير الشفافية لإستعادة ثقة المودعين.

في الوقت نفسه، يتوجّب على لبنان إستكشاف إمكانية الإندماج مع أنظمة مالية بديلة، مثل إتفاقيات المقاصة باليوان لمواجهة المخاطر.

توصيات للمصارف العربية

إن تداعيات قمّة بوتين – شي على التمويل العالمي، تلقي بظلالها المباشرة على المصارف العربية، لا سيما في الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث تندمج الأنظمة المالية بعمق في أسواق التجارة والطاقة العالمية.

ويُشير تركيز القمّة على التخلّي عن الدولار، وتوسيع نطاق التسويات بالروبل واليوان إلى تحوّل تدريجي نحو هياكل مالية موازية.

بالنسبة إلى المصارف العربية، ينطوي ذلك على مخاطر وفرص في آن واحد، فمن جهة يُعرّضها الإعتماد على الدولار واليورو لتقلّبات السوق وتداعيات العقوبات، ومن جهة أخرى، يُمكن لتنويع أنشطتها لتشمل المعاملات باليوان، أن يفتح آفاقاً جديدة للتجارة والإستثمار مع آسيا.

وعليه يوصي إتحاد المصارف العربية تبنّي الإستراتيجيات التالية:

الإستراتيجية الأولى

على المصارف العربية، تعزيز أطر تنويع العملات من خلال توسيع قدرات التسوية باليوان والروبل، مما يُقلّل من تأثرها بصدمات سيولة الدولار، ويتماشى مع الأهمية المتزايدة للصين كشريك تجاري. في الوقت نفسه، يجب على المصارف العربية تعزيز إحتياطات السيولة لمراعاة تقلُّبات تدفقات رأس المال العالمية، لا سيما مع إزدياد المخاطر النظامية نتيجة إنقسام بين الأنظمة الغربية والصينية – الروسية.

الإستراتيجية الثانية

على المصارف العربية، السعي إلى إقامة شراكات إقليمية وعابرة للحدود الآسيوية للإندماج في قنوات مالية بديلة، ويشمل ذلك تعميق العلاقات مع المؤسسات الصينية، والمشاركة في آليات تمويل مبادرة الحزام والطريق، وإستكشاف مشاريع مشتركة في مجال التكنولوجيا المالية والمدفوعات الرقمية، وذلك يُرسّخ مكانة المصارف العربية كوسيط بين الكتلتين الغربية والشرقية، مما يُعزّز مرونة المصارف العربية وأهميتها في ظل نظام مالي متعدّد الأقطاب.

الإستراتيجية الثالثة

على المصارف العربية، إعطاء الأولوية إلى الأمن السيبراني والمرونة الرقمية، فمع تسارع وتيرة التجزئة المالية، ستتوسّع المعاملات الرقمية العابرة للحدود، مما يزيد من التعرُّض للتهديدات السيبرانية. وسيكون الإستثمار في أنظمة المراقبة المدعومة بالذكاء

الإصطناعي، والتنسيق السيبراني الإقليمي، والعملات الرقمية السيادية، أمراً بالغ الأهمية لضمان الإستقرار.

الإستراتيجية الرابعة

على المصارف العربية، تبنّي إستراتيجيات لمواجهة المخاطر والحفاظ على ثقة المودعين، فالإبلاغ الشفّاف عن مدى التعرُّض للتقلُّبات المالية العالمية، والتواصل الإستباقي مع العمال، وإعتماد إستراتيجيات تنويع واضحة، يُعزّز ثقة العمال. كما أن هذه الإستراتيجيات تمكّن المصارف العربية من التكيّف مع بيئة مالية متعدّدة الأقطاب مع الحفاظ على الإستقرار النظامي.

الآفاق المستقبلية

إن مستقبل العالم بعد قمّة بوتين – شي، يسير نحو ترسيخ التعدُّدية القطبية، وتفتّت الحوكمة العالمية. ويُشير الإعلان المشترك للقمّة، إلى محاولة لإعادة تشكيل النظام الدولي إلى كتل متنافسة. وهذا يعني أن النظام الأحادي القطبية الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة، سوف يتحوّل تدريجياً إلى بيئة تتوزّع فيها القوة بين مراكز متعدّدة، وتتقدّم الصين وروسيا كنواة لمحور بديل للولايات المتحدة. على المدى القريب، ستتزايد حالة عدم اليقين في المؤسسات العالمية، وستواجه الأمم المتحدة ومجموعة العشرين ومنظمة التجارة العالمية صعوبة أكبر في بناء توافق في الآراء، إذ يُعقّد التنسيق الصيني – الروسي الجهود الغربية لفرض عقوبات وتدابير أمنية.

ومن المرجّح أن تستغل بعض الدول، ولا سيما في الجنوب العالمي، هذا التنافس للحصول على شروط أفضل في المعاملات الدولية، مما يُسرّع في تنويع الشراكات ويُضعف الشروط الغربية. على المدى المتوسط، سيؤدي تركيز القمّة على التخلّي عن الدولار وتسوية المعاملات التجارية بالروبل واليوان إلى إعادة تشكيل التدفقات المالية تدريجياً، وسيؤدي ذلك إلى زيادة المخاطر النظامية.

كما ستشهد الممرّات تجزئة، إذ ستتجاوز الطرق الأوراسية بشكل متزايد، المؤسسات الغربية وتنسجم مع مبادرة الحزام والطريق الصينية.

على المدى البعيد، تساهم القمّة في ظهور نظام عالمي جديد، وعلى المؤسسات والمعايير الغربية أن تتعايش مع هياكل موازية تروّج لها الصين وروسيا، مما يؤدي إلى أنظمة مزدوجة للحكم والتمويل والتجارة.

في المحصّلة، إن الآفاق المستقبلية لما بعد القمّة تسير نحو تزايد التعدُّدية القطبية، والتشرذم المالي والمؤسسي، وتفاقم حالة عدم اليقين العالمي، وبذلك ينتقل العالم من نظام أحادي القطب تهيمن عليه الولايات المتحدة إلى بيئة متعدّدة الأقطاب، حيث يتعيّن على الدول والشركات التكيُّف مع قواعد وعملات ومراكز قوى متنافسة.

د. سهى معاد
كاتبة ومحلّلة إستراتيجية

أثر الذكاء الإصطناعي في تغيير نموذج الإنتاج العالمي
مستقبل الإنتاج العالمي سيكون أكثر ذكاءً وترابطاً

يشهد نموذج الإنتاج العالمي تحوّلاً هيكلياً متسارعاً بفعل الذكاء الإصطناعي، والذي إنتقل من كونه أداة تقنية مساندة إلى عامل إنتاج جديد قائم على البيانات والخوارزميات والأتمتة الذكية. وبحسب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (UNCTAD)، يُتوقع أن تبلغ قيمة سوق الذكاء الإصطناعي نحو 4.8 تريليونات دولار في حلول العام 2033، في وقت قد يؤثر فيه الذكاء الإصطناعي على ما يصل إلى 40% من الوظائف عالمياً، ما يعكس إتساع أثره على الإنتاجية وسوق العمل وتوزيع مكاسب النمو.

وتؤكد البيانات الدولية أن هذا التحوّل لا يقتصر على القطاعات التكنولوجية، بل يمتد إلى الصناعة والخدمات وسلاسل الإمداد والتجارة العالمية، إذ أشار صندوق النقد الدولي إلى أن نحو 40% من العمالة العالمية معرضة للتأثر بالذكاء الاصطناعي، وترتفع النسبة إلى حوالي 60% في الإقتصادات المتقدّمة، فيما تشير منظمة العمل الدولية إلى أن عاملاً من كل أربعة عمال عالمياً يعمل في مهنة لديها درجة من التعرض للذكاء الإصطناعي التوليدي. كما إرتفعت نسبة الشركات المستخدمة للذكاء الإصطناعي في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى 20.2% في العام 2025، مقارنة بـ 8.7% فقط في العام 2023، بما يعكس تسارع تبنّي هذه التكنولوجيا في أنماط الإنتاج والإدارة.

غير أن هذا التحوّل يطرح تحدّيات جديدة، أبرزها تركز القدرات التكنولوجية في عدد محدود من الدول والشركات، وإتساع الفجوة الرقمية، وإرتفاع الطلب على الطاقة والبنية التحتية الرقمية، إذ تتوقع وكالة الطاقة الدولية أن يتضاعف إستهلاك الكهرباء في مراكز البيانات ليصل إلى نحو 945 تيراواط/ساعة في حلول العام 2030.

ومن هنا، فإن أثر الذكاء الإصطناعي في الإنتاج العالمي لا يتمثل فقط في رفع الكفاءة وخفض الكلفة، بل في إعادة تشكيل موازين التنافسية بين الدول، وتحديد قدرة الإقتصادات على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية الجديدة.

الذكاء الإصطناعي كعامل إنتاج جديد

يُمثل الذكاء الإصطناعي اليوم أحد أبرز التحوُّلات في بنية الإنتاج العالمي، إذ لم يعد دوره محصوراً في أتمتة بعض المهام، بل أصبح عاملاً إنتاجياً جديداً يعيد تنظيم العلاقة بين رأس المال والعمل والمعرفة. فالشركات التي تعتمد الذكاء الإصطناعي باتت أكثر قدرة على تحسين إستخدام الموارد وخفض الهدر وتسريع عمليات التصميم والإبتكار ورفع كفاءة إدارة المخزون وسلاسل الإمداد. وتشير منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية إلى أن تبنّي الذكاء الإصطناعي داخل الشركات أصبح من القضايا المحورية المرتبطة بالإنتاجية والتنافسية، في حين يؤكد صندوق النقد الدولي أن هذه التكنولوجيا تمثل تحوُّلاً هيكلياً قادراً على إعادة تشكيل الإنتاجية والنمو وتوزيع الدخل على المستوى العالمي.

وتتضح أهمية الذكاء الاصطناعي بصورة خاصة في القطاع الصناعي، حيث يتيح إستخدامه في الصيانة التنبؤية، ومراقبة الجودة، وتحسين خطوط الإنتاج، وتطوير منتجات جديدة بكلفة ووقت أقل. وقد أكدت منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية أن الذكاء الاصطناعي قادر على تعزيز الإنتاجية والكفاءة والابتكار في التصنيع عبر مختلف مراحل العملية الإنتاجية، بما يجعل المنافسة الصناعية أكثر ارتباطاً بالقدرة على إمتلاك البيانات والبنية الرقمية والمهارات التقنية، وليس فقط بتوافر العمالة منخفضة الكلفة أو رأس المال التقليدي.

وبذلك، يتجه نموذج الإنتاج العالمي نحو بنية أكثر إعتماداً على المعرفة الرقمية، حيث تصبح القيمة المضافة ناتجة بدرجة متزايدة عن تحليل البيانات والتعلّم الآلي والقدرة على التنبؤ والتخصيص السريع للإنتاج.

غير أن هذا التحوُّل قد يعمّق الفجوة بين الدول والشركات، إذ يشير البنك الدولي إلى أن الدول منخفضة ومتوسطة الدخل

رسم بياني رقم 1: تأثر الوظائف بالذكاء الإصطناعي عالمياً – نسبة مئوية

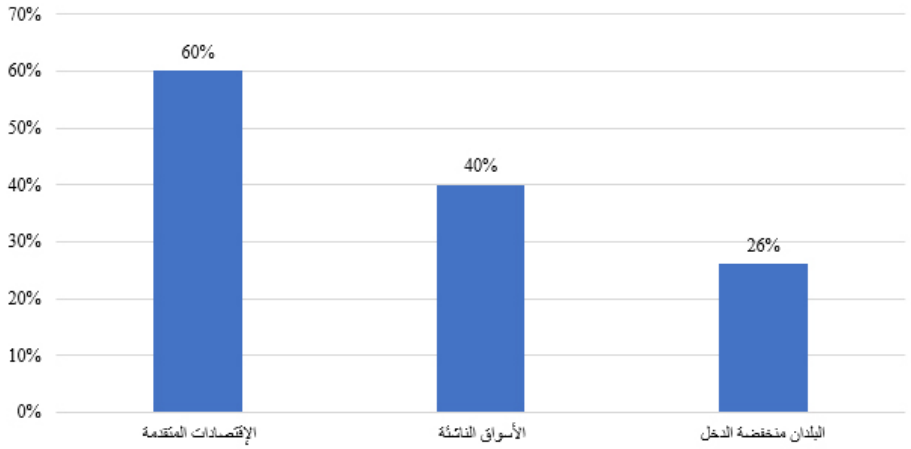

المصدر: صندوق النقد الدولي.

تُواجه تحدّيات كبيرة في تبنّي الذكاء الإصطناعي على نطاق واسع، خصوصاً في ما يتعلق بالبنية التحتية الرقمية، والقدرات الحاسوبية، وتوافر البيانات المحلية والمهارات المتخصّصة.

إعادة تشكيل سلاسل الإنتاج والتجارة العالمية

لا يظهر أثر الذكاء الإصطناعي اليوم في المختبرات أو شركات التكنولوجيا فقط، بل بات واضحاً في قلب المصنع والمرفأ والمستودع وشبكات النقل والتوزيع. فالمؤسسة الحديثة لم تعد تنتظر وقوع الخلل في الآلات كي تتدخل، بل تستخدم أنظمة ذكية للتنبؤ بالأعطال قبل حدوثها. ولم تعد تعتمد فقط على تقديرات بشرية لحجم الطلب، بل باتت تحلّل بيانات السوق وسلوك المستهلك والمخزون لحظة بلحظة، بما يسمح بإنتاج أكثر دقة، وتخزين أقل وهدر أدنى واستجابة أسرع للتغيُّرات.

وتشير منظمة التجارة العالمية إلى أن السلع المرتبطة بالذكاء الإصطناعي، مثل أشباه الموصلات والخوادم ومعدّات الاتصالات، أصبحت محركاً مهماً للتجارة العالمية، إذ إرتفعت تجارتها بأكثر من 20% على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام 2025، في حين نمت التجارة غير المرتبطة بالذكاء الإصطناعي بأقل من 4%. كما ساهمت هذه السلع بما يقارب نصف نمو التجارة السلعية العالمية خلال الفترة نفسها، رغم أنها تمثل أقل من سدس التجارة السلعية العالمية. وهذا يعكس أن الذكاء الإصطناعي لم يعد مجرد قطاع مستقل، بل أصبح جزءاً من البنية المادية للتجارة والإنتاج العالميين.

وضمن هذا السياق، تتجه سلاسل القيمة العالمية نحو نموذج أكثر ذكاءً وترابطاً، حيث تصبح القدرة على إمتلاك البيانات وتحليلها عاملاً حاسماً في تحديد موقع الدول والشركات داخل الإقتصاد العالمي. فالدولة التي تملك مصانع متقدّمة، وشبكات إتصالات قوية ومراكز بيانات وكفاءات رقمية، ستكون أكثر قدرة على جذب الإستثمارات الصناعية والتكنولوجية. أما الإقتصادات التي تتأخر في بناء هذه القدرات، فقد تجد نفسها في موقع المستهلك للتكنولوجيا لا المنتج لها، ما قد يوسّع الفجوة الإنتاجية بين الدول المتقدّمة والنامية.

إنعكاسات الذكاء الإصطناعي على سوق العمل والمهارات

لا يقتصر أثر الذكاء الإصطناعي على إعادة تنظيم خطوط الإنتاج وسلاسل الإمداد، بل يمتد بصورة مباشرة إلى سوق العمل وطبيعة المهارات المطلوبة داخل المؤسسات. فالتحوُّل الذي يفرضه الذكاء الإصطناعي لا يعني بالضرورة اختفاء العمل البشري، بل إعادة توزيع الأدوار بين الإنسان والآلة، بحيث تتراجع أهمية المهام الروتينية والمتكررة، في مقابل إرتفاع أهمية المهارات التحليلية والرقمية والإبداعية. ومن هنا، فإن نموذج الإنتاج العالمي الجديد لن يقوم فقط على إمتلاك الآلات والتكنولوجيا، بل على قدرة المؤسسات والدول على بناء قوة عمل قادرة على التعامل مع البيانات، وإستخدام الخوارزميات، وتوظيف أدوات الذكاء الإصطناعي في تحسين القرار والإنتاجية.

وفي هذا السياق، فإن عاملاً من كل أربعة عمال عالمياً يعمل في مهنة لديها درجة من التعرُّض للذكاء الإصطناعي التوليدي، وأن نحو 3.3% من العمالة العالمية تقع ضمن فئة التعرض الأعلى.

كما ترتفع درجة التعرض في الدول مرتفعة الدخل إلى نحو 34% من إجمالي العمالة، مقابل نحو 11% في الدول منخفضة الدخل، بما يؤكد أن أثر الذكاء الإصطناعي سيكون أكبر في الوظائف المكتبية والإدارية والمعرفية، وليس فقط في الوظائف الصناعية التقليدية. وهذا يعني أن قطاعات مثل الخدمات المالية، والمحاسبة، وخدمة العملاء، والتسويق، والتحليل الإداري، والبرمجة، وإدارة المخاطر، ستكون في قلب هذا التحوُّل، نظراً إلى إعتمادها الكبير على معالجة المعلومات والبيانات.

ولا يعني ذلك أن الذكاء الاصطناعي سيؤدي بالضرورة إلى تراجع شامل في فرص العمل، بل إلى إنتقال تدريجي من وظائف ومهام تقليدية إلى وظائف ومهام جديدة، إذ أشار المنتدى الإقتصادي العالمي إلى أن التحوُّلات في سوق العمل قد تؤثر على نحو 22% من الوظائف في حلول العام 2030، مع توقع خلق نحو 170 مليون وظيفة جديدة، مقابل إزاحة نحو 92 مليون وظيفة، أي بصافي زيادة يناهز 78 مليون وظيفة. غير أن تحقيق هذا الأثر الإيجابي يبقى مشروطاً بقدرة الدول والمؤسسات على الإستثمار في التدريب وإعادة التأهيل، خصوصاً أن أصحاب العمل يتوقعون تغيّر نحو 39% من المهارات الأساسية المطلوبة للعمال في حلول العام 2030.

وبناءً على ذلك، فإن التحدّي الرئيسي أمام الإقتصادات لم يعد محصوراً في توفير فرص العمل بالمعنى التقليدي، بل في تأهيل القوى العاملة للإنتقال إلى وظائف ذات قيمة مضافة أعلى. فالمهارات المطلوبة في المرحلة المقبلة ستتركّز حول تحليل البيانات، والتفكير النقدي، والأمن السيبراني، وإدارة الأنظمة الذكية، والإبداع، وحل المشكلات المعقدة، والقدرة على العمل جنباً إلى جنب مع أدوات الذكاء الإصطناعي. ومن هذا المنطلق، تصبح سياسات التعليم والتدريب المهني وإعادة التأهيل جزءاً أساسياً من السياسات الإنتاجية، إذ إن الدول التي لا تستثمر في رأس المال البشري الرقمي قد تجد نفسها أمام فجوة مزدوجة: فجوة في التكنولوجيا، وفجوة في المهارات.

فرص وتحديات الإنتاج الذكي

في الخلاصة، لم يعد الذكاء الإصطناعي مجرّد تطوّر تقني عابر، بل أصبح أحد العوامل الرئيسية التي تعيد تشكيل نموذج الإنتاج العالمي، من خلال رفع الكفاءة وتسريع الابتكار وتحسين إدارة الموارد وإعادة تنظيم سلاسل القيمة والتجارة والعمل. فالإنتاج في المرحلة المقبلة لن يعتمد فقط على رأس المال والعمالة والمواد الأولية، بل سيعتمد بصورة متزايدة على البيانات والخوارزميات ومراكز البيانات والبنية الرقمية والطاقة والمهارات المتخصّصة.

غير أن هذا التحوُّل لا يخلو من تحدّيات جوهرية، إذ إن مكاسب الذكاء الإصطناعي قد لا تتوزّع بالتساوي بين الدول والشركات. فالإقتصادات التي تمتلك بنية رقمية متقدمة، وموارد بشرية مؤهلة، وقدرات حوسبة عالية، وتشريعات مرنة لحوكمة البيانات، ستكون الأقدر على تحويل الذكاء الإصطناعي إلى إنتاجية أعلى ونمو اقتصادي أسرع. أما الإقتصادات التي تتأخر في بناء هذه المقومات، فقد تواجه خطر البقاء في موقع المستهلك للتكنولوجيا بدلاً من المنتج لها، ما قد يؤدي إلى تعميق الفجوة الإنتاجية والتكنولوجية بينها وبين الإقتصادات المتقدمة.

كما أن نموذج الإنتاج الذكي يفرض متطلّبات جديدة على مستوى الطاقة والإستثمار والبنية التحتية. فالتوسُّع في إستخدام الذكاء الإصطناعي يتطلّب مراكز بيانات ضخمة وشبكات إتصال آمنة وقدرات عالية في الحوسبة السحابية، إضافة إلى إمدادات كهرباء مستقرة ومستدامة. ومن هنا، يصبح الإستثمار في البنية الرقمية والطاقة والمهارات جزءاً أساسياً من السياسات الصناعية والاقتصادية، وليس مجرّد خيار تقني محدود.

وعلى المستوى العربي، يفتح الذكاء الإصطناعي فرصاً واسعة أمام الإقتصادات والمؤسسات، ولا سيما في قطاعات الصناعة، والخدمات المالية، والتجارة، والنقل، والطاقة، والإدارة الحكومية. ويُمكن للقطاع المصرفي والمالي العربي أن يكون من أكثر القطاعات إستفادة من هذه التكنولوجيا من خلال تطوير نماذج تحليل الائتمان وإدارة المخاطر ومكافحة الإحتيال وتحسين الامتثال وتعزيز الأمن السيبراني، وتقديم خدمات مالية أكثر سرعة ودقة. غير أن تعظيم هذه المكاسب يتطلب تعزيز الإستثمار في البنية التحتية الرقمية، وتطوير الكفاءات البشرية، ووضع أطر واضحة لحوكمة البيانات وحماية الخصوصية وتنظيم إستخدام الذكاء الإصطناعي.

وبناءً على ذلك، فإن مستقبل الإنتاج العالمي سيكون أكثر ذكاءً وترابطاً، لكنه قد يكون أيضاً أكثر تفاوتاً إذا لم تتمكن الدول النامية من اللحاق بهذا التحوُّل. لذلك، لا ينبغي النظر إلى الذكاء الإصطناعي بإعتباره بديلاً عن الإنسان، بل بإعتباره أداة لإعادة بناء الإنتاجية وتعزيز القدرة التنافسية، شرط أن يترافق إستخدامه مع سياسات تعليمية وتدريبية وإستثمارية وتشريعية قادرة على توجيه هذه التكنولوجيا نحو خلق قيمة إقتصادية شاملة ومستدامة.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات – إتحاد المصارف العربية

نموذج تطبيقي مقترح لتأهيل الكوادر المصرفية وفق أحكام الشريعة الإسلامية والإطار القانوني العراقي

بقلم البرفسور الدكتور صادق الشمّري
إستشاري وخبير مالي دولي

يتناول هذا المقال – البحث تصميم نموذج عملي للمصرف الإسلامي التعليمي بوصفه بيئة محاكاتية متكاملة تجمع بين التأصيل النظري في أحكام الشريعة الإسلامية والتطبيق العملي لأعمال المصارف الإسلامية. وتكمن الأهمية في الفجوة القائمة بين مخرجات التعليم الأكاديمي في مجال المصرفية الإسلامية ومتطلّبات سوق العمل المصرفي، لا سيما في ظل التطوُّر المتسارع للصناعة المالية الإسلامية على المستويين الإقليمي والدولي.

ويسعى المقال إلى بناء إطار مؤسسي متكامل للمصرف التعليمي يشمل رؤيته ورسالته وقيمه المحورية وهيكله التنظيمي والإجراءات التشغيلية. ويخلص إلى أن المصرف الإسلامي التعليمي يُمثل أداة فعّالة لسدّ الفجوة بين التعليم والتطبيق، وأن تطبيق هذا النموذج داخل الكليات الإقتصادية العراقية سيُسهم في رفع مستوى الكفاءة المهنية لخرّيجي أقسام المصارف، موصياً بتبنّي هذا النموذج ضمن مناهج كليات الإقتصاد والمصارف في الجامعات العراقية والتنسيق مع البنك المركزي العراقي لمنحه الغطاء التنظيمي اللازم.

في هذا السياق تشهد الصناعة المالية الإسلامية نمواً متسارعاً على المستويين الإقليمي والدولي، حيث تجاوزت أصولها حاجز ثلاثة تريليونات دولار، في حين تتصاعد الحاجة إلى توافر كوادر بشرية مؤهلة تمتلك المعرفة الشرعية والمهارة التقنية المصرفية في آن واحد. لذا، تبرز الجامعات بوصفها الرافد الأساسي لإمداد هذه الصناعة بالكوادر البشرية المدرّبة والمؤهّلة.

تعريف المصرف الإسلامي التعليمي

يُعرّف المصرف الإسلامي التعليمي بأنه مؤسسة أكاديمية تطبيقية تُحاكي البيئة الفعلية للمصرف الإسلامي التجاري، وتعمل وفق أحكام ومبادئ الشريعة الإسلامية، بهدف تدريب الطلبة والمهتمين على إجراءات وعمليات الصيرفة الإسلامية ضمن سياق تعليمي منضبط، بما يُكسبهم المهارات العملية والمعرفة التطبيقية اللازمة للعمل في القطاع المصرفي الإسلامي.

ويختلف المصرف التعليمي عن المصرف التجاري الإسلامي في أن هدفه الأساسي تربوي تأهيلي لا ربحي تجاري، وإن

كانت عملياته تُحاكي العمليات التجارية بصورة كاملة لتحقيق أعلى درجات الواقعية في التدريب.

خصائص المصرف الإسلامي التعليمي

يخلق المصرف الإسلامي التعليمي بيئة إفتراضية (محاكاتية) تُشابه الواقع المصرفي في جميع تفاصيله من نماذج ووثائق وإجراءات ومنظومة معلوماتية.

وتخضع جميع عمليات هذا المصرف لضوابط الشريعة الإسلامية، وإشراف هيئة رقابية شرعية متخصّصة، بإستبعاد الفائدة في تعاملها بحسب المادة 6 من قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2025.

ويعمل المصرف الإسلامي التعليمي ضمن خطة دراسية منهجية تربط العمليات التطبيقية بالمفاهيم النظرية في المقرّرات الدراسية، مستهدفاً التوجُّه الأكاديمي تحقيق مخرجات تعليمية محدّدة وقابلة للقياس ترتبط بمتطلّبات سوق العمل المصرفي، مواكباً التطوّرات في الصناعة المالية الإسلامية، ومحدّثاً إجراءاته وعملياته بصفة دورية.

الفرق بين التدريب التقليدي والمحاكاة المصرفية

يتجاوز مفهوم المحاكاة المصرفية التدريب التقليدي القائم على المحاضرات النظرية والزيارات الميدانية المحدودة، إذ يُتيح للطالب خوض تجربة مصرفية شاملة تتضمّن التعامل مع العملاء وتنفيذ

العمليات المصرفية الفعلية كفتح الحسابات والإيداع والسحب ومنح التمويل، وكل ذلك في بيئة آمنة تُتيح التعلُّم من الأخطاء من دون تبعات مالية حقيقية.

الرسالة المؤسسية

يسعى المصرف الإسلامي التعليمي إلى توفير بيئة تدريبية متكاملة تجمع بين التأصيل العلمي والتطبيقي العملي، من خلال تقديم خدمات مصرفية إفتراضية وفق صيغ التمويل الإسلامي، وتأهيل الطلبة والباحثين لإكتساب المهارات المهنية في مجالات العمل المصرفي، مع الإلتزام بأحكام الشريعة الإسلامية وتعزيز الإبتكار في تقديم الحلول المالية الإسلامية المستجيبة لمتطلّبات العصر.

القيم الأساسية للمصرف الإسلامي التعليمي

تُحدّد القيم الأساسية للمصرف الإسلامي التعليمي كالتالي:

- الإلتزام الشرعي بالمادة 7 و8 (هيئة الرقابة الشرعية) من قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015.
- الشفافية والمصداقية.
- الإبداع والإبتكار.
- التطوير المستمر.
- المسؤولية المهنية.
- الجودة والتميّز.

أهمية المصرف التعليمي في منظومة التعليم الإقتصادي

يحتل المصرف التعليمي موقعاً محورياً في منظومة التعليم الإقتصادي الحديث، إذ يُجسّد فلسفة التعلُّم النشط Active Learning، القائمة على الممارسات الفعلية بدلاً من التلقي السلبي. ويتجلّى دوره في محاور أساسية عدّة:

- سدُّ الفجوة المهارية، إذ يُعالج الهوّة بين ما يتعلّمه الطالب في قاعة الدراسة وما يحتاجه في بيئة العمل المصرفي الفعلية.
- تعزيز التوظيف، إذ يرفع من معدّلات توظيف الخرّيجين في القطاع المصرفي الإسلامي بما يختصر فترة الإعداد الوظيفي ويوفر تكاليف التدريب على المصارف.
- بناء الثقة المهنية، إذ يُعزّز ثقة الطالب بنفسه وكفاءته الذاتية من خلال التجربة العملية المتكرّرة في بيئة آمنة.
- التكامل مع المنهج الأكاديمي، إذ يُحوّل المفاهيم النظرية في مقرّرات المصارف الإسلامية إلى تجارب تطبيقية ملموسة وذات معنى للطالب.

وعلى صعيد التجارب الدولية، تشير الدراسات إلى أن عدداً من المؤسسات التعليمية الرائدة في ماليزيا والمملكة العربية السعودية والأردن، تبنّت نماذج مماثلة للمصارف التعليمية ضمن برامجها الأكاديمية، وأسهمت في تخريج كفاءات مصرفية إسلامية متميّزة أثّرت في سوق العمل إيجاباً.

إستخلاص النتائج

يُمثل المصرف الإسلامي أداة تربوية متميّزة وفعّالة لسدّ الفجوة الحقيقية بين التعليم الأكاديمي النظري في مجال المصرفية الإسلامية ومتطلّبات سوق العمل المصرفي المتطورة.

ويتوافق النموذج المقترح مع الإطار القانوني العراقي الناظم للمصارف الإسلامية، لا سيما قانون المصارف الإسلامية رقم 13 لسنة 2013، ويُعزّز من إمكانية تطبيقه ضمن المنظومة التشريعية القائمة.

وتشكل هيئة الرقابة الشرعية حسب المادة 8 من قانون المصارف الإسلامية رقم 43 لسنة 2015 محوراً لا غنى عنه في منظومة المصرف التعليمي، وتمنحه الشرعية الدينية والمهنية اللازمة لتحقيق أهدافه التعليمية.

وتُسهم محاكاة العمليات المصرفية الإسلامية الفعلية في رفع الكفاءة المهنية للطلبة، وتُقلّص فجوة المهارات التي كثيراً ما تحول دون توظيفهم في القطاع المصرفي مباشرة بعد التخرّج.

ويُمكن توسيع نطاق المصرف التعليمي ليشمل موظفي المصارف الإسلامية القائمة الذين يحتاجون إلى تطوير مهاراتهم في صيغ التمويل الإسلامي.

التوصيات

بناء على النتائج المشار إليها حول المصرف الإسلامي التعليمي، نوصي بالتالي:

- تبنّي نموذج المصرف الإسلامي التعليمي وإدراجه رسمياً في خطط التعليم لكليات الإقتصاد والإدارة والمصارف في الجامعات العراقية بوصفه متطلّباً تطبيقياً إلزامياً.
- التنسيق مع البنك المركزي العراقي للحصول على التوجيه التنظيمي الملائم وضمان توافق نموذج المصرف التعليمي مع أحدث المتطلّبات الرقابية.
- تطوير مناهج أكاديمية تكاملية تربط المقرّرات النظرية في المصرفية الإسلامية بالتدريب الميداني المنظم في المصرف التعليمي لتحقيق أعلى درجات الإندماج بين النظرية والتطبيق.
- إنشاء شركات إستراتيجية مع المصارف الإسلامية العاملة في العراق لتطوير برامج التدريب وتوفير فرص التوظيف المباشر للمتميّزين من خريجي المصرف التعليمي.
- تطوير منظومة معلوماتية متكاملة Core Banking System مخصّصة للمصرف التعليمي تُحاكي الأنظمة المعلوماتية الفعلية المستخدمة في المصارف الإسلامية العراقية.
- تعميم تجربة المصرف الإسلامي التعليمي على المؤسسات التعليمية في سائر المحافظات العراقية بما يخدم الإستراتيجية الوطنية للتنمية البشرية في القطاع المصرفي.

بنك كاك الدولي
International Bank

Banking designed around *life*

وسط مراسم رسمية في العاصمة اللبنانية بيروت
الدكتورة رانيا المشاط تسلمت منصبها
وكيلاً للأمين العام للأمم المتحدة وأمينًا تنفيذيًا للإسكوا

تسلمت الدكتورة رانيا المشاط، مهام عملها وكيلًا للأمين العام للأمم المتحدة وأميناً تنفيذياً للجنة الأمم المتحدة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث كانت قد وصلت إلى مقر اللجنة في العاصمة اللبنانية بيروت، وأُقيمت لها مراسم التحية الرسمية في حضور كبار المسؤولين والموظفين، إيذانًا ببدء ولايتها.

وكان الأمين العام للأمم المتحدة، أنطونيو غوتيريش، قد أعلن في 20 نيسان/أبريل 2026، تعيين الدكتورة رانيا المشاط، من جمهورية مصر العربية، في هذا المنصب.

ويأتي تولّي الدكتورة رانيا المشاط هذا المنصب الأممي الرفيع في ظرف دولي دقيق يشهده العالم بأسره، لا سيّما الدول الأعضاء في (الإسكوا)، في ظلّ تداعيات الحرب الراهنة في منطقة الشرق الأوسط، وما تفرضه من ضغوط متزايدة على أسواق الطاقة، والتجارة العالمية، وسلاسل الإمداد، فضلاً عن إنعكاساتها الواسعة على الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية. ويؤكد ذلك أهمية الدور الأممي في دعم التعاون الدولي متعدّد الأطراف، إلى جانب الدور المحوري الذي تضطلع به لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) في تعزيز التكامل الإقليمي وتوسيع مجالات التعاون والمنافع المشتركة بين الدول العربية.

كما يتزامن قرار التعيين مع مرحلة تشهد فيها المنظومة الأممية تحولاً هيكلياً تقوده مبادرة الأمم المتحدة 80 (UN80) التي أطلقها الأمين العام في آذار/ مارس 2025، بهدف تحديث هياكل الأمم المتحدة وأولوياتها وعملياتها بما يتواكب مع متطلبات القرن الحادي والعشرين. وتسعى المبادرة، عبر مسارات متعددة، إلى رفع كفاءة أداء المنظومة الأممية، وتعزيز قدرتها على خدمة الشعوب، وتبسيط العمليات، وتعظيم أثرها التنموي، بما يعيد التأكيد على أهمية الأمم المتحدة في عالم سريع التغيُّر.

وفي هذا السياق، قالت الدكتورة رانيا المشاط: «أتشرف بإختياري من قبل الأمين العام للأمم المتحدة لهذا المنصب في وقت تتزايد فيه التشابكات الإقتصادية الإقليمية والعالمية ومن هذا المنطلق، ستعمل (الإسكوا) على دعم السياسات والإستراتيجيات الوطنية للدول الأعضاء لترسيخ منهجيات التنمية الشاملة وربطها بالمنافع الإقليمية لتوسيع مساحات التعاون المشترك مما يدعم التكامل الإقليمي، وتبادل الخبرات، كما ستعمل على بناء شراكات بين (الإسكوا) والمنظمات

الإقليمية والدولية الأخرى لخدمة الدول الأعضاء، فضلًا عن تدشين تحالفات مع مراكز الفكر والأبحاث الإقليمية والدولية».

وتُعد الدكتورة رانيا المشاط خبيرة دولية في مجال الدبلوماسية الإقتصادية، حيث تمتلك أكثر من 25 عاماً من الخبرة في مجالات السياسات الإقتصادية الكلية، والسياسات النقدية، والتنمية الإقتصادية والإجتماعية المستدامة، والتمويل الإنمائي والمناخي، إلى جانب سجلّ حافل في العمل متعدّد الأطراف وبناء الشراكات الدولية. وقد شغلت سابقًا ثلاث حقائب وزارية على مدى ثماني سنوات في حكومة جمهورية مصر العربية، وهي: السياحة، كأول سيدة تتولى هذا المنصب؛ والتعاون الدولي؛ ثم التخطيط والتنمية الإقتصادية والتعاون الدولي.

كما شملت خبراتها العمل كمستشارة لكبير إقتصاديي صندوق النقد الدولي وخبيرة إقتصادية أولى في صندوق النقد الدولي في واشنطن. كما تولّت منصب وكيل محافظ البنك المركزي المصري للسياسة النقدية. وعملت الدكتورة المشاط في أدوارها القياديّة على الربط بين صنع السياسات والتمويل والتعاون الإنمائي وتعكس إسهاماتها الأكاديمية، بما في ذلك أبحاثها ومؤلفاتها في الإقتصاد إلتزامها بتجسير السياسات مع البحث العلمي والتطبيق العملي.

تردي أوضاع النساء بسبب تداعيات الصراعات في المنطقة العربية يُنذر بتقويض إنجازات عقود من التنمية

تؤكّد الإسكوا وهيئة الأمم المتحدة للمرأة، أن الصراع الحالي يقوّض سلامة النساء وأمنهن بوتيرة متسارعة في مختلف أنحاء المنطقة العربية، ويقلّص فرص وصولهن إلى العمل، ويؤدي إلى تدهور وضعهنّ الإقتصادي.

جاء ذلك في موجز سياساتي مشترك صدر عن المنظمتين ويحمل عنوان: «الصراع وتداعياته: الآثار المترتبة على أمن المرأة ومشاركتها الإقتصادية في المنطقة العربية».

فخلال الصراعات، يتردّى الوضع الأمني للنساء، وهو أصلًا هش، قبل غيرهن من الفئات، إذ يؤدي تفاقم إنعدام الأمن إلى تقييد تنقّلهن، وتقليص فرص حصولهن على الخدمات، ويعكس ضغوطاً أشد على نظم الحوكمة، بما يُنذر بتداعيات طويلة الأمد على مسارات التعافي والإستقرار.

ويحذّر الموجز من أن هذه الآثار لا تقتصر على البلدان المتأثرة مباشرة بالنزاع، بل تمتد إلى سائر المنطقة بفعل إضطرابات التجارة، وتقلبات الأوضاع المالية، والضغط المتزايد على الخدمات العامة.

ويلفت الموجز إلى خطر بالغ الأهمية، يتمثل في أن النساء غالباً ما يكنّ أول من يُقصى من سوق العمل في أوقات الأزمات. فحتى التراجعات الطفيفة في معدّلات مشاركتهن في القوى العاملة قد تفضي إلى انتكاسات ملموسة في مسار تحقيق المساواة بين الجنسين، ولا سيّما في البلدان التي لم تتجاوز فيها هذه المشاركة أصلًا نسبة 30 % مثل الأردن، والعراق، ودولة فلسطين ولبنان.

ومع إشتداد الضغوط الإقتصادية، يتّجه العديد من النساء نحو أشكال عمل غير مستقرّة، أو ينسحبن كلياً من سوق العمل المدفوع الأجر، مما يُضعف قدرة الأسر على الصمود ويُبطئ وتيرة التعافي الاقتصادي. وتتفاقم هذه الظاهرة على نحو خاص في قطاعي الخدمات والعمل غير النظامي، حيث تكون الوظائف أكثر عرضة للصدمات المرتبطة بالأزمات.

في هذا الإطار، أشارت نائبة الأمين التنفيذي للإسكوا بالإنابة للبرامج مهريناز العوضي إلى «أن احتدام الصراع يبدّد المكاسب التي تحققت بجدارة في مجال المساواة بين الجنسين، ويهدد آفاق التعافي في عدد من البلدان».

وأضافت العوضي: «في منطقتنا، حيث تتحمل النساء أصلًا ما يصل إلى 90 % من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، يهدد الصراع بترسيخ حلقة مفرغة من الإقصاء يصعب كسرها بمرور الوقت».

وقد دخلت المنطقة هذه المرحلة في ظل واقع مقلق، إذ تُعدّ الوحيدة عالمياً التي كانت فيها مؤشرات الشمول المالي للنساء في تراجع أصلاً.

وتؤدي محدودية الوصول إلى الخدمات المالية إلى إضعاف قدرة الأسر على إمتصاص الصدمات، مما يجعل التعافي أبطأ، وأقل شمولاً وأكثر هشاشة. وفي الوقت نفسه، تُسهم الإضطرابات التي تطال البنية التحتية المالية الرقمية في تعميق إقصاء النساء من الأنظمة المالية الرسمية.

من ناحيته، حذّر المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة في الدول العربية معز دريد من «تضاعف حدّة أوجه عدم المساواة الهيكلية بسبب النزاعات وحالات عدم الإستقرار والتي تقوّض أصلًا مشاركة النساء الاقتصادية وأمنهن في المنطقة العربية».

وأضاف دريد: «غالباً ما تكون النساء أول من يفقد مصادر دخلهن في أوقات الأزمات، في حين يتحمّلن في الوقت ذاته أعباء متزايدة من أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر، ويواجهن تراجعاً في فرص الوصول إلى الخدمات والأنظمة المالية. ومن دون تدخلات موجّهة تراعي إحتياجات النساء، فإن هذه التراجعات مرشّحة لأن تخلّف آثارًا بعيدة المدى، لا على النساء والفتيات فحسب، بل على قدرة المجتمعات بأسرها على التعافي والصمود».

ويوصي الموجز بتنفيذ إستجابات عاجلة ومنسّقة للحد من هذه التداعيات، بما يشمل حماية فرص عمل النساء ومصادر دخلهن خلال الأزمات، وإدماج خدمات الرعاية في أطر الإستجابة والتعافي، وضمان الوصول إلى الخدمات المالية والبنى التحتية الرقمية، وتعزيز نُظم الرصد وصنع السياسات على نحو يراعي إعتبارات النوع الإجتماعي.

الصراع الأخير تسبّب في صدمة كبيرة على الإقتصاد
«موديز» ترجّح إنكماش الإقتصاد اللبناني 14 %

تتوقّع وكالة التصنيف الدولية «موديز» إنكماشاً حاداً للإقتصاد اللبناني خلال العام 2026 بنسبة 14 % ، جرّاء الحرب المحلية وتداعيات الصراع في المنطقة، مع ترجيح إستعادة النمو الإيجابي بنسبة 5 % في نهاية العام نفسه. في حين يقدّر وزير المال اللبناني ياسين جابر تراجع الناتج بما بين 7 و10 % ، مع أضرار مباشرة وغير مباشرة تصل إلى 20 مليار دولار.

وكتبت صحيفة «الشرق الاوسط»: في نهاية العام الماضي (2025)، بلغ حجم الناتج مستوى 33 مليار دولار، مدفوعاً بنمو نسبته 3.8 % ، وفق تحديثات رقمية موثقة من قبل مصرف لبنان المركزي، عقب رحلة شاقة من الانكماش الحاد على مدار سنوات الأزمة المالية والنقدية التي إنفجرت في خريف العام 2019، وأفضت إلى حصيلة تراجع متتالية ومجمّعة بنسبة تناهز 60 % من المستوى الأعلى للناتج الذي قارب 53 مليار دولار عشية الإنهيار الإقتصادي.

وبحسب التقييم المحدث لوكالة «موديز»، فإنّ الصراع الأخير تسبّب في صدمة كبيرة على الإقتصاد، نتيجة نزوح السكّان، وإنهيار القطاع السياحي، وتعطّل قطاعَي الزراعة والصناعة، والدمار الكبير الذي لحق بالبنى التحتيّة. في حين يُخشى أن يؤدّي التراجع في الإيرادات الحكوميّة، مقابل إرتفاع الإحتياجات الإجتماعيّة وإحتياجات إعادة الإعمار، إلى زيادة الضغوط على الأوضاع الماليّة العامّة، والإعتماد على الإحتياطات بالعملات الأجنبيّة.

وبينما تهدّد التوتّرات الجيوسياسيّة المستمرّة بتفاقم الضعف القائم في ميزان المدفوعات، فإنّ التمديد المؤقّت لوقف إطلاق النار والنقاش المستمر مع صندوق النقد الدولي حول تمويل سريع محتمل، قد يوفّران، حسب الوكالة، الحصول على دعم قصير الأجل عبر تعزيز السيولة والحيز المالي، إلاّ أنّهما لا يعالجان نقاط الضعف الهيكليّة في البلد، كالتعثّر السيادي، وغياب إعادة هيكلة شاملة للدين العام، فضلاً عن حزمة تحديات مؤسسيّة وحوكميّة.

وفي البُعد السياسي، أشارت الوكالة إلى الجهود الدبلوماسيّة الأخيرة التي قادتها الولايات المتحدة، مستهدِفةً الدفع نحو إطار أكثر استدامة للسلام والأمن بين إسرائيل ولبنان، وذلك من خلال المحادثات التي عُقدت في منتصف أيّار/ مايو 2026 وتُستكمل جولاتها في نهايته وبداية حزيران/ يونيو 2026.

ورغم أن هذه المفاوضات قد تساعد في الحدّ من ارتفاع وتيرة التصعيد، فإنّ إحتمال تجدّد النزاع لا يزال مرتفعاً، ما يُواصل تهديد الإقتصاد اللبناني وثقة المستثمرين والأوضاع الإنسانيّة؛ إذ تدور هذه المناقشات وسط تقارير متواصلة عن إنتهاكات لوقف إطلاق النار، ما يسلّط الضوء على هشاشة الوضع الأمني واستمرار المخاطر الجيوسياسية.

أمّا في البُعد الإقتصادي والإنساني، فقد أدّت موجة العنف المتجدّدة، وفق رصد «موديز»، إلى نزوح أكثر من مليون شخص، وإضطراب سوق العمل، وإضعاف الطلب

الإستهلاكي، وإلحاق أضرار جسيمة بالقطاعات الإنتاجيّة مثل الزراعة والصناعة والبناء، نتيجة تضرّر البنية التحتيّة، ورأس المال، وسلاسل الإمداد. كذلك تأثّرت القطاعات الخدماتيّة، بما فيها السياحة، والرعاية الصحيّة، والتعليم، بالتباطؤ الإقتصادي الذي تشهده البلاد.

ولا يزال لبنان يعتمد بشكل كبير على الواردات، التي تُعوّض جزئيّاً من خلال إيرادات السياحة وتحويلات المغتربين، علماً أن هذه التدفقات من العملات الأجنبيّة قد تتراجع نتيجة عدم الإستقرار الإقليمي، وإرتفاع أسعار النفط، وإحتمال تأثّر تحويلات المغتربين بالأوضاع المستجدّة.

ونوهت الوكالة بأنّه رغم أنّ المناقشات مع صندوق النقد الدولي حيال توفير تمويل طارئ تصل قيمته إلى مليار دولار قد يؤمّن دعماً ماليّاً مؤقتاً، ويساعد في تغطية الإنفاق الإجتماعي والإنساني العاجل، فإنّ هذا الدعم وحده لن يكون كافياً لمعالجة نقاط الضعف الهيكليّة في الاقتصاد اللبناني، علماً أن رد إدارة الصندوق لم يكن إيجابياً، حسب مصادر وزارة المال، ربطاً بإستمرار لبنان في حال «التعثر» عن سداد ديونه السيادية.

ومن غير المرجّح أن يتغيّر التصنيف الائتماني للبنان، المستمر عند الدرجة «سي»، إذا لم يتمّ تنفيذ إعادة هيكلة شاملة للدين العام؛ نظراً إلى حجم التحدّيات الماكرو اقتصاديّة والماليّة والإجتماعيّة، علماً أنّ أيّ تحسّن في التصنيف السيادي بعد عمليّة إعادة هيكلة الدين سيعتمد، وفق «موديز»، على سرعة وفاعليّة الإصلاحات الماليّة والمؤسسيّة، بالإضافة إلى قدرة الحكومة على تعزيز تحصيل الإيرادات، وانتقال الاقتصاد إلى نموذج نموّ جديد.

ويأتي التصنيف المتدني الذي تمنحه «موديز» للبنان بناءً على نتائج مسجَّلة على أربعة مستويات؛ إذ سجّل لبنان نتيجة «سي إيه إيه 1» (caa1)، في معيار «القوة الاقتصادية»؛ نظراً إلى الإنكماش الإقتصادي الكبير منذ العام 2019، وتفاقم التحدّيات بشكل إضافي نتيجة نزوح السكان والأضرار التي لحقت بالبنية التحتية بسبب إندلاع الحرب. في حين ساهمت تحويلات المغتربين والإنفاق داخل البلاد في دعم مستويات الدخل.

وسجّل لبنان نتيجة «سي إيه» (ca)، في معيار «القوة المؤسساتية»، ما يعكس الضعف الناشئ عن استمرار التخلّف عن دفع الدين السيادي منذ مارس (آذار) 2020، وهشاشة بيئة الحوكمة التي تتّسم بضعف فاعليّة السياسة الماليّة، والتي يقيّدها تباطؤ النشاط الاقتصادي وتراجع القدرة على جباية الإيرادات.

أمّا على صعيد القوّة الماليّة، فقد نال لبنان نتيجة «سي إيه»، والتي تعكس دين الدولة الكبير، بما يرجّح التسبّب في خسائر كبيرة للدائنين في حال تعثّرت الدولة عن الدفع. كما حصل على نتيجة «سي إيه» في معيار «التعرُّض لمخاطر الأحداث»؛ نظراً إلى مخاطر السيولة والتعرُّض الخارجي الكبير كما التعرُّض الكبير للقطاع المصرفي للدين السيادي.

ونوهت الوكالة بأنّ «النظرة المستقبليّة المستقرّة» تشير إلى أنّها لا ترتقب أي تحسّن في تصنيف لبنان في المدى القريب، وسيبقى على حاله إلاّ إذا تمّ تطبيق إصلاحات جوهريّة على مدى سنوات عدّة من جهة، وتحسين القدرة على تحصيل الإيرادات، وحصول تقدّم ملحوظ في ديناميكيّة الدين، وتكيّف البلاد مع نموذج نموّ اقتصادي جديد من جهة موازية، وذلك لضمان إستدامة الدين في المستقبل.

في المحصّلة، وبعد إعتراف صندوق النقد الدولي في دراسة نشرها لباحثين مؤخراً بأن الأزمة في لبنان نظامية، ألا يُصبح تحمّل الدولة جزءاً من الخسائر أمراً لا مفرّ منه، ومدرجاً ضمن آلية سدّ الفجوة المالية لإعادة أموال المودعين؟ هي التي بدّدت وأهدرت وإستدانت وأفقرت اللبنانيين وأطبقت على الطبقة المتوسطة.

هنـأه إتحاد المصارف العربية بتسلُّم منصبه الجديد

نزار حسين محافظاً للبنك المركزي العراقي

تسلّم الأستاذ نزار ناصر حسين، مهام محافظ البنك المركزي العراقي خلفاً للدكتور علي محسن العلاق. وفي هذا السياق، هنأ إتحاد المصارف العربية، المحافظ الجديد ناصر حسين بتسلمه المهام الجديدة، متمنّياً له النجاح، والإزدهار للقطاع المصرفي العراقي.

وقد تسلّم المحافظ الجديد مهماته برعاية رئيس الوزراء علي فالح الزيدي، الذي كلّف المحافظ السابق العلاق مستشاراً للشؤون الإقتصادية.

ويُنظر إلى تعيين ناصر حسين، الذي شغل سابقاً منصب مدير مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في البنك المركزي، كإشارة إلى تعزيز توجُّه بغداد نحو تشديد الرقابة المالية، لا سيما بعد إدراج العراق مؤخراً على «القائمة الرمادية» لمجموعة العمل المالي (FATF).

يُذكر أن المحافظ الجديد نزار ناصر حسين العامري من مواليد بغداد 1975، حاصل على الماجستير في القانون من جامعة ليستر البريطانية، وكان قد بدأ العمل في وزارة التجارة في العام 1999، متدرّجاً في السلم الوظيفي في الوزارة، ومن ثم في الهيئة الوطنية للإستثمار حيث شغل العديد من المناصب والمسؤوليات القانونية والإدارية.

وقد تولّى منصب مدير عام مكتب مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب (يتمتع بإستقلالية مالية وإدارية ويرتبط بملفات حساسة مع المجتمع الدولي والخزانة الأميركية).

ترأس وشارك في العديد الوفود الرسمية العراقية (المكوّنة من البنك المركزي، وزارة الخارجية، والجهات الأمنية) في الإجتماعات الدولية، لا سيما إجتماعات مجموعة العمل المالي لمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (MENAFATF).

كما تولّى الإشراف المباشر على تطبيق المعايير الدولية الخاصة بحظر تدفق الأموال غير المشروعة، ومتابعة القوائم السوداء، وتطوير الأنظمة الإلكترونية لتتبع الحوالات المالية بالتنسيق مع المصارف العراقية والمؤسسات الدولية.

وأدّى حلقة الوصل بين البنك المركزي العراقي والقضاء العراقي (خصوصاً محاكم تحقيق نزاهة ومكافحة غسل الأموال) لتقديم التقارير الفنية والمالية الخاصة بالقضايا المنظورة.

محافظا المركزي البحريني والإماراتي
يبحثان ترسيخ الشراكة وتعزيز التكامل المالي والمصرفي

إستقبل معالي خالد محمد بالعمى، محافظ مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي، السيد خالد إبراهيم حميدان، محافظ مصرف البحرين المركزي، في مقرّ المصرف المركزي في أبوظبي، وبحث الجانبان في سبل ترسيخ الشراكة الإستراتيجية وتعزيز أطر التعاون في المجالات المالية والمصرفية.

كما تناول المحافظان بالعمى وحميدان، في حضور مساعدي محافظ «الإمارات المركزي»، وعدد من كبار المسؤولين من الجانبين، موضوعات عدّة ذات إهتمام مشترك، شملت تطوير آليات التنسيق، وتبادل الخبرات، ودعم كفاءة وإستقرار الأنظمة المصرفية، إضافة إلى تعزيز مبادرات الإبتكار في الخدمات المالية، بما يُسهم في توسيع آفاق التعاون الإقتصادي والتجاري والإستثماري بين البلدين، ودعم جهود تحقيق النمو المستدام والتطلُّعات التنموية المشتركة.

وإطّلع محافظ مصرف البحرين المركزي حميدان والوفد المرافق خلال جولة في قطاعات وإدارات مصرف الإمارات المركزي، على المبادرات والبرامج والمشروعات التطويرية في البنى التحتية المالية والتحوُّل الرقمي في القطاع المالي، فضلاً عن عرض أفضل الممارسات المعتمدة لدى المصرف المركزي في تعزيز الاستقرار المالي ودعم الإبتكار في الخدمات المالية.

وقال محافظ «الإمارات المركزي» بالعمى: «يجسّد هذا اللقاء عمق ومتانة العلاقات الراسخة التي تجمع قيادتي وشعبي دولة الإمارات ومملكة البحرين، وحرصهما المتبادل على الإرتقاء بالعلاقات الثنائية وتعميق مسارات التعاون الإستراتيجي نحو آفاق جديدة تُسهم في تعزيز مسيرة التنمية الشاملة في البلدين الشقيقين. كما يمثل منطلقاً حيوياً لتطوير أطر التنسيق المالي والنقدي مع شركائنا في مملكة البحرين بما يدعم الاستقرار وزيادة التبادل التجاري والإستثماري».

من جانبه، أكد محافظ «البحرين المركزي» حميدان: «أن هذه الزيارة تأتي في إطار العلاقات الأخوية العميقة والراسخة التي تجمع بين مملكة البحرين ودولة الإمارات، وتجسّد حرص البلدين الشقيقين على تعزيز الروابط الثنائية ومواصلة ترسيخ مستويات التعاون والعمل المشترك بما يعود عليهما بالنماء والإزدهار».

Monty Finance S.A.L.

360 FINANCIAL ECOSYSTEM

T&Cs apply

مرحبا أنا ميرا! من الإعتماد اللبناني:

مساعد ذكاء إصطناعي شخصي يعرف ويتذكر وينفّذ عنك....

رندة بدير

أعلن بنك الإعتماد اللبناني إطلاق (MIRA) المساعد الذكي الجديد المعتمد على الذكاء الإصطناعي، والذي يهدف إلى تقديم تجربة مصرفية أكثر سهولة وذكاء وشخصية للعملاء.

تعمل MIRA على تحويل طريقة التعامل مع الخدمات المصرفية لتصبح أبسط وأسرع وأكثر تفاعلية، حيث يُمكن للعملاء إنجاز طلباتهم مباشرة عبر المحادثة، من دون الحاجة إلى الإجراءات التقليدية أو زيارة الفروع أو الانتظار.

وقد أصبحت MIRA متاحة اليوم عبر المنصّات الرقمية لمجموعة الإعتماد اللبناني: (التطبيق المصرفي لبنك الإعتماد اللبناني Wink Neo المحفظة الرقمية الرائدة في لبنان)، كما أصبحت متاحة عبر Whatsapp للمستخدمين المصرّح لهم.

وتعتمد MIRA على منصّة الذكاء الإصطناعي Cloudfish Cloudfish.al، وتقنيات ومعالجة اللغة الطبيعية NLP المتقدّمة، ما يمكّنها من فهم طلبات العملاء والتفاعل معها والرد عليها وتنفيذها بشكل فوري وسلس وباللغات العربية والإنكليزية والفرنسية.

وبفضل قدراتها المتقدّمة، تقدّم MIRA تجربة مصرفية متكاملة لا تقتصر على تقديم المعلومات فقط، بل تمتد إلى إدارة الخدمات اليومية عبر محادثة طبيعية وسهلة الإستخدام.

تتميّز MIRA بثلاث قدرات أساسية:

- **تعرف (KNOWS):** تفهم إحتياجات كل عميل لتقديم تجربة مصرفية مخصّصة وشخصية.
- **تتذكّر (REMEMBERS):** تحتفظ بسجلّ وسياق التفاعلات السابقة لضمان تجربة سلسة ومستمرة من دون إعادة شرح في كل مرة.
- **تنفذ (ACTS):** تقوم بتنفيذ العمليات المصرفية المصرّح بها بشكل آمن، مثل عرض الحسابات مراجعة المعاملات، إدارة البطاقات، إجراء التحويلات وطلب الخدمات مباشرة عبر المحادثة.

وتوفّر MIRA مستوى عالياً من الأمان، حيث تخضع العمليات الحساسة مثل التحويلات المصرفية وأرصدة البطاقات والنقاط وغيرها لـ «عملية تحقُّق» عبر رمز لمرة واحدة (OTP) لضمان الحماية الكاملة.

كما تقدّم MIRA تنبيهات ذكية (Alerts) وذكاء إستباقياً، يساعدان العملاء على البقاء على إطلاع دائم من خلال إشعارات فورية حول إنخفاض الرصيد أرصدة الحسابات، قرب إنتهاء صلاحية البطاقات أو الحاجة إلى تجديدها، بالإضافة إلى إقتراب إنتهاء نقاط المكافآت، مما يساعدهم على إدارة شؤونهم المالية بشكل أفضل وبشكل لحظي.

وعند الحاجة إلى تدخُّل بشري أو خبرة إضافية، تقوم MIRA بتحويل المحادثة بسلاسة إلى أحد ممثلي بنك الإعتماد اللبناني، مع الحفاظ على كامل سياق الحوار ومضمون الحديث، لضمان تجربة خدمة متكاملة وشخصية من دون إنقطاع.

وفي تعليقها على الإطلاق، قالت رندة بدير، نائبة المدير العام ورئيسة قسم حلول الدفع الإلكتروني وتقنيات البطاقات في بنك الاعتماد اللبناني: «في عالم رقمي سريع التطور، يتوقع العملاء خدمات مصرفية بسيطة وذكية وشخصية مع MIRA، حيث نقدم جيلاً جديداً من التجربة المصرفية، يجمع بين قوة الذكاء الإصطناعي وجدارة الثقة ببنك الإعتماد اللبناني».

أضافت بدير: «MIRA ليست مجرّد chatbot بل مساعد ذكي يعرف عملاءنا، ويتذكّر تفضيلاتهم وتفاعلاتهم. وينقذ بالنيابة عنهم خدمات مصرفية آمنة وذات معنى من خلال محادثات طبيعية».

وتابعت بدير: «رؤيتنا هي جعل الخدمات المصرفية متاحة وذكية وفي متناول الجميع في أي وقت ومن أي مكان، سواء كان العميل مصرفياً أو غير مصرفي».

وتمثل MIRA أكثر من مجرّد مساعد بالذكاء الإصطناعي: فهي تجسّد مستقبل الخدمات المصرفية الذكية، حيث تجمع بين التكنولوجيا والتخصيص وسهولة الوصول والخدمة المتمحورة حول الإنسان. إنها تجربة مصرفية أكثر معنى وفاعلية.

ويعكس هذا الإطلاق إلتزام بنك الإعتماد اللبناني المستمر بالإبتكار والشمول المالي وصياغة مستقبل الخدمات المصرفية في لبنان والمنطقة.

البنك الأهلي المصري يطلق أول منتج تمويلي مخصّص للمباني الخضراء في السوق المصرية

في ظل إستمراره لدوره الريادي في دعم التنمية المستدامة والتحوُّل نحو الإقتصاد الأخضر، أعلن البنك الأهلي المصري عن إطلاق أول منتج تمويلي من موارده الذاتية متخصّص لتمويل المباني الخضراء، حيث يُعد البنك الأهلي المصري من أوائل البنوك التي تقدم تلك الخدمات في القطاع المصرفي.

ويستهدف هذا المنتج تمويل تكلفة الاستثمارات الخاصة بمشروعات المباني المستدامة، التي تحصل على شهادات معتمدة للبناء الأخضر مثل Green Star، EDGE، LEED، وGPRS، بالإضافة إلى المشروعات التي يؤكد إستشاري بيئي معتمد إلتزامها معايير المباني الخضراء.

وفي هذا السياق، قال محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري: «إن إطلاق هذا المنتج الجديد يأتي تجسيداً لرؤية البنك في تبنّي ممارسات مصرفية مسؤولة بيئياً، وتعزيزاً لدور البنك في دعم مشروعات التنمية المستدامة بما يتماشى مع توجهات الدولة المصرية وخطة مصر 2030»، مشيراً إلى «أن البنك الأهلي يُعد من أوائل البنوك التي طرحت منتجاً تمويلياً متخصّصاً لتمويل المباني الخضراء في مصر، ويجب على القطاع المصرفي أن يلعب دوراً محورياً في مواجهة تحدّيات التغيُّر المناخي، ومن هنا تأتي أهمية تمويل مشروعات المباني الخضراء التي تحقق كفاءة في استخدام الموارد وتقلل من الأثر البيئي».

«الأهلي المصري» يحصل على شهادة 1:2018-ISO/IEC 20000

من جهة أخرى، أعلن البنك الأهلي المصري عن تحقيق إنجاز إستراتيجي غير مسبوق، حيث أصبح أول بنك في مصر ومن أوائل المؤسسات في منطقة الشرق الأوسط يحصل على شهادة ISO/IEC 20000-1:2018 في إدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات، بما يعكس ريادته في مجال التحوُّل الرقمي وإلتزامه بتطبيق أعلى المعايير الدولية في جودة الخدمات والتميُّز التشغيلي.

وأعرب محمد الإتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري عن إعتزازه بهذا الإنجاز «والذي يعد تأكيداً على إستراتيجية البنك في دعم التحوُّل الرقمي الشامل، وتبنّي أحدث التقنيات والحلول الذكية، وبناء منظومة متكاملة لإدارة خدمات تكنولوجيا المعلومات تدعم إستمرارية الأعمال وترفع كفاءة التشغيل وتواكب تطورات السوق»، مؤكداً «أن هذا الإنجاز يُمثل خطوة مهمة في مسيرة البنك نحو الريادة الرقمية، ويعكس إلتزام البنك الأهلي المصري الدائم تطبيق المعايير الدولية وتعزيز كفاءة البنية التكنولوجية».

وأضاف الإتربي: «أن البنك يواصل الإستثمار في أحدث التقنيات والحلول المبتكرة بهدف تقديم خدمات مصرفية متميّزة، وتعزيز مكانته التنافسية، وتلبية تطلُّعات العملاء بما يتماشى مع أفضل الممارسات العالمية، وبما يدعم دوره في تحقيق التنمية المستدامة».

بنك القاهرة يحصد جائزة
«البنك الأكثر ثقة في الخدمات المصرفية للأفراد في مصر لعام 2026»

حقق بنك القاهرة إنجازاً جديداً بفوزه بجائزة «البنك الأكثر ثقة في الخدمات المصرفية للأفراد في مصر لعام 2026» – (Most Trusted Retail Bank Egypt 2026) والممنوحة من World Business Outlook، وذلك تقديراً لنجاحه في ترسيخ ثقة العملاء وتقديم خدمات مصرفية مبتكرة ومتطورة تلبي إحتياجات مختلف شرائح العملاء، بما يعكس قوة أدائه ومكانته الرائدة في السوق المصرفية المصرية.

ويأتي هذا التكريم تتويجاً لجهود بنك القاهرة المستمرة في تطوير منظومة الخدمات المصرفية للأفراد، وتعزيز تجربة العملاء عبر التوسُّع في الحلول الرقمية وتقديم باقة متكاملة من المنتجات والخدمات المصرفية التي تواكب تطلّعات العملاء والمتغيّرات المتسارعة في القطاع المصرفي. كما يعكس إلتزام البنك بدعم الشمول المالي وإتاحة الخدمات المصرفية المتنوّعة لشريحة أوسع من العملاء.

وفي هذا السياق، أعرب أحمد عفت، نائب الرئيس التنفيذي لبنك القاهرة، عن إعتزازه بهذا الإنجاز، مؤكداً «أن الجائزة تمثل تقديراً دولياً لنجاح البنك في تنفيذ إستراتيجيته التي تضع العميل في صدارة أولوياته»، مشيراً إلى «أن بنك القاهرة يواصل الإستثمار في تطوير بنيته التكنولوجية وتعزيز قدراته الرقمية بما يُساهم في تقديم تجربة مصرفية أكثر كفاءة وسهولة وأماناً، مع تبنّي أفضل الممارسات العالمية لتعزيز مكانته التنافسية في السوق المصرية».

ومن جانبه، أكد محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية والتمويل متناهي الصغر في بنك القاهرة، «أن حصول البنك على هذه الجائزة يعكس نجاح إستراتيجية التجزئة المصرفية التي ينتهجها البنك والهادفة إلى تقديم تجربة مصرفية متكاملة تلبّي إحتياجات مختلف شرائح العملاء، من خلال التطوير المستمر للمنتجات والخدمات المصرفية والتوسع في الخدمات الرقمية بما يوفر حلولاً مصرفية أكثر مرونة وسهولة».

وأضاف ثروت: «أن بنك القاهرة يحرص على الإستماع إلى إحتياجات عملائه وتقديم منتجات وخدمات مبتكرة تتوافق مع تطلعاتهم، مما أسهم في تعزيز مستويات الثقة والرضى لدى العملاء»، مؤكداً «إستمرار البنك في تطوير أفضل الحلول المصرفية والحفاظ على مكانته كأحد أبرز البنوك الرائدة في مجال الخدمات المصرفية للأفراد في مصر».

وتُعد هذه الجائزة واحدة من الجوائز الدولية المرموقة التي تمنحها مؤسسة World Business Outlook للمؤسسات المالية التي تتميّز بأدائها القوي وقدرتها على تقديم خدمات مصرفية عالية الجودة وبناء علاقات مستدامة قائمة على الثقة مع العملاء، بما يعكس إلتزامها المستمر بالإبتكار والتميُّز وتحقيق أعلى مستويات رضى العملاء.

أعلى شهادة إدّخار بنك مصر يونيو/حزيران 2026

لأنه يبحث عدد كبير من عملاء بنك مصر على أعلى شهادات إدخار بعوائد كبيرة، والتي تضمن عوائد ثابتة من دون المخاطرة بخسائر مفاجئة، وذلك بعد قرارات لجنة السياسات النقدية بتثبيت سعر الفائدة، لذا برزت شهادات إدخار بنك مصر لعام 2026 في حزيران/يونيو كخيار مفضّل لدى كثيرين، لما تُوفره من عوائد منتظمة مع حد أدنى من المخاطر.

شهادة «يوماتي»

يقدم بنك مصر شهادة «يوماتي» ذات العائد المتغيّر، حيث سجلت العائد الحالي نحو 19% بدلًا من 20%. وتمتد فترة الشهادة لثلاث سنوات، وهي متاحة للأفراد الطبيعيين فقط، وتتيح فرصة إدخار آمنة بالجنيه المصري مع الإستفادة من العوائد الدورية.

شهادة «إبن مصر» ذات العائد الشهري المتناقص

كما يُوفر البنك شهادة «ابن مصر»، التي تمنح العائد بشكل شهري متناقص، حيث تبدأ بنسبة 20.5 % في السنة الأولى، ثم 16.25 % في السنة الثانية، لتصل إلى 12.25 % في السنة الثالثة، مما يُتيح للأفراد تخطيطًا مالياً مرناً على مدى ثلاث سنوات.

شهادة «القمة» وشهادات ثلاثية العائد الثابت

في خطوة لتعزيز جاذبية الادخار، رفع كل من بنك مصر والبنك الأهلي العائد السنوي على الشهادات الثلاثية ذات العائد الثابت إلى 17.25 % بدلاً من 16 %.

يشمل ذلك الشهادات البلاتينية وشهادة «القمة»، مع صرف العائد للعملاء شهرياً طوال مدة الثلاث سنوات، ما يوفر إستقراراً مالياً وثقة أكبر للمستثمرين.

وأكد خبراء مصرفيون أن مثل هذه الشهادات توفر ملاذاً آمناً للمدّخرين وسط تقلّب أسعار الذهب وتذبذب أداء البورصات، مشيرين إلى أن هذه الأدوات تمثل توازنًا بين العائد المالي والمخاطر المحدودة.

رأت في تقرير تحدّيات متزايدة تواجه قيادة الفيدرالي الأميركي الجديدة

مجموعة QNB تطلق إطاراً إستراتيجياً متكاملاً لتعزيز رفاهية موظفيها

أطلقت مجموعو QNB، المؤسسة المالية الرائدة في منطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، إطاراً إستراتيجياً متكاملاً وموحّداً لتعزيز رفاهية موظفيها من خلال دمج أبعاد الرفاهية الشاملة النفسية، والصحية، والمالية ضمن بيئة العمل، بما يعزّز إستدامة الأداء وجودة الحياة المهنية.

ويأتي إطلاق هذا الإطار تأكيداً على إلتزام المجموعة المستمر بالإستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد أهم ركائز النجاح المؤسسي، وتعزيز مكانة QNB كجهة عمل مفضّلة من خلال توفير بيئة عمل متكاملة تدعم رفاهية الموظفين وترتقي بتجربتهم المهنية وتسهم في رفع مستويات الأداء والإنتاجية والإبتكار.

وتأتي هذه المبادرة إنسجاماً مع إستراتيجية QNB الرامية إلى تعزيز تجربة الموظف ورفاهيته، من خلال توفير إطار متكامل يدعم الارتباط الوظيفي، والرضا المهني، وجودة الحياة العملية، كما يعكس إلتزام المجموعة بالاستثمار في رأس المال البشري باعتباره أحد أهم ركائز النجاح المؤسسي، وبما يعزّز مكانة QNB كإحدى المؤسسات المالية الرائدة في المنطقة في مجال تجربة الموظف ورفاهيته.

ويعتمد الإطار على ثلاثة محاور رئيسية تشمل الرفاهية النفسية والعاطفية، والرفاهية الجسدية، والرفاهية المالية، ضمن نموذج موحد يهدف إلى تنسيق المبادرات والأنشطة ذات الصلة على مستوى المجموعة، بما يسهم في تعزيز الأداء ورفع مستويات المشاركة والإنتاجية.

كما يهدف البرنامج أيضاً إلى تمكين الموظفين من تحسين أنماط حياتهم، وتطوير بيئة عمل صحية وآمنة ومحفزة مما ينعكس إيجابًا على الأداء المؤسسي، وكفاءة الإنتاج، وإستدامة سوق العمل المصرفي، تماشياً مع أهداف رؤية قطر الوطنية 2030.

وقالت السيدة هبة التميمي، نائب رئيس تنفيذي أول – الإتصالات في مجموعة QNB: «يمثل إطار رفاهية الموظفين خطوة إستراتيجية مهمة تعكس إلتزام QNB الراسخ ببناء بيئة عمل داعمة ومحفزة تمكن موظفينا من تحقيق أفضل مستويات الأداء والإبتكار، ويؤكد هذا الإطار إستثمار المجموعة المستمر في رأس المال البشري بإعتباره الركيزة الأساسية للنجاح المؤسسي، كما يجسّد حرصنا على تبنّي أفضل الممارسات العالمية في مجال رفاهية الموظفين وتعزيز تجربة العمل بما يُسهم في رفع مستويات المشاركة والارتباط الوظيفي ويدعم الأداء المؤسسي على المدى الطويل».

وأضافت التميمي: «إن رفاهية الموظفين لم تعد مجرّد مبادرات داعمة، بل أصبحت عنصراً أساسياً في بناء

مؤسسات أكثر مرونة واستدامة وقدرة على تحقيق النمو. ومن خلال هذا الإطار الموحّد، نؤكد التزامنا بتوفير بيئة عمل إيجابية تمكّن موظفينا من النجاح والتطور والمساهمة في تحقيق أهداف المجموعة المستقبلية».

وتنفيذاً لهذا الإطار الاستراتيجي، يواصل البنك إطلاق برامج ومبادرات دورية تُعنى بالصحة النفسية والجسدية والرفاه المالي لموظفيه، إلى جانب توفير خدمات وحلول متكاملة تتجاوز المزايا التقليدية، وذلك من خلال شراكات استراتيجية مع جهات ومؤسسات متخصصة محلياً ودولياً لدعم مختلف جوانب رفاهية الموظفين.

تحدّيات متزايدة تواجه قيادة الفيدرالي الأميركي الجديدة

من جهة أخرى، توقع QNB، «أن تُواجه القيادة الجديدة لمجلس الإحتياطي الفيدرالي (البنك المركزي الأميركي)، تحدّيات عديدة، وعلى رأسها ضغوط تضخمية متجدّدة، وقوى هيكلية متغيّرة، ونقاشات حول إطار السياسة النقدية المناسب»، معتبراً في تقرير «أن آفاق السياسة النقدية الأميركية أكثر تعقيداً في ظل تزايد التحدّيات الإقتصادية القائمة والمحتملة».

وأشار QNB إلى أنه «إنعكاساً لهذه التحدّيات، تحوّلت توقعات السوق لأسعار الفائدة نحو سيناريو التقييد المطول، مع إحتمال حدوث تشديد بمقدار 25 نقطة أساس في حلول نهاية العام، مما سيرفع سعر الفائدة الأساسي إلى 4%».

ورأى التقرير «أن تنصيب كيفن وارش رئيساً لمجلس الإحتياطي الفيدرالي الأميركي يأتي في وقت تكثر فيه التحدّيات المرتبطة بالسياسة النقدية، لا سيما وأن الإقتصاد الأميركي في مطلع العام 2026، كان يشهد حالة من إستقرار معدّلات النمو وإعتدال التضخُّم، مع توقعات متزايدة بتخفيض تدريجي لأسعار الفائدة، إلاّ أن هذا المسار تعرّض لإنتكاسة مفاجئة نتيجة التصاعد الحاد في التوترات الجيوسياسية»، مشيراً إلى أنه «في ظل التصعيد العسكري في الشرق الأوسط في 28 من فبراير 2026، وإغلاق مضيق هرمز، إرتفعت أسعار الطاقة ما أدى إلى تسارع التضخم إلى ما يقارب 4%، أي ما يناهز ضِعف النسبة المستهدفة في السياسة النقدية البالغة 2%، مما استدعى إعادة تقييم التوقعات الإقتصادية».

مصرف الجمهورية يعلن أنه سيُطلق قريباً خدمة الحوالات المالية العالمية

أكد مصرف الجمهورية، في طرابلس – ليبيا، أكبر المصارف الليبية وأعرقها بخبرة تمتد لأكثر من 100 عام في مجال الأعمال المصرفية، أنه سيطلق (قريباً) خدمة الحوالات المالية العالمية بالشراكة مع مجموعة موني غرام MoneyGram.

وأوضح المصرف في حسابه على شبكة التواصل الإجتماعي، «أن هذه الخدمة تمثل تجربة أسرع، أكثر أماناً، وأوسع إنتشاراً لإرسال وإستقبال الأموال حول العالم».

شريكك الأول

مصرف الخليج الأول الليبي
FGLB
First Gulf Libyan Bank

نمو الموجودات والربحية والإنتشار الجغرافي ومتانة العلاقات الإستراتيجية
البنك العربي يحصد جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026»

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية

منحت مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية ومقرّها نيويورك، البنك العربي مؤخراً جائزة «أفضل بنك في الشرق الأوسط للعام 2026» وذلك تقديراً للمكانة الريادية التي يحظى بها البنك على صعيد الساحة المصرفية في المنطقة.

وجاء حصول البنك على هذه الجائزة بعد تقييم شامل تمّ من قبل محرّري المجلة المتخصّصين وإستناداً إلى آراء مجموعة مختصة من المدراء الماليين التنفيذيين والمصرفيين والمستشارين المصرفيين ونخبة من المحلّلين من حول العالم.
وإستندت المجلة في إختيارها إلى مجموعة من المعايير الموضوعية شملت: نمو الموجودات والربحية والإنتشار الجغرافي ومتانة العلاقات الإستراتيجية والريادة في تطوير الأعمال والإبتكار في المنتجات، بالإضافة إلى مجموعة أخرى من المعايير المبنية على آراء أبرز محلّلي الأسهم ووكالات التصنيف الائتماني والمستشارين المصرفيين وغيرهم من الخبراء في القطاع المصرفي.

ويغطي نطاق جوائز مجلة غلوبال فاينانس (Global Finance) العالمية نحو 150 دولة ومنطقة حول العالم تشمل مناطق افريقيا وآسيا والمحيط الهادي ودول الكاريبي وأميركا الوسطى ووسط وشرق أوروبا وأميركا اللاتينية والشرق الأوسط وشمال أميركا وأوروبا الغربية.

وفي تعليقها على هذا التكريم، قالت رندة الصادق، المدير العام التنفيذي للبنك العربي: «يعد هذا التقدير العالمي إضافة مميّزة إلى سجلّ البنك العربي الحافل بالإنجازات، وإنعكاساً لتفاني كوادرنا وثقة عملائنا وشركائنا والمجتمعات التي نعمل بها، وهو يؤكد المكانة المتميّزة التي يحتلّها البنك على المستويين المحلي والإقليمي والتي يعزّزها قوة أدائه وقدرته على التكيُّف مع المستجدات بكفاءة في عالم يتّسم بالتطور المتسارع».

وأضافت الصادق: «يجسد هذا التكريم إلتزامنا المتواصل بالتركيز على تلبية إحتياجات وتطلُّعات عملائنا ومجتمعاتنا عبر مختلف الأسواق والقطاعات والسعي إلى تطوير منظومة أعمالنا وخدماتنا وتعزيز الإستثمار في الإبتكار الرقمي وتوظيف تقنيات الذكاء الإصطناعي لتقديم حلول مصرفية رائدة ذات قيمة مستدامة».

مجموعة بنك الكويت الدولي «KIB» تشارك في إصدار صكوك بقيمة مليار دولار لصالح البنك الإسلامي للتنمية

جمال البراك

محمد الدويلة

أعلنت مجموعة بنك الكويت الدولي (KIB)، من خلال ذراعها الإستثمارية، شركة الدولي إنفست للإستثمار (KIB Invest)، عن مشاركتها كمدير إصدار رئيسي مشترك في الإصدار الناجح لصكوك بقيمة مليار دولار لصالح البنك الإسلامي للتنمية، أحد البنوك التنموية متعدّدة الأطراف الحاصلة على أعلى التصنيفات الائتمانية.

ويُعد هذا الإصدار التاريخي من أبرز الصفقات في أسواق رأس المال الإسلامية العالمية، كونه صادراً عن البنك الإسلامي للتنمية الحاصل على أعلى التصنيفات الإئتمانية عند درجة (Aaa) من وكالة موديز، و(AAA) من وكالتي «ستاندرد آند بورز» و«فيتش»، وجميعها مع نظرة مستقبلية مستقرّة. وتعكس مشاركة مجموعة KIB في هذه الصفقة الإستراتيجية الثقة المتنامية بقدراتها في أسواق رأس المال، ودورها في ترتيب إصدارات الصكوك عالية الجودة لصالح كبرى المؤسسات الإقليمية والدولية.

وتم إصدار الصكوك لأجل خمس سنوات، حيث جرى تسعيرها في 7 مايو/أيار 2026، وإغلاق الإصدار في 14 مايو/أيار 2026، على أن تستحق بتاريخ 14 مايو/أيار 2031. ورغم إرتفاع مستويات التوتر الجيوسياسي المرتبطة بالتطورات الإقليمية المتسارعة، فقد مضى البنك الإسلامي للتنمية قدماً في تنفيذ الصفقة بمجرّد تحسُّن ظروف السوق، مع التركيز على جودة التنفيذ، وتحقيق تسعير أكثر تنافسية (Tighter Pricing) إلى جانب إستقطاب مشاركة أوسع من قاعدة مستثمرين نخبوية.

وفي تعليقه على هذا الإنجاز، قال مدير عام إدارة الخزينة في KIB، محمد الدويلة: «تمثل مشاركة مجموعة KIB في إصدار الصكوك بقيمة مليار دولار لصالح البنك الإسلامي للتنمية خطوة مهمة ضمن مسيرتنا المتواصلة لتعزيز حضورنا في أسواق الصكوك العالمية، كما أن المشاركة في صفقة تخص مؤسسة تتمتع بأعلى التصنيفات الائتمانية من وكالات التصنيف الدولية الثلاث الكبرى، تعكس حجم الثقة التي يوليها كبار جهات الإصدار ومديرو الإصدار لقدرات مجموعة KIB وكفاءتها في الوصول إلى الأسواق وتنفيذ الصفقات وفق أعلى المعايير المهنية».

بدوره، قال الرئيس التنفيذي لشركة الدولي إنفست للإستثمار (KIB Invest)، جمال البراك: «أتاح لنا دورنا كمدير إصدار رئيسي مشترك المساهمة بفاعلية في إدارة عملية تجميع طلبات الاكتتاب بكفاءة وانضباط، ما أضاف زخماً إيجابياً للصفقة ودعم تنفيذها بنجاح، كما يعكس الإقبال القوي من المستثمرين على هذا الإصدار الثقة الكبيرة بالملاءة الإئتمانية للبنك الإسلامي للتنمية، ومرونة سوق الصكوك، والقيمة المضافة التي قدمها تحالف المديرين الرئيسيين المشتركين».

حصل على جائزة أفضل مصرف في العراق من Global Finance العالمية
المصرف الأهلي العراقي يعلن زيادة رأسماله إلى 650 مليار دينار

حصل المصرف الأهلي العراقي على جائزة «أفضل مصرف في العراق» من قبل مجلة Global Finance العالمية. ويُعدُّ هذا التكريم تتويجاً لجهود المصرف في تعزيز الإبتكار الرقمي وتطوير الأدوات المالية لتلبية إحتياجات عملائه. وتأتي هذه الجائزة تقديراً لإلتزامه بأعلى معايير الجودة المصرفية، ونجاح إستراتيجيته في تقديم حلول رقمية مبتكرة تلبي المتطلّبات وفق المعايير العالمية.

زيادة رأس المال

من جهة أخرى، أعلن المصرف الأهلي العراقي، عن زيادة رأس مال المصرف من 520 مليار دينار عراقي إلى 650 مليار دينار، من خلال رسملة جزء من الأرباح المدورة وتوزيع 25 % أسهم مجانية على المساهمين، مؤكداً أنها خطوة إستراتيجية تهدف إلى تعزيز القاعدة الرأسمالية ودعم خطط التوسُّع والنمو.

وأفاد المصرف في بيان، إن «القرار إتخذ خلال الإجتماع السنوي للهيئة العامة للمصرف في حضور مساهمين بالأصالة والإنابة والذين يملكون ما نسبته (90.69 %) من رأس المال، حيث وافقت الهيئة العامة على توزيع أرباح نقدية بنسبة 25 % ، وإبراء ذمة رئيس وأعضاء مجلس الإدارة، وتعيين مدقّقي الحسابات للسنة المالية 2026».

وقال رئيس مجلس إدارة المصرف باسم خليل السالم: إن «قرار زيادة رأس المال يعكس ثقة المساهمين بمتانة المركز المالي للمصرف، ويشكل خطوة محورية في مسيرة نموه»، مشيراً إلى «أن العام 2025 شكّل محطّة إستثنائية في مسيرة المصرف، حيث تمكّن من تحقيق إنجازات نوعية تعكس قوة أدائه ومرونته في مواجهة التحدّيات الإقتصادية، وتعزيز حضوره كمؤسسة مالية رائدة في القطاع المصرفي العراقي، وذلك بفضل رؤية استراتيجية واضحة وإدارة حصيفة وفريق عمل ملتزم».

وأضاف السالم: إن «المصرف واصل خلال العام الماضي توسيع نطاق خدماته وتعزيز موقعه التنافسي، محققاً أداءً مالياً قوياً يعكس ثقة عملائه ومساهميه، في ظل بيئة مصرفية اتسمت بالمرونة، مدعومة بسياسات البنك المركزي العراقي التي ساهمت في الحفاظ على الإستقرار النقدي وتعزيز متانة القطاع المصرفي وثقة المودعين»، موضحاً أن «المصرف حقّق صافي أرباح بعد الضريبة بلغت نحو 308 مليارات دينار عراقي، مقارنة مع نحو 252 مليار دينار عراقي في العام السابق، فيما إرتفعت موجوداته الإجمالية إلى حوالي 6.5 تريليونات دينار عراقي، نتيجة النمو المتواصل في مختلف الأنشطة المصرفية».

وأوضح السالم أن «ودائع العملاء سجّلت إرتفاعاً من نحو 3.5 تريليونات دينار عراقي إلى حوالي 4 تريليونات دينار عراقي،

بنسبة نمو بلغت نحو 15 % ، في حين إرتفعت التسهيلات الإئتمانية المباشرة من نحو 1.8 تريليون دينار عراقي إلى حوالي 2.8 تريليون دينار عراقي، بنسبة نمو وصلت إلى 56 % ، مدفوعة بالتوسُّع في تمويل الأفراد والشركات في مختلف فئاتها»، لافتاً إلى أن «المصرف عزّز حضوره على صعيد التعاون الدولي، من خلال توقيع اتفاقية تمويل ائتماني مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية (EBRD) بقيمة 100 مليون دولار والتي تعتبر الأولى من نوعها في العراق وتهدف الى دعم أنشطة تمويل التجارة، بما يسهم في تعزيز دوره في دعم الاقتصاد العراقي».

وأكد السالم،«أهمية الشراكة مع مختلف الجهات الداعمة للقطاع المصرفي»، مثمّنًا «الجهود التي يقودها محافظ البنك المركزي العراقي في ترسيخ الإستقرار النقدي وتعزيز متانة القطاع»، ومشيداً بالدور الذي تضطلع به الجهات التنظيمية في دعم البيئة المصرفية بما في ذلك هيئة الأوراق المالية، ودائرة تسجيل الشركات، وسوق العراق للأوراق المالية، ورابطة المصارف الخاصة العراقية، لدورها في تعزيز استقرار القطاع المالي ودعم مسيرة النمو الإقتصادي.

من جانبه، أكد المدير المفوض للمصرف الأهلي العراقي، أيمن أبودهيم، أن «المصرف يواصل تنفيذ إستراتيجية تحوّل رقمي شاملة تهدف إلى بناء بنية تحتية مصرفية مستدامة ومتطورة تدعم الابتكار وتواكب التطورات المتسارعة في التقنيات المالية، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية حديثة وآمنة وسهلة الوصول للعملاء»، مشيراً إلى أن «المصرف عمل خلال العام 2025 على تعزيز كفاءته التشغيلية من خلال تطبيق معيار SWIFT MX وإعتماد حلول أتمتة متقدمة لإعداد التقارير وفق معايير IFRS9، بما يُسهم في رفع مستويات الكفاءة والإمتثال».

وفي إطار توسع المصرف في خدماته المصرفية، أضاف أبودهيم، أن «شبكة الصرّافات الآلية شهدت توسعاً ملحوظاً حيث وصلت الى 424 جهازاً، وأن شبكة فروع المصرف قد وصلت الى 41 فرعاً و3 مكاتب منتشرة في مختلف محافظات العراق، بالإضافة الى فرع المصرف في المملكة العربية السعودية والذي أسهم في تعزيز التكامل المالي والتجاري بين الأسواق العراقية والسعودية».

وفي ما يتعلق بالخطط المستقبلية، أوضح أبودهيم أن «المصرف يمضي بثبات في تنفيذ خططه التوسعية لعام 2026، والتي تشمل إفتتاح نحو 15 فرعاً جديداً ليصل إجمالي عدد فروع المصرف الى 56 فرعاً، إلى جانب التوسع في مشروع توطين الرواتب، وتعزيز تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة، وزيادة إستقطاب الودائع من الأفراد والشركات والمؤسسات الرسمية، بما يعزز من حضوره في السوق المصرفي العراقي».

وختم أبودهيم مؤكداً إلتزام المصرف مواصلة تقديم تجربة مصرفية متطوّرة تضع العملاء والشركاء في صميم أولوياته، معرباً عن تقديره لثقة العملاء ودعمهم المتواصل، والذي يشكل دافعاً رئيسياً لمواصلة مسيرة النمو والتطوير.

KIB

BANK FOR LIFE

BLACK
Unlock a World of Privileges and Convenience

البنك العربي...
أفضل بنك في الشرق الأوسط
للعام 2026

arabbank.com

البنك العربي
ARAB BANK
الوصول بداية